



دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

كلية الاقتصاد

قسم / العلوم السياسية



دور الفدرالية وغير الفدرالية في تحقيق التوازن السياسي

دراسة حالة ليبيا من 2021م - 2023م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

طارق الصادق المختار الكبير

إشراف الدكتور:

فوزي سالم المرناقي

العام الجامعي (2025م – 2026م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كُنْتُمْ وَرِنًا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)

اللَّهُ  
الْعَظِيمُ

[ الإسراء: الآية 35 ]

## الإهداء

إلى من غابوا عن هذه الدنيا وبقوا حاضرين في قلبي وذاكرتي،  
إلى إخوتي الأحبة مصطفى، وناصر، وخالد الصادق المختار الكبير،  
أهديكم ثمرة هذا الجهد والعطاء، وفاءً لأرواحكم الطاهرة،  
وعرفاناً بما تركتموه في نفسي من قيمٍ راسخة، ومحبةٍ صادقة، وعزمٍ لا يلين.  
لقد رحلتُم بأجسادكم، لكنكم ما زلتُم تسكنون في تفاصيل أيامي،  
وفي كل خطوة من خطوات هذا العمل، كان صداكم حاضراً، يمدني بالقوة والإصرار.  
إلى من علّمني معنى الرجولة والصبر والعزيمة،  
إلى من كان لي القدوة والتّبراس في طريق الحياة،  
إلى أبي الغالي، الذي أستمّد منه القوة والشموخ في كل لحظة.  
إلى نبع الحنان، وعنوان العطاء الذي لا ينضب،  
إلى من غرست في نفسي الإيمان والأمل،  
إلى أمي الغالية، التي كانت ولا تزال الملاذ الدافئ في كل المواقف.  
إلى زوجتي الغالية، رفيقة الدّرب ونصف القلب،  
التي شاركتني الصّبر والسّهر، وكانت العون والدعم في كل مراحل هذا الطريق.  
إليك أهدي كل لحظة تعب، تحوّلت بوجودك إلى طاقة وعزيمة.  
إلى أبنائي الأحبة مصطفى، وإيلاف، وعهد،  
زينة أيامي، وبهجة عمري، ودافعي للاستمرار في طريق العلم والعمل.  
إلى إخوتي الأعمام، سندي ورفاق عمري، الذين كانوا دائماً إلى جانبي،  
يشدون أزرِي، ويقاسمونني الأفراح والأحزان.  
إلى كل أصدقائي وأقاربي الذين غمروني بالمحبة والدعم،  
وإلى كل من علّمني ومدّني بالعلم والمعرفة،  
أساتذتي الأفاضل وزملائي الكرام، الذين كان لهم أثر لا يُنسى في مسيرتي العلمية.  
إيكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع، عربون وفاءٍ وتقديرٍ وامتنان،  
راجياً من الله أن أكون عند حسن ظنكم، وأن يوفّقني في ردّ بعض جميلكم بما يليق بكم.

## شكر وتقدير

في مستهل هذه الرسالة، أتوجه أولاً بحمد الله تعالى وشكره،  
الذي منَّ عليَّ بفضلِه وكرمه، ووفَّقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية الرفيعة،  
ويسرُّ لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لمناقشة رسالتي الموسومة:  
«دور الفدرالية وغير الفدرالية في تحقيق التوازن السياسي- دراسة حالة ليبيا (2011م-2023م)».

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى أستاذي المشرف  
الدكتور فوزي سالم المرناقي،

الذي لم يبخل عليَّ بعلمه الغزير، وتوجيهاته السديدة، وملاحظاته الدقيقة التي أثرت هذه الدراسة،  
فكان بحق خير أستاذٍ وناصحٍ ومربٍّ، وأباً أكاديمياً حملني بعطفه وحرصه،  
وكان لمتابعته المستمرة وتشجيعه الدائم الأثر الكبير في أن ترى هذه الرسالة النور بهذه الصورة.

وأتوجه بالشكر إلى جميع العاملين في المكتبات العامة والخاصة،  
وإلى كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة في جمع المادة العلمية،

وفي تيسير سبل البحث داخل هذا الوطن العزيز.

ولا يفوتني أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى عضوي لجنة المناقشة الموقرة

على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وتحملهما عناء القراءة والتقييم والتوجيه،

وأخص بالشكر الأستاذين الفاضلين:

الدكتور / سليمان محمد عمر المنصور

الدكتور / عماد عمر عبدالله خليفة

فلهما مني كل التقدير والاحترام والامتنان على ما قدماه من ملاحظات ببناءة وتوجيهات قيّمة،

أسهمت في إثراء هذا العمل العلمي المتواضع.

وفي ختام كلمتي، أتوجه بأسمى معاني الحب والإجلال إلى سيد الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين،

نبينا محمدٍ صلى الله عليه وسلم،

الذي علّمنا أن العلم عبادة، وأن السعي في سبيله طريق إلى رفعة الأمة وكرامة الإنسان.

فالحمد لله أولاً وآخراً،

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

## الاستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الفيدرالية واللامركزية في تحقيق التوازن السياسي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2011م إلى 2023م، وذلك من خلال تتبع التحولات السياسية والمؤسسية التي شهدتها الدولة الليبية عقب سقوط النظام السابق، مع استعراض تطور النظام السياسي الليبي، والتركيز على طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف، ومدى تأثيرها في استقرار الدولة ووحدتها الوطنية، كما تتناول الإشكاليات البنوية التي واجهت الدولة المركزية، والمتمثلة في ضعف المؤسسات وتداخل الصلاحيات، وغياب آليات عادلة لتوزيع السلطة والثروة، وعلاقة ذلك بتفاهم الانقسام السياسي والجهوي، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان الأسس النظرية للفيدرالية واللامركزية، وتحليل مفاهيم التوازن السياسي والحكم المحلي، إلى جانب المنهج المقارن من خلال مقارنة التجربة الليبية ببعض النماذج العربية والدولية، بهدف استخلاص الدروس الممكنة وبيان مدى قابليتها للتطبيق في الحالة الليبية فضلاً عن تقييم فرص وتحديات كل من النموذج الفيدرالي والنظام اللامركزي في ظل الواقع الليبي الراهن وتوصلت النتائج إلى أن النظام المركزي في ليبيا أخفق في تحقيق التوازن السياسي المنشود، الأمر الذي أسهم في تصاعد النزاعات الداخلية وتفاهم حالة عدم الاستقرار، ما أدى إلى تنامي الدعوات المطالبة بتطبيق الفيدرالية باعتبارها خياراً بديلاً لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز المشاركة المحلية كما خلصت إلى أن نجاح أي نموذج فيدرالي أو لامركزي في ليبيا يظل مرهوناً بوجود دستور توافقي، وبناء مؤسسات قوية وفعالة وترسيخ ثقافة سياسية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات القبلية والجهوية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة الكلمات المفتاحية: الفيدرالية، اللامركزية، التوازن السياسي، النظام السياسي الليبي، الدولة المركزية، الانقسام الجهوي.

## **Abstract**

**This study examines the role of federalism and decentralization in achieving political balance in Libya between 2011 and 2023. It analyzes the political and institutional changes that followed the fall of the former regime, focusing on the relationship between the center and the peripheries and its impact on state stability and unity. The study also discusses the structural challenges of the centralized system, including weak institutions, overlapping authorities, and the unequal distribution of power and wealth, which contributed to political and regional divisions. The research adopts descriptive-analytical and comparative approaches to evaluate the applicability of federal and decentralized models in Libya through comparison with selected Arab and international experiences. The findings indicate that the centralized system failed to achieve political balance, leading to increased instability and internal conflict, and encouraging calls for federalism as an alternative framework for stability and local participation. The study concludes that the success of any federal or decentralized model in Libya depends on the existence of a consensual constitution, strong institutions, and an inclusive national political culture.**

**Keywords: Federalism, Decentralization, Political Balance, Libyan Political System, Centralized State, Regional Division.**

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	-1
ب	الإهداء Dedication	-2
ج	الشكر والتقدير Acknowledgments	-3
د	المستخلص	-4
و	فهرس المحتويات	-5
1	المقدمة	-6
2	أولاً: أسباب اختيار الموضوع	-7
3	ثانياً: مشكلة الدراسة	-8
5	ثالثاً: فرضيات الدراسة	-9
5	رابعاً: منهجية الدراسة	-10
6	خامساً: أهمية الدراسة	-11
7	سادساً: أهداف الدراسة	-12
8	سابعاً: مصطلحات الدراسة	-13
9	ثامناً: : حدود الدراسة	-14
9	تاسعاً: الدراسات السابقة	-15
15	عاشراً: تقسيمات الدراسة	-16
16	الفصل الاول: النظام السياسي في ليبيا من 1951-2025.	-17

19	المبحث الاول: الإطار النظري	-18
20	المطلب الاول: مفاهيم الفيدرالية ومراجعتها الفكرية	-19
20	أولاً: مفاهيم الفيدرالية	-20
22	ثانياً: المراجع الفكرية للفدرالية	-21
31	المطلب الثاني: الفيدرالية في مجال العربي والفكر السياسي الليبي	-22
31	أولاً: الفيدرالية في السياق العربي	-23
32	ثانياً: الفيدرالية في الفكر السياسي الليبي	-24
33	ثالثاً: الموروث الفكري الدستوري والنقاش النظري حول الفيدرالية	-25
35	رابعاً: مواقف الأحزاب والنخب الليبية من الفيدرالية بعد 2011م	-26
37	خامساً: التأثير الجهوي في الخطاب السياسي	-27
38	المطلب الثالث: الدولة المركزية واللامركزية والكونفيدرالية وأشكالها	-28
38	أولاً: الدولة المركزية - خصائصها ومبرراتها	-29
39	ثانياً: الدولة اللامركزية - نحو توزيع محدود للسلطة	-30
41	ثالثاً: الدولة الفيدرالية - تقاسم السيادة واستقلال الأقاليم	-31
41	رابعاً: الدولة الكونفيدرالية - اتحاد بين دول مستقلة	-32
43	خامساً: بين النظرية والتطبيق - إشكاليات الواقع العربي	-33
43	سادساً: الاتجاهات الحديثة والنماذج القانونية المقارنة	-34
47	المبحث الثاني: النظام السياسي الليبي بعد الاستقلال الي تورة 17 فبراير	-35
48	المطلب الاول: النظام الحكم في ليبيا من 1951م-1969م	-36

49	أولاً: الوضع السياسي الليبي قبل عام 1951م	37
53	ثانياً: الوضع السياسي الليبي من عام 1951م إلى 1963م	-38
57	ثالثاً: الوضع السياسي الليبي من 1963م-1969م	-39
64	المطلب الثاني: النظام الحكم في ليبيا من 1969م -2011م	-40
66	أولاً: تحول الدولة من النظام الملكي إلى الجمهوري المركزي	-41
72	ثانياً: سلطة الشعب أو " النظام الجماهيري "	-42
83	المطلب الثالث: النظام الحكم في ليبيا من 2011م-2025م	-43
83	أولاً : الثورة الليبية 2011م، من الحراك الشعبي إلى إسقاط النظام	-44
85	ثانياً: مراحل تطور الانتفاضة الليبية	-45
86	ثالثاً: المراحل الانتقال بعد إسقاط النظام السابق	-46
<b>99</b>	<b>الفصل الثاني: تداعيات الفدرالية في ليبيا بين الفرص والتحديات</b>	<b>-47</b>
101	المبحث الأول: الاشكاليات السياسية والادارية والاقتصادية للنظام الفدرالي في ليبيا	-48
102	أولاً :الاشكاليات السياسية للفدرالية في ليبيا	-49
103	ثانياً :الاشكاليات الادارية والتنظيمية	-50
105	ثالثاً: والاشكاليات الاقتصادية	-51
105	رابعاً: فرص النظام الفدرالي في ليبيا	-52
107	المطلب الأول: الفدرالية في ليبيا نظرة من داخل (المكون الاجتماعي، والقبلي)	-53
108	أولاً :الموروث القبلي والجهوي وأثره على تصورات الدولة تاريخياً	-54
109	ثانياً: التفاوت الطبقي والاقتصادي بين المركز والأطراف	-55

110	ثالثاً: صعود الهويات الثقافية المهمشة كمحرك للمطالبة بالتعددية	-56
111	رابعاً: الثقافة السياسية المفككة كعائق أمام الدولة المركزية	-57
112	خامساً: الفدرالية بين الاستجابة للمطالب ومخاطر الانقسام	-58
113	سادساً: الخلفية التاريخية والاجتماعية للموقف من الفيدرالية	-59
117	المطلب الثاني: علاقة الفدرالية بالوحدة الوطنية وتحديات الانقسام في ليبيا	-60
126	المطلب الثالث: النظام الفدرالي وعوامل نجاح والفسل في ليبيا	-61
127	أولاً: العوامل الدافعة لاعتماد الفيدرالية - فرص النجاح	-62
129	ثانياً: عوائق التطبيق الفيدرالية - عوامل الفشل	-63
131	ثالثاً: شروط النجاح الممكنة	-64
133	المبحث الثاني: علاقة الفدرالية بتوازن السياسي في ليبيا	-65
135	المطلب الاول: الدور الإقليمي والإفريقي في الاستقرار السياسي في ليبيا	-66
135	أولاً: الإطار المؤسسي والقانوني للتدخل الإقليمي والإفريقي	-67
137	ثانياً: دراسة ميثاق الاتحاد الإفريقي وميثاق جامعة الدول العربية بشأن سياسات التدخل في النزاعات	-68
139	ثالثاً: تحليل صكوك مجلس الأمن العربي والإفريقي ذات الصلة بليبيا	-69
141	رابعاً: مبادرات الاتحاد الأفريقي في دعم العملية السياسية	-70
143	خامساً: بعثة مراقبة الانتخابات الإفريقية (EOM) وآلياتها	-71
147	المطلب الثاني: أسباب وعوامل سقوط دولة المركزية في ليبيا	-72
147	أولاً: غياب حكم القانون واستقلالية القضاء	-73

147	ثانياً: تضارب المصالح الإقليمية والدولية	-74
148	ثالثاً: تفكك المؤسسات وغياب أجهزة الرقابة	-75
148	رابعاً: ضعف الهوية الوطنية وصعود الولاءات القبلية	-76
149	خامساً: دور دول الجوار الإقليمي (تونس، الجزائر، مصر)	-77
159	المطلب الثالث: تحديات وعوائق تحقيق توازن سياسي في ليبيا	-78
159	أولاً: مفهوم التوازن السياسي: السلطة، التمثيل، والشرعية	-79
160	ثانياً: مؤشرات قياس التوازن السياسي: التعددية الحزبية، توزيع المناصب، واستمرارية التنفيذ	-80
163	ثالثاً: الإطار القانوني والمؤسسي	-81
166	رابعاً: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي	-82
167	خامساً: الأبعاد الاقتصادية وصراع السيطرة على الثروات	-83
168	سادساً: دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام	-84
169	سابعاً: تجارب آليات الحوار الوطني وآليات المصالحة	-85
170	ثامناً: استراتيجيات التوافق الوطني وآليات تحقيق التوازن المستدام	-86
172	الخاتمة	-87
174	قائمة المراجع	-88

## المقدمة

تُعدّ مسألة شكل نظام الحكم من القضايا المحورية في بناء الدولة وتحقيق استقرارها السياسي، ولا سيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو تخرج من أزمات ونزاعات داخلية طويلة، كما هو الحال في ليبيا منذ سقوط النظام السابق عام 2011م، دخلت الدولة الليبية في مرحلة انتقالية مضطربة اتسمت بتعدد مراكز السلطة، وتنازع الشرعيات، وغياب جهة موحدة لصنع القرار، الأمر الذي أدى إلى حالة من الانقسام السياسي والفوضى المؤسسية. وقد أثار هذا الواقع تساؤلات جوهرية حول مدى صلاحية النموذج المركزي التقليدي في إدارة الدولة الليبية، والحاجة إلى تبني بدائل سياسية وإدارية قادرة على تحقيق التوازن السياسي وضمان العدالة في توزيع السلطة والثروة بين مختلف المناطق والمكونات الاجتماعية وفي هذا السياق، برزت الفيدرالية بوصفها أحد الخيارات المثيرة للجدل في الخطاب السياسي الليبي إذ ينظر إليها بعض الأطراف باعتبارها مدخلاً لإعادة تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف وتعزيز المشاركة المحلية، في حين يراها آخرون تهديداً لوحدة الدولة ومقدمة محتملة للتفكك والانقسام، وقد ازداد تعقيد هذا النقاش نتيجة التداخل بين الأبعاد النظرية والتاريخية إلى جانب تأثير العوامل القبلية والاجتماعية فضلا عن التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، كما أسهمت التجربة التاريخية للدولة الليبية منذ الاستقلال عام 1951م، وما شهدته من تحولات في أنظمة الحكم، في إضعاف مؤسسات الدولة وإرباك العلاقة بين السلطة المركزية والمناطق الطرفية، الأمر الذي عزز مشاعر التهميش ودفع بعض المناطق إلى المطالبة بتوسيع نطاق اللامركزية أو تبني أشكال من الحكم الذاتي، كذلك، ساهم غياب التوافق الوطني حول شكل الدولة والنظام السياسي الملائم في تحويل هذه القضية إلى محور للصراع السياسي بدلاً من أن تكون موضوعاً لحوار وطني جامع ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى بحث دور الفيدرالية واللامركزية في تحقيق التوازن السياسي في ليبيا، من خلال تحليل تطور النظام السياسي الليبي .

## أولاً: أسباب اختيار الموضوع:

### 1- الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بقضايا بناء الدولة، ينطلق اختيار الموضوع من اهتمام الباحث العميق بمسائل التنظيم السياسي، وشكل الدولة، وآليات تحقيق الاستقرار، وخاصة في ظل ما تمر به ليبيا من تحولات مصيرية.
- انطلاقاً من الرغبة في المساهمة في النقاش الوطني، يسعى الباحث من خلال هذا العمل إلى تقديم إضافة علمية تُسهم في إثراء الحوار القائم حول مستقبل النظام السياسي في ليبيا، ولا سيما فيما يتعلق بمدى جدوى الفيدرالية بوصفها خياراً قابلاً للتطبيق في السياق الليبي.
- تجذر الانتماء للمجال الجغرافي والاجتماعي الليبي، كون الباحث من أبناء هذا الوطن، يجعله أكثر قرباً من خصوصيات الواقع الليبي، وتفاصيل مكوناته الاجتماعية، مما يتيح فهماً أعمق للجدل الدائر حول قضايا الحكم والإدارة.
- دمج التكوين الأكاديمي بالواقع العملي، يمثل هذا الموضوع فرصة لربط ما درسه الباحث في مجال العلوم السياسية والأنظمة السياسية المقارنة، بتحليل واقعي لحالة وطنه، مما يعزز من القيمة التطبيقية للمعرفة النظرية.
- دافع بحثي لاستكشاف البدائل، لدى الباحث حافز ذاتي لتحليل الخيارات الممكنة لشكل الدولة الليبية خارج إطار النظام المركزي التقليدي، بما يساعد في صياغة حلول قابلة للتنفيذ.

### 2- الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع في السياق الليبي الراهن، يُعد شكل نظام الحكم من أكثر القضايا المطروحة للنقاش في ليبيا ما بعد 2011م، وسط انقسامات حادة وفشل متكرر في بناء مؤسسات موحدة، مما يجعل الموضوع ذا راهنية وضرورة بحثية.

- غياب توافق حول شكل الدولة، تبرز الفيدرالية كمقترح يثير الجدل السياسي والمجتمعي، مما يتطلب دراسة علمية محايدة توازن بين المخاوف والفرص، وتبحث في إمكانية تطبيقها وفق الخصوصية الليبية.
- توجد فجوة واضحة في الأدبيات الليبية المتخصصة، فعلى الرغم من كثرة النقاشات الإعلامية والسياسية حول الفيدرالية، إلا أن الدراسات الأكاديمية الرصينة التي تتناولها بوصفها خيارًا لتحقيق التوازن السياسي في ليبيا لا تزال محدودة نسبيًا.
- تعقد البنية الاجتماعية والقبلية في ليبيا، تُشكل التعددية القبلية والجغرافية أحد التحديات الكبرى أمام بناء الدولة، ما يستدعي دراسة علمية لاستكشاف كيف يمكن لنموذج فيدرالي أو لا مركزي أن يساهم في إدارة هذا التنوع.
- ارتباط الموضوع بمسارات الحل السياسي، تتقاطع قضايا شكل الدولة وتوزيع السلطة مع مساعي المجتمع الدولي والبعثة الأممية لحل الأزمة الليبية، ما يمنح الدراسة بعدًا عمليًا يمكن أن يُستفاد منه في عمليات الحوار السياسي.

## ثانيًا: مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011م حالة من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي نتيجة غياب رؤية متفق عليها لشكل الدولة ونظام الحكم المناسب لإدارة التنوع الجغرافي والاجتماعي فيها، وقد أدى انهيار النظام المركزي بعد سقوط نظام القذافي إلى بروز تحديات كبيرة تتعلق بإعادة بناء السلطة السياسية وتوزيعها، وفي وسط صراع بين أطراف متعددة على الشرعية والسيادة، وتعدد مراكز القرار، وتدخلات إقليمية ودولية معقدة في ظل هذه الظروف، طُرحت الفيدرالية كأحد البدائل الممكنة لإعادة هيكلة الدولة الليبية، وخاصة مع تصاعد الدعوات في بعض المناطق، لاسيما في الشرق الليبي، نحو نماذج حكم ذاتي أو لا مركزي غير أن هذا الطرح لا يزال يثير جدلاً واسعاً بين رافضين له باعتباره تهديدًا للوحدة الوطنية

ومؤيدين يرونه وسيلة لتحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة .

وتتبع المشكلة من غياب توافق وطني حول ماهية الفيدرالية، ومدى ملاءمتها للخصوصية الليبية، فضلاً عن غياب دراسات علمية تقيّم بموضوعية علاقة الفيدرالية أو غير الفيدرالية بتحقيق التوازن السياسي في الدولة الليبية، خاصة خلال المرحلة الانتقالية الممتدة من 2011م حتى 2025م ومن هنا، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى يمكن للفيدرالية وغير الفيدرالية أن تسهم في تحقيق التوازن السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011م-2025م، في ظل التحديات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية الراهنة؟

استناداً إلى مشكلة الدراسة الرئيسية هناك الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

1. فيما الإطار النظري للفيدرالية في الفكر السياسي المقارن، وما المرتكزات الفكرية التي قامت عليها،

ومدى حضورها في الفكرين العربي والليبي؟

2. كيف تختلف أنماط تنظيم الدولة (الدولة المركزية، اللامركزية، الفيدرالية، والكونفيدرالية) من حيث

البناء الدستوري وتوزيع الصلاحيات السياسية والإدارية؟

3. ما مسارات تطور نظام الحكم في ليبيا منذ قيام الدولة الليبية الحديثة سنة 1951م وحتى مرحلة ما

بعد ثورة 17 فبراير 2011م، وما أسباب تعثر الدولة المركزية؟

4. ما التحديات السياسية والإدارية والاجتماعية التي تواجه تطبيق النظام الفيدرالي في ليبيا، وكيف

تتشكل مواقف المكونات الاجتماعية والقبلية تجاه هذا الخيار؟

5. ما مدى قدرة الفيدرالية أو الصيغ اللامركزية البديلة على تحقيق توازن سياسي واستقرار مؤسسي في

ليبيا، وما انعكاس ذلك على الوحدة الوطنية؟

## ثالثاً: فرضيات الدراسة:

### أولاً / الفرضية الرئيسية:

يفترض أن النظام الفيدرالي يمكن أن يسهم في تحقيق التوازن السياسي في ليبيا إذا تم تبنيه ضمن إطار دستوري ومؤسستي واضح يضمن توزيعاً عادلاً للسلطة والثروة ويحافظ على وحدة الدولة.

### ثانياً / الفرضيات الفرعية:

1. أدى ضعف النظام المركزي في ليبيا منذ الاستقلال إلى اختلال التوازن السياسي بين المركز والأقاليم.
2. العوامل القبلية والجهوية تمثل أحد أبرز العوائق أمام تطبيق نظام فدرالي ناجح في ليبيا.
3. تجارب الأنظمة الفيدرالية في الدول الأخرى، توفر نماذج مقارنة يمكن الاستفادة منها في معالجة الأزمة السياسية الليبية.

4. التدخلات الإقليمية والدولية ساهمت في تعميق الانقسام الداخلي، وأضعفت فرص بناء نظام سياسي متوازن.

5. تحقيق التوازن السياسي في ليبيا يتطلب إصلاحات دستورية ومؤسسية شاملة تضمن المشاركة السياسية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة.

## رابعاً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير تطور النظام السياسي الليبي وتحليل مفاهيم الفيدرالية وغير الفيدرالية وعلاقتها بالتوازن السياسي، كما تستخدم المنهج المقارن لمقارنة التجربة الليبية بالنماذج الفيدرالية وغير الفيدرالية في السياقات الإقليمية والدولية، ويهدف الجمع بين المنهجين إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف، واستنتاج العوامل المؤثرة في تحقيق التوازن السياسي، وأدوات المنهج الوصفي التحليلي تشمل ما يلي:

1. تحليل الوثائق والمراجع: مثل الدساتير الليبية، القوانين، والاتفاقيات السياسية، إلى جانب الدراسات الأكاديمية والبحوث السابقة حول الفيدرالية والنظام السياسي الليبي.

2. الملاحظة غير المباشرة: من خلال تتبع تطور الأحداث السياسية وتحليل مواقف المؤسسات والأطراف الليبية خلال الفترات المختلفة (1951م-2023م).

3. تحليل المضمون (المحتوى): يهدف إلى دراسة الخطابات السياسية، والبيانات الرسمية، وتصريحات الأحزاب والنخب بشأن الفيدرالية والتوازن السياسي، من أجل استخلاص الاتجاهات والأفكار والمواقف السائدة حيال هذه القضايا.

4. البيانات الإحصائية والتقارير الرسمية: لاستخدامها في تفسير التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في بنية النظام السياسي الليبي.

### خامساً: أهمية الدراسة:

#### أ- الأهمية العلمية:

1. إثراء الأدبيات السياسية الليبية من خلال تناول موضوع نادر البحث في الدراسات الأكاديمية، وهو العلاقة بين شكل نظام الحكم (الفيدرالي أو غير الفيدرالي) وتحقيق التوازن السياسي في ليبيا.
2. الإسهام في تأصيل المفاهيم النظرية للفيدرالية واللامركزية والكونفيدرالية، وبيان تمايزاتها ومجالات تطبيقها، بما يفيد الباحثين والمهتمين بالأنظمة السياسية المقارنة.
3. ربط التحليل النظري بالتجربة الليبية، عبر دراسة تطبيقية تستند إلى مسار تاريخي طويل من أنماط الحكم المركزية، وتسعى لتقييم الفيدرالية كبديل واقعي.
4. تحليل البنية السياسية والاجتماعية الليبية من منظور جديد، يدمج الاعتبارات المؤسسية بالتكوينات القبلية والمناطقية، ما يمنح الدراسة طابعاً تفسيرياً متميزاً.
5. توفير مرجع علمي للباحثين والطلاب في مجالات العلوم السياسية، والدراسات الاستراتيجية، وبناء وتعزيز الفهم الأكاديمي من خلال مصادر رصينة يمكن الاستفادة منها في الدراسات والأبحاث المتخصصة.»

#### ب- الأهمية العملية:

1. مواكبة الجدل الليبي الداخلي حول شكل الدولة ونظام الحكم، من خلال تقديم رؤية أكاديمية متوازنة تساعد في فهم أبعاد الطرح الفيدرالي ومبرراته.

2. تقديم تحليل معمق لتحديات إعادة بناء الدولة الليبية، بما يساهم في بلورة تصورات عملية لآليات توزيع السلطة وتحقيق الاستقرار السياسي.
3. دعم صناع القرار والمؤسسات الوطنية في بلورة سياسات أكثر ملاءمة لطبيعة الواقع الليبي، خاصة ما يتعلق بالإدارة المحلية وتوزيع الموارد.
4. إفادة جهود الوساطة والحوار الوطني، من خلال تقديم معطيات علمية حول جدوى الفيدرالية أو اللامركزية كخيار لتجاوز النزاعات والاختلافات الجهوية.
5. إبراز دور العوامل الإقليمية والدولية في التأثير على نماذج الحكم في ليبيا، مما يساعد على صياغة مواقف تفاوضية أكثر وعياً في التعامل مع التدخلات الخارجية.

#### سادساً: أهداف الدراسة:

1. دراسة الإطار النظري لمفاهيم الفيدرالية، واللامركزية، والدولة المركزية والكونفيدرالية، وبيان مرجعياتها الفكرية والسياسية.
2. تتبّع تطور النظام السياسي الليبي منذ الاستقلال عام 1951م حتى عام 2023م، وتحليل خصائصه في كل مرحلة.
3. تقويم موقع الفيدرالية في الفكر السياسي الليبي والعربي، واستجلاء مواقف القوى المحلية المختلفة منها.
4. استكشاف الإشكاليات السياسية والإدارية والاجتماعية التي تواجه تطبيق الفيدرالية في ليبيا.
5. تحليل العلاقة بين الفيدرالية والوحدة الوطنية، وتقييم تحديات الانقسام الداخلي في ظل التجاذبات القبلية والمناطقية.
6. دراسة أثر الفيدرالية أو غيابها في بنية التوازن السياسي، ومدى قابليتها لتقديم بديل فعال عن الدولة المركزية.
7. تسليط الضوء على الأبعاد الإقليمية والدولية المؤثرة في الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011م.

8. الوقوف على أسباب سقوط الدولة المركزية في ليبيا، ومناقشة إمكانات صياغة نموذج سياسي بديل.
9. تقديم تصور مستقبلي واقعي لطبيعة نظام الحكم الأنسب لتحقيق التوازن السياسي في ليبيا، بما يراعي خصوصياتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية.

### سابعاً: مصطلحات الدراسة:

#### 1. الفيدرالية (Federalism):

نظام سياسي ودستوري يقوم على تقسيم السلطات بين حكومة مركزية ووحدات إقليمية (ولايات أو أقاليم) ترتبط بدستور اتحادي، مع احتفاظ كل مستوى من مستويات الحكم بصلاحياته المستقلة.

#### 2. اللامركزية (Decentralization):

أسلوب إداري وسياسي يهدف إلى نقل بعض الصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية، دون المساس بوحدة الدولة أو سيادتها.

#### 3. الكونفدرالية (Confederation):

اتحاد بين دول مستقلة ذات سيادة تتعاون فيما بينها لتحقيق مصالح مشتركة، مع احتفاظ كل دولة بشخصيتها القانونية المستقلة.

#### 4. النظام غير الفيدرالي (Non-Federal System):

يقصد به النظام المركزي الذي تتركز فيه السلطة السياسية والإدارية بيد الحكومة المركزية، وتخضع جميع الأقاليم لإشرافها المباشر.

#### 5. التوازن السياسي (Political Balance):

هو حالة من التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية داخل الدولة، بما يضمن العدالة في توزيع السلطة والمناصب والثروة، ويمنع احتكار القرار السياسي من طرف واحد.

#### 6. الاستقرار السياسي (Political Stability):

يقصد به قدرة النظام السياسي على الحفاظ على تماسك مؤسساته وشرعيته، وضمان استمرارها رغم التغيرات والضغوط الداخلية والخارجية.

## 7. النظام السياسي الليبي (Libyan Political System):

هو الإطار الدستوري والمؤسسي الذي حكم ليبيا عبر مراحلها المختلفة (الملكية، الجماهيرية، وما بعد 2011م)، ويتسم بتغير بنيته تبعاً للتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

### ثامناً: حدود دراسة:

أ. الحدود الزمنية: تبدأ الدراسة من عام 2011م إلى عام 2025م.

ب. الحدود المكانية: تشمل الدراسة كامل الأراضي الليبية.

### تاسعاً: الدراسات السابقة:

أولاً / الكتب:

1- أزهار هاشم أحمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2014م.

يستعرض الكتاب أساسيات النظام الفيدرالي وعلاقته بالسلطة المركزية، مع التركيز على كيفية توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والأقاليم أو الولايات، ويناقش الكتاب الآليات القانونية والإدارية لضمان التعاون والتوازن بين المركز والمناطق، مع تحليل المشكلات التي قد تنشأ عند ضعف التنسيق أو التداخل في الصلاحيات، يوضح دور الفيدرالية في حماية الحقوق الإقليمية، وتحقيق مشاركة سياسية عادلة، مع تقديم أمثلة مقارنة من عدة دول، كما يناقش الكتاب تطبيقات النظم الفيدرالية في تعزيز الاستقرار السياسي وتجنب النزاعات الداخلية، يمكن الاستفادة من المبادئ التي يعرضها الكتاب لدراسة الحالة الليبية وتقييم إمكانات تطبيق الفيدرالية فيها.

وجهة نظر الباحث: يوضح الكتاب أن التوازن بين المركز والأقاليم أمر جوهري لاستقرار الدولة، ويبرز

أهمية توزيع السلطات بطريقة تقلل النزاعات الداخلية، ويمكن تطبيق هذه المبادئ لدراسة إمكانيات الفيدرالية في ليبيا بعد 2011م.

2- عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، الطبعة الأولى، دار العلم للمالين، بيروت، 1991م.

يستعرض الكتاب تجربة لبنان في تطبيق الفيدرالية بين طوائفه ومجتمعاته المتعددة، موضحاً كيف تم توزيع السلطة لضمان مشاركة جميع المجموعات في الحكم، ويناقش الكتاب الآليات الدستورية والسياسية التي تحد من النزاعات بين المكونات المتعددة، وتضمن التوازن بين المركز والمناطق كما يوضح دور الفيدرالية في حماية حقوق الأقليات وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية، يبين الكاتب المخاطر المحتملة لضعف التنسيق بين الجهات المختلفة في الدولة الفيدرالية، مثل الانقسام أو الجمود السياسي، ويمكن الاستفادة من هذه المبادئ لدراسة كيفية تصميم نظام اتحادي أو شبه اتحادي في ليبيا لتحقيق مشاركة سياسية عادلة وتجنب النزاعات بين المناطق المختلفة.

وجهة نظر الباحث: تجربة لبنان تظهر أن الفيدرالية تساعد على حماية حقوق الأقليات وتحقيق العدالة بين المكونات المتعددة، مع ضرورة وجود آليات دستورية قوية لتجنب الانقسامات، وهذه التجربة مفيدة لمقارنة التجارب الليبية المستقبلية.

3- كتاب "إدارة التنوع في النظم الفيدرالية: دراسة مقارنة، خالد حسن العطار، 2020م.

وجهة نظر الباحث: يركز الكتاب على كيفية تعامل النظم الفيدرالية مع التنوع العرقي والديني، مع أمثلة تطبيقية من نيجيريا وكندا، يناقش التوازن بين السلطة المركزية والإقليمية لتحقيق الاستقرار، يقدم رؤية حول كيفية تعامل الفيدرالية مع القضايا الاجتماعية والسياسية في ليبيا.

وجهة نظر الباحث: إدارة التنوع العرقي والديني عبر فدرالية متوازنة تساهم في الاستقرار السياسي، ويمكن أن توفر حلولاً للتحديات الاجتماعية والسياسية في ليبيا بعد الثورة.

4- سعيد الحسن، النظام الفيدرالي: النظرية والتطبيق، بيروت: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2006م.

يقدم الكتاب معالجة شاملة للنظرية الفيدرالية، ويتناول تجارب عالمية وعربية، ويعرض مبررات تبني الفيدرالية في الدول المتعددة.

وجهة نظر الباحث: الفيدرالية تعتبر أداة لحل النزاعات الداخلية وتحقيق التوازن بين المركز والمناطق، وتساعد على مشاركة سياسية عادلة، مما يربط مباشرة بأهمية دراسة الفيدرالية في ليبيا.

5- عبد العزيز السيد سعد، النظم السياسية: الأسس والمفاهيم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000م.

يناقش الكتاب نماذج الحكم السياسي، ويُفرد فصولاً مقارنة بين النظام المركزي واللامركزي والفيدرالي. يشير إلى أن النظام السياسي لا يقتصر على النصوص الدستورية، بل يشمل القوى الاجتماعية والسياسية المؤثرة على التنفيذ، ما يربط بين البيئة الداخلية والقدرة على تنفيذ السياسة الخارجية.

وجهة نظر الباحث: يقدم مقارنة واضحة بين النظم المركزية واللامركزية والفيدرالية، مع التركيز على كيفية تأثير الهيكل السياسي على الاستقرار والسياسات الوطنية والخارجية.

6- عوض الليمون، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية 2016م.

يتناول دراسة النظم السياسية، كما يذهب غالبية الفقه الدستوري أوسع نطاقاً من دراسة القانون الدستوري. فالنظام السياسي لا يقتصر على تحليل النصوص الدستورية في الوثيقة الدستورية في تلك الدول، بل يمتد ليشمل في دراسته القوى السياسية الاجتماعية المؤثرة في تنفيذ وتطبيق الأحكام الواردة في الوثيقة الدستورية كالأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني بأشكالها كافة.

وجهة نظر الباحث: يشير إلى أن النظام السياسي لا يقتصر على النصوص الدستورية، بل يشمل القوى الاجتماعية والسياسية المؤثرة على التنفيذ، ما يربط بين البيئة الداخلية والقدرة على تنفيذ السياسة الخارجية.

7- حلمي أحمد خليل هندي، الدولة والنظم السياسية والدستورية، الإسكندرية: دار الفكر العربي، 2011م.

يتناول كتاب حلمي أحمد خليل هندي بعنوان الدولة والنظم السياسية والدستورية، دراسة شاملة لمفهوم الدولة من حيث نشأتها وأركانها ووظائفها، مع تحليل لأهم النظم السياسية المعاصرة مثل: النظام البرلماني، والرئاسي والمختلط، كما يناقش الكتاب الأسس الدستورية والقانونية التي تنظم العلاقة بين السلطات، ويعرض تجارب مقارنة لعدد من الدول ويهدف المؤلف إلى توضيح كيفية تحقيق التوازن بين السلطة والحرية وضمان استقرار النظام السياسي.

وجهة نظر الباحث: التوازن بين السلطات وحماية الحرية والحقوق هو أساس الاستقرار السياسي، وهو أمر ضروري لدراسة تأثير الانقسامات الداخلية على السياسة الخارجية الليبية.

ثانياً / رسائل الماجستير والاطروحات:

1- عبد المنعم أحمد أبو طيخ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية: دراسة مقارنة، رسالة

ماجستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

تناولت الرسالة كيفية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم في الدولة الفيدرالية، مع بيان الأسس الدستورية والقانونية لهذا التوزيع، كما قارنت بين عدد من الأنظمة الفيدرالية الحديثة من حيث صلاحيات السلطات الاتحادية والمحلية، وخلصت الدراسة إلى أن وضوح الاختصاصات الدستورية يسهم في تقليل النزاعات بين المركز والأقاليم.

وجهة نظر الباحث: أن نجاح النظام الفيدرالي يعتمد على وجود دستور واضح يحدد صلاحيات كل مستوى من مستويات الحكم كما يؤكد أن التوازن في توزيع الاختصاصات يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والإداري ويعتقد أن غموض الصلاحيات يؤدي إلى حدوث خلافات دستورية بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، الدراسة توفر نموذجًا يمكن الاستفادة منه لفهم التحديات الليبية.

2- دراسة عموري نسيم، بعنوان: "إشكالية البناء السياسي والمؤسساتي للدولة الليبية بعد الحرب"

أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة النزاعات وبناء السلم، كلية

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (2021م).

هدفت الدراسة إلى تحليل إشكالية البناء السياسي والمؤسساتي للدولة الليبية في مرحلة ما بعد الحرب، والكشف عن أبرز التحديات التي واجهت عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة عقب أحداث عام 2011م كما سعت إلى دراسة تأثير الانقسامات السياسية والأمنية والاجتماعية على مسار بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي.

وجهة نظر الباحث: تُعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي أسهمت في تسليط الضوء على التحديات السياسية والمؤسساتية التي واجهت الدولة الليبية في مرحلة ما بعد عام 2011، من خلال تحليل تأثير الانقسامات السياسية والأمنية على مسار بناء الدولة ومؤسساتها كما توفر إطارًا تحليليًا يساعد على فهم البيئة السياسية التي تتفاعل في ظلها مختلف أنماط الحكم والإدارة في ليبيا.

3- نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012م-

2016م، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات

أمنية دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017م.

سعت الدراسة إلى إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012-2016)، مركزة

على التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية التي واجهت البلاد خلال مرحلة الانتقال توضح الدراسة

ضعف مؤسسات الدولة وانقسامها بين سلطات متنازعة، وتأثير التدخلات الإقليمية والدولية في تعميق الأزمة، كما تبرز أهمية غياب مشروع وطني جامع في عرقلة مسار بناء الدولة وتخلص الباحثة إلى أن تجاوز الأزمة يتطلب تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات قوية قائمة على الشرعية والتوافق. وجهة نظر الباحث: تؤكد الدراسة أن ضعف مؤسسات الدولة والانقسامات السياسية والأمنية ساهمت في تعقيد السياسة الخارجية الليبية، مع التأكيد على أهمية المصالحة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات قوية لضمان استقرار الدولة.

#### 4- وسرية يحيوي: إشكالية بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي ما بعد فترة 2011م:

##### دراسة حالة ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (2021م).

سعت الدراسة إلى تحليل التحديات التي واجهت بناء الدولة الوطنية الليبية بعد عام 2011م، مع التركيز على التحولات السياسية والأمنية والمؤسسية، واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي وأظهرت النتائج أن ضعف المؤسسات والانقسامات السياسية والجهوية أسهمت في إعاقة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي وتقيد هذه الدراسة في فهم البيئة السياسية التي ظهرت فيها الدعوات إلى الفدرالية في ليبيا.

وجهة نظر الباحث: تُعد دراسة يحيوي 2021م، من الدراسات المهمة التي تناولت إشكالية بناء الدولة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011م، حيث أبرزت أثر ضعف المؤسسات والانقسامات السياسية والجهوية في تعثر مسار بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي، كما تقيد هذه الدراسة في فهم السياق السياسي والمؤسسي الذي برزت في ظل الدعوات إلى الفدرالية باعتبارها أحد المقترحات المطروحة لمعالجة أزمات الحكم وإدارة التنوع في ليبيا، إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر دور الفدرالية مقارنة بغير الفدرالية في تحقيق التوازن السياسي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى بحثه.

عاشراً: تقسيمات الدراسة:

ينقسم البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: / النظام السياسي في ليبيا من 1951م-2024م.

المبحث الأول: الإطار النظري.

المطلب الأول: مفاهيم الفيدرالية ومراجعتها الفكرية.

المطلب الثاني: الفيدرالية في مجال العربي والفكر السياسي الليبي.

المطلب الثالث: الدولة المركزية واللامركزية والكونفدرالية وأشكالها.

المبحث الثاني: النظام السياسي الليبي بعد الاستقلال الي تورة 17 فبراير.

المطلب الأول: نظام الحكم في ليبيا من 1951م-1969م.

المطلب الثاني نظام الحكم في ليبيا من 1969م-2011م.

المطلب الثالث: نظام الحكم في ليبيا من 2011م-2025م.

الفصل الثاني: تداعيات الفدرالية في ليبيا بين الفرص والتحديات المطلب الثاني.

المبحث الأول: الاشكاليات السياسية والإدارية والاقتصادية للنظام الفدرالي في ليبيا.

المطلب الأول: الفدرالية في ليبيا نظرة من داخل (المكون الاجتماعي، والقبلي).

المطلب الثاني: علاقة الفدرالية بالوحدة الوطنية وتحديات الانقسام في ليبيا.

المطلب الثالث: النظام الفدرالي وعوامل نجاح والفشل في ليبيا.

المبحث الثاني: علاقة الفدرالية بتوازن السياسي في ليبيا.

المطلب الأول: الدور الإقليمي والإفريقي في الاستقرار السياسي في ليبيا.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل سقوط دولة المركزي في ليبيا.

المطلب الثالث: تحديات وعوائق تحقيق توازن السياسي في ليبيا.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي في ليبيا من 1951م إلى 2023م

#### ❖ المبحث الأول: الإطار النظري.

- المطلب الأول: مفاهيم الفيدرالية ومراجعتها الفكرية.
- المطلب الثاني: الفيدرالية في مجال العربي والفكر السياسي الليبي.
- المطلب الثالث: الدولة المركزية واللامركزية والكونفيدرالية وأشكالها.

#### ❖ المبحث الثاني: النظام السياسي الليبي بعد الاستقلال ثورة 17 فبراير.

- المطلب الأول: نظام الحكم في ليبيا من 1951م-1969م.
- المطلب الثاني نظام الحكم في ليبيا من 1969م-2011م.
- المطلب الثالث: نظام الحكم في ليبيا من 2011م-2023م.

يمثل النظام السياسي الليبي أحد النماذج المتقلبة التي شهدت تحولات حادة منذ إعلان الاستقلال عام 1951م وحتى ما بعد ثورة 17 فبراير 2011م، فمع تنوع البنية الاجتماعية والقبلية، واتساع الرقعة الجغرافية والتفاوت الكبير في توزيع الثروات، برزت تساؤلات جوهرية حول النموذج الأنسب لإدارة الدولة هل يتم اعتماد نظام فيدرالي يراعي هذا التنوع، أم يُفضّل نموذج مركزي يضمن وحدة القرار السياسي وحفظ الدولة الوطنية عند تأسيس الدولة الليبية الحديثة، اختير النموذج الفيدرالي كأساس للحكم، فتم إنشاء نظام ملكي اتحادي يضم ثلاث ولايات: برقة، طرابلس، وفزان، وقد كان الهدف من هذا الترتيب تحقيق نوع من التوازن بين الخصوصيات الجهوية ووحدة الدولة إلا أن هذا النموذج لم يستمر طويلاً حيث أُلغي النظام الفيدرالي سنة 1963م لصالح نظام مركزي موحد، مما أدى إلى تركيز السلطة في الحكومة المركزية بطرابلس وتراجع دور السلطات المحلية مع عام 1969م، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من الحكم، حيث أعلنت الجمهورية العربية الليبية، وتعمقت المركزية بشكل أكبر ثم جاء إعلان "النظام الجماهيري" في 1977م ليكرّس نهجاً جديداً من الحكم، يقوم على فكرة "سلطة الشعب"، لكنه فعلياً أدى إلى تهميش المؤسسات التقليدية واستبعاد أي تمثيل إداري أو إقليمي مستقل، ما عمّق من احتكار السلطة وغياب آليات المشاركة الفعلية<sup>(1)</sup>، وبعد سقوط النظام السابق في 2011م، دخلت البلاد مرحلة انتقالية مضطربة، اتسمت بتعدد مراكز القوى وغياب إطار دستوري دائم وبرزت من جديد تساؤلات حول طبيعة الدولة وشكل الحكم، وخاصة بين أنصار المركزية ومؤيدي الفيدرالية، كآلية لتنظيم العلاقة بين مكونات الدولة وضمان التوزيع العادل للسلطة والثروة إن استعراض مسار النظام السياسي في ليبيا من 1951م إلى 2023م يُبرز أن طبيعة شكل الدولة - سواء كانت مركزية أو فيدرالية - لها أثر مباشر على الاستقرار السياسي فالنموذج الفيدرالي، رغم قصر مدته، ساهم في إيجاد قدر من التوازن الجهوي، بينما أدى النظام المركزي الصارم إلى تهميش الأطراف وتفاقم التوترات، ومن هنا، تبدو الحاجة ملحة لإعادة التفكير في هيكل الدولة وصيغ توزيع السلطة، بما يعزز المشاركة ويحقق التوازن ويحافظ على وحدة

---

(1) النظام السياسي في ليبيا، الجزيرة نت، 23 فبراير 2011م، تاريخ الاطلاع: 2024-4-15، رابط، <https://www.aljazeera.net>.

البلاد كما أن فشل التجارب السابقة في تحقيق استقرار سياسي مستدام يعكس عمق التحديات البنوية التي تعاني منها الدولة الليبية، ويؤكد أن مستقبل النظام السياسي يتطلب حلولاً تأخذ في الاعتبار واقع التنوع الليبي، وتبتعد عن نهج التمرکز الشديد للسلطة، لصالح نموذج أكثر شمولاً وتمثيلاً لمختلف المناطق والمكونات ، إن استمرار الأزمات السياسية في ليبيا بعد 2011م يعكس الحاجة الملحة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس تضمن الشفافية والمشاركة والتوازن بين المركز والأطراف فالنظام السياسي القائم على احتكار السلطة أثبت محدوديته في احتواء الخلافات وتلبية تطلعات المواطنين، كما أن غياب سلطة محلية فعّالة ساهم في تفاقم مشكلات التنمية والخدمات، وأضعف ثقة المواطن في الدولة لذلك، فإن أي مشروع وطني لإعادة الاستقرار يجب أن ينطلق من إصلاح هيكلي عميق للنظام السياسي يراعي الخصوصية الليبية ويؤسس لنمط حكم تعددي ومتوازن وخاصة في ظل التحديات المتكررة المتعلقة بإدارة التنوع، وتوزيع السلطة والشرعية السياسية،<sup>(1)</sup> وسوف يتناول هذا الفصل محورين أساسيين يُعنى المبحث الأول بالإطار النظري لمفهوم الفيدرالية، من خلال مناقشة أسسها النظرية ومراجعها الفكرية إلى جانب استعراض حضورها في الفكر السياسي العربي والليبي، مع تمييزها عن المركزية واللامركزية والكونفدرالية بينما يركّز المبحث الثاني على تحليل تطور النظام السياسي الليبي عبر ثلاث مراحل زمنية: من الاستقلال (1951م) إلى سقوط النظام الملكي (1969م)، ومنه إلى ثورة 17 فبراير (2011م)، ثم إلى المرحلة الانتقالية حتى عام 2023م، ويهدف الفصل إلى تأصيل الخلفية النظرية وتحليل السياق الليبي استناداً إلى أدبيات علمية ومن خلال ذلك، سيتم تقسيم الفصل إلي مبحثان هما:

الاطار النظري (المبحث الأول) النظام السياسي الليبي بعد الاستقلال الي ثورة 17 فبراير .

---

(1) عبد الناصر عبد السلام الدهري وآخرون، تطور النظام السياسي الليبي 1969م-2011م، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، 11-12 نوفمبر 2019م، ص 1035.

## المبحث الأول:

### الإطار النظري

يُعد الإطار النظري مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة الأنظمة السياسية، وخاصة في السياق الليبي الذي شهد جدلاً مستمرًا بين الداعمين للفيدرالية والمدافعين عن الدولة المركزية في هذا المبحث، يتم التركيز على توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالفيدرالية، من حيث تعريفها، جذورها الفلسفية، وأهم نماذجها ثم الانتقال إلى استعراض كيفية حضور هذه المفاهيم في السياق العربي عمومًا، والليبي خصوصًا سواء على مستوى الفكر السياسي أو الممارسة السياسية، كما يتم عرض الفروقات النظرية بين الدولة الفيدرالية والمركزية والكونفدرالية ينظر إلى النظام الفيدرالي بوصفه أحد النماذج السياسية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، حيث تتولى الحكومة الفيدرالية إدارة القضايا ذات الطابع الوطني مثل السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد العام، في حين تُترك إدارة الشؤون المحلية للأقاليم أو الوحدات المكوّنة للاتحاد، ويسهم هذا التوزيع في تعزيز الترابط بين مكونات الدولة، ويعزز فعالية التنسيق في القضايا المشتركة وتحليل خصائص كل منها من حيث توزيع السلطة، شكل السيادة، وأثرها على الاستقرار السياسي ووحدة الدولة<sup>(1)</sup>، كما يتناول المبحث التحديات التي تواجه تطبيق الفيدرالية في الدول الخارجة من النزاعات، وأثر السياق الثقافي والتاريخي في تشكيل موقف النخب السياسية والمجتمعية من هذا الخيار وفي ضوء ما شهدته ليبيا من تحولات دستورية ونقاشات مجتمعية منذ عام 2011م، ومن خلال ذلك سيتم تقسيم هذا البحث إلى مطالب هما: (المطلب الأول)، مفاهيم الفدرالية ومراجعتها الفكرية: (المطلب الثاني): الفدرالية في المجال العربي والفكر السياسي الليبي، (المطلب الثالث) "الدولة المركزية واللامركزية والكونفدرالية وأشكالها.

(1) دلال علي السوري الشثوي، الفيدرالية الليبية (1951م-1963م): تجربة في بناء الدولة ووحدة الأقاليم. (2025). مجلة الأصاله، المجلد 4(12)، ص 407.

## المطلب الأول:

### المفاهيم الفيدرالية ومراجعتها الفكرية

لا يوجد تعريف موحد لمصطلح "الفيدرالية" بسبب تنوع آراء الفقهاء الدستوريين واختلاف التجارب العملية للدول التي تبنت هذا النظام، ويرجع ذلك إلى أن النظام الفيدرالي لا يتبع نموذجًا واحدًا، بل يتباين بشكل كبير بين الدول بحسب ظروفها السياسية والاجتماعية، هذا التباين يجعل مفهوم الفيدرالية غير محدد بدقة في الدراسات السياسية والدستورية، كما أن ارتباطه بعوامل مثل النظام السياسي والسلطة والتمثيل الديمقراطي وحق تقرير المصير يزيد من تعقيد فهمه وتطبيقه بشكل صحيح لذا، وبسبب هذه التعددية في التعريفات والمفاهيم، سنبدأ أولاً بالتعرف على المعنى اللغوي والاصطلاحي للفيدرالية قبل التطرق إلى التجارب المختلفة التي اعتمدت هذا النظام، تُعد الفيدرالية من أبرز المفاهيم السياسية التي طُرحت في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، كآلية لتنظيم العلاقة بين السلطة المركزية والوحدات المكوّنة للدولة، سواء كانت ولايات، أقاليم، أو محافظات وقد ظهرت الحاجة التاريخية السياسية إلى الفيدرالية كحل وسط العلمي بين النظام المركزي الصارم والانفصال الكامل، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الوحدة السياسية والتنوع الجغرافي أو الإثني أو الديني داخل الدولة لتأكيد نطاق السادة داخلية<sup>(1)</sup>. ومن خلال ذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى التالي: مفاهيم الفيدرالية (أولاً) والمراجع الفكرية (ثانياً)

#### أولاً: مفاهيم الفيدرالية:

##### أ- المفهوم اللغوي:

الفيدرالية هي نظام حكم يتميز بتوزيع السلطة بين حكومة مركزية ووحدات حكم أصغر ولايات، مقاطعات، أو أقاليم في ضمن إطار دستوري يحدّد الصلاحيات ويمنع التّغوّل أو التهميش المؤسسي المستمر دائماً<sup>(2)</sup>.

(1) الشافعي ابتدون، الفيدرالية في الصومال: أطماع التقسيم وتحديات الوحدة، مركزا لجزير للدراسات، ط1، الدوحة، 2015، ص، 17.

(2) وليد كاصد الزبيدي، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، ط1 العراق، النجف، 2019، ص 17.

الفيدرالية مصطلح ذو أصل لاتيني (Foedus)، وتعني المعاهدة والاتفاق. كما يرى بعض الباحثين أن الفيدرالية من المصطلحات لفضفاضة، وذلك بسبب عدم الاتفاق على مدلولها الاصطلاحي والصعوبة في وضع تعريف لها بشكل واضح والفيدرالية مشتقة من (federalism) أو (federation)، إلا أن هذين المصطلحين مختلفان من حيث المعنى والدلالة؛ إذ إن الفيدرالية يقصد بها الجانب الفلسفي، أي مبدأ الفيدرالية، في الوقت الذي تعني فيه الفيدرالية التنظيم السياسي وإنشاء النظام الفيدرالي ولم يتفق على مصطلح موحد للفيدرالية فقد أطلق عليها أكثر من وصف:

الدولة الاتحادية، الاتحاد المركزي، الدولة الفيدرالية، الاتحاد الفيدرالي، الاتحاد الدستوري، الدولة التعاهدية<sup>(1)</sup>.

#### ب- المفهوم الاصطلاحي:

اصطلاحاً، تعد الفيدرالية من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وتنوعاً في التعريف، وقد وردت لها عدة تعريفات، من أبرزها:

الفيدرالية هي نظام سياسي اتحادي تُوزع فيه السلطات بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين الحكومات المحلية في الوحدات المكوّنة للاتحاد، كما تُعرّف بأنها: نظام يقوم على وجود دولة واحدة تنقسم من الناحية السياسية إلى أقسام مستقلة في تنظيمها، وتُعد هذه الوحدات أقساماً دستورية لا دولاً مستقلة، وهو ما يميزها عن الأقسام الإدارية كالمحافظات والأقاليم، وتُعرّف أيضاً بأنها نظام سياسي يقوم على اتحاد عدد من الدول أو المكونات التي تتنازل عن بعض صلاحياتها لصالح سلطة اتحادية عليا تمثلها في الشؤون السيادية والدفاع والسياسة الخارجية، كما يُنظر إلى الفيدرالية بوصفها نظاماً اتحادياً يجمع بين عدة وحدات أو أقاليم في إطار سياسي واحد، يهدف إلى تنظيم المشاركة في السلطة وتوزيع الصلاحيات

---

(1) الشافعي ابتدون، الفيدرالية في الصومال: أطماع التقسيم وتحديات الوحدة ن، مرجع سابق.

والثروات بين المركز والوحدات المكوّنة، وقد تنشأ نتيجة تحول دولة بسيطة إلى دولة اتحادية لتحقيق مزيد من التوازن والمشاركة<sup>(1)</sup>.

المهم الإشارة هنا إلى آراء بعض الأكاديميين والفقهاء القانونيين والدستوريين والباحثين السياسيين الغربيين بشأن المعنى الاصطلاحي للفيدرالية، وكذلك الآراء التي وردت في مراجع الفكر العربي لفدرالية هي نظام سياسي يقوم على توحيد عدة كيانات أو وحدات مستقلة، مثل الأقاليم أو الولايات، ضمن دولة واحدة ذات سيادة، يحتفظ كل إقليم بسلطات معينة، بينما تتولى الحكومة المركزية إدارة شؤون السيادة كالدفاع والعلاقات الخارجية يهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين وحدة الدولة واحترام خصوصية بعض الأقاليم يرى الفقهاء أن الفدرالية تنشأ غالباً نتيجة ظروف سياسية واجتماعية تفرض هذا الشكل من الحكم وهي تساهم في تعزيز الاستقرار الداخلي عبر توزيع السلطات وتحديد المسؤوليات<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: المراجع الفكرية للفدرالية:

#### أ- الفدرالية في المراجع الغربية:

عرف عالم السياسة المتخصص في الدراسات الفيدرالية، دانيال الازار (Daniel Elazar) مصطلح الفيدرالية بـ "نمط الترتيب السياسي الذي يربط الوحدات السياسية الصغيرة بالنظام السياسي من خلال توزيع السلطة بين الحكومة الكبرى والحكومات الصغرى، على نحو يكفل حماية السلطات المتاحة لكلتا الحكومتين ويمكنها من آلية اتخاذ القرار، ووصف الازار في تعريفه للاتحاد الفيدرالي تقسيم السلطة بالشراكة مؤكداً بذلك تقسيم السلطة الحقيقية بين عدة مراكز، يجب أن تناقش الترتيبات التعاونية مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف مشتركة، عرض ألتيزيوس في كتابه (أفكارا حول الفدرالية لم تكن ليبرالية مطلقاً، إذ ركز على حرية المجموعات المؤلفة للفدرالية أكثر من تركيزه على حرية الفرد داخل

(1) عبد القادر الهلي، آليات إدارة الصراعات الأثنية في ظل الأنظمة الفيدرالية دراسة حالة العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة الجزائر، 2018م، ص 64.

(2) فرح شاكر النظام الفيدرالي في العراق النشأة والاداء والاهمية، ط1، بيروت 2021، ص 36.

النظام الفدرالي<sup>(1)</sup>، ومع ذلك فإنه يبقى الأب المعنوي لفكرة النظام الفدرالي الذي تعود نشأته في الواقع إلى ما قبل صدور كتابه ذاك بأربعة قرون يمكن القول إن الفدرالية وُجدت على أرض الواقع قبل أن يُنظر لها الفلاسفة في كتاباتهم، وبالتالي فهي تجربة سياسية واجتماعية حية أكثر منها نظرية فلسفية ألهمت خيارات سياسية لاحق.

ويحدد الفقيه الدستوري، كيني ويار (Kenneth Wheare) الفيدرالية بأنها منهج تقسيم السلطات بين الحكومتين العامة والإقليمية في إطار تنسيقي وآخر مستقل، وما يميز هذا التعريف هو أسلوبه القانوني الذي يقسم السلطات إلى مناطق اختصاص مستقلة وأخرى مشتركة. أما الأكاديمي رونالد واتس (Ronald L. Watts) فيعرف الفيدرالية بأنها أنظمة حكم سياسية مركبة تجمع بين وحدات قوية مكونة للحكومة، والحكومة العامة قوية مع تمتع كل جانب بالسلطات التي يوكلها إليها الشعب من خلال الدستور<sup>(2)</sup>.

يُعدّ النظام الفيدرالي من الأنظمة السياسية التي تقوم على توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والأقاليم، حيث تتولى السلطة الفيدرالية إدارة الشؤون ذات الطابع العام مثل السياسة الخارجية والدفاع والقضايا الوطنية، في حين تُترك القضايا المحلية للأقاليم. ويسهم هذا التوزيع في تعزيز الترابط بين مكونات الدولة، ودعم التكامل في إدارة الشؤون العامة كما يساهم النظام الفيدرالي في احتواء النزاعات الداخلية من خلال توزيعها على مستوى الأقاليم، بما يقلل من احتمالية تحولها إلى تهديد شامل لكيان الدولة. ويساعد ذلك في تعزيز الاستقرار العام عبر الحد من مركزية الصراع داخل الدولة ويُسهّم النظام الفيدرالي كذلك في تعزيز المواطنة المشتركة، إذ يوازن بين الاعتراف بالخصوصيات المحلية للأقاليم وبين تعزيز الولاء للدولة الفيدرالية ككل فإتاحة قدر من الاستقلال الذاتي للأقاليم يعزز شعور

---

(1) النظام الفدرالي، الموسوعة، الجزيرة نت، 2015، رابط <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>

(2) الشافعي ابتدون، الفيدرالية في الصومال: أطماع التقسيم وتحديات الوحدة، مرجع سابق، ص 20.

الانتماء، في حين تتولى الدولة تمثيل المواطنين والدفاع عن مصالحهم على المستوى الدولي كما يعمل النظام الفيدرالي على تشجيع التنافس الإيجابي بين الأقاليم في مجالات التنمية والخدمات، ويستند النظام الفيدرالي إلى مبدأ التعايش ضمن إطار دستوري يحترم الخصوصيات الثقافية والدينية واللغوية، الأمر الذي يعزز من الاستقرار السياسي والاجتماعي.<sup>(1)</sup>

#### ب- الفدرالية في الفكر القانوني والدستوري:

تُبرز الدراسات الدستورية أن الفيدرالية ليست مجرد توزيع إداري للسلطة، بل هي بنية قانونية قائمة على تقاسم السيادة، حيث يكون لكل من الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية سلطاتها الحصرية، بينما تشترك في بعض الصلاحيات الأخرى<sup>(2)</sup>، وقد ساهمت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية في تطوير النظرية الدستورية الفيدرالية من خلال أحكامها المتقدمة، التي لم تكتف بحماية النص الدستوري بل قامت بتفسيره على نحو يعزز مبادئ التوازن والعدالة في توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والولايات بما يضمن الشراكة السياسية ويحد من هيمنة<sup>(3)</sup>.

كما يشير هلال والشناوي إلى دور المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية في الدفاع عن الحقوق الأساسية، ليس فقط داخلياً، بل كمرجعية قضائية تؤثر في القضاء الأوروبي، الأوسع مما يُظهر كيف أن الفيدرالية ليست نظاماً إدارياً بحتاً، بل هي إطار قانوني متكامل يحمل رؤية حقوقية وتنظيمية شاملة تقوم على ترسيخ سيادة القانون وضمان التوازن بين السلطات الاتحادية والمحلية<sup>(4)</sup>.

(1) دلال علي السوري الشنوي، "الفيدرالية الليبية (1951-1963): تجربة في بناء الدولة ووحدة الأقاليم" مرجع سابق ص411.

(2) محمد أحمد مصطفى شلش، الحركة القومية الكردية في العراق ما بين مفهوم الحكم الذاتي والدولة الفيدرالية، رسالة دكتوراه، جامعة القدس، ط1، -2005م، ص 95.

(3) كمال سليمان وراضية شريفي، "مساهمة المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية في تطوير القضاء الدستوري الأوروبي"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، 2025م، ص 245.

(4) مصطفى صلاح الدين هلال ووليد محمد الشناوي، "دور الحقوق الأساسية في دعاوى حماية المناخ"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 13، 2023م، ص 455.

في الفكر القانوني والدستوري، تُعد الفيدرالية أحد النماذج الأساسية لتنظيم السلطة داخل الدولة الواحدة، بحيث يتم توزيع الاختصاصات بين سلطة مركزية اتحادية ووحدات محلية ولايات أو أقاليم) وفقاً لما يحدده، الدستور الاتحادي، وقد تناول الفقه الغربي والعربي هذا المفهوم من خلال اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول (الواسع): يرى أن الاتحاد الفيدرالي يتكوّن من دول تحتفظ بشخصية قانونية دولية، أي أن للولايات أو الأقاليم بعض المظاهر السيادية، كعقد المعاهدات أو إقامة علاقات خارجية مستشهرين بتجارب مثل الاتحاد السوفيتي، والأرجنتين، ووفق هذا التصور، فإن الفيدرالية قريبة من الاتحاد الكونفدرالي لكنها أكثر اندماجاً.

الاتجاه الثاني (الضيق): يرفض منح الأقاليم شخصية دولية مستقلة، ويؤكد أن الفيدرالية نظام داخلي يقوم على أساس دستور واحد يحدد صلاحيات الحكومة المركزية والولايات، دون أن تكون الأخيرة أطرافاً في القانون الدولي، فمصدر الفيدرالية هو القانون الداخلي لا الدولي، وبالتالي فهي دولة واحدة ذات سيادة موحدة، كما يُبرز الفقه مبدأ سمو الدستور بوصفه الركيزة التي تضمن وحدة الدولة الفيدرالية واستقرارها، إذ يُعد الدستور القانون الأعلى الذي تُستمد منه جميع السلطات، ويعطو على ما سواه من القوانين. ويجسد هذا المبدأ الأساس الذي يحكم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات، ويمنع أي تعارض بين القوانين المحلية والدستور العام للدولة<sup>(1)</sup>.

### ج- البعد السياسي والاجتماعي للفيدرالية:

لا يمكن فصل الفيدرالية عن السياق السياسي الذي تتبلور فيه، فهي تُطرح عادة في الدول التي تواجه تحديات تتعلق بالهوية الوطنية أو مطالب الحكم الذاتي من مكونات سكانية بعينها، ولهذا فإن الفيدرالية قد تُفهم في بعض السياقات على أنها مقدمة للتقسيم أو الانفصال، وهو ما يحذر منه عبد

---

(1) دهام سمو حسين، التنظيم الدستوري لاختصاصات السلطة التشريعية، في الدولة الفدرالية دراسة مقارنة، جامعة المنصورة، 2024 م ص8.

الرحيم في عرضه لتجربة الصومال، حيث أُسيء استخدام الفيدرالية لتغذية النزعات الانفصالية على حساب وحدة الدولة، ويؤكد عبد الرحيم أن غياب الضمانات الدستورية والمؤسسات القوية، أدى إلى تحوّل النظام الفيدرالي إلى أداة لتكريس الانقسام بدل أن يكون وسيلة لتعزيز التماسك الوطني، كما يشدد على أن نجاح الفيدرالية مرهون بقدرة الدولة على تحقيق توازن فعلي بين الحكم الذاتي والوحدة السياسية وفي هذا السياق، تصبح النية السياسية والإطار القانوني من المحددات الأساسية لمسار الفيدرالية في أي دولة، كما أن ضعف الثقافة السياسية الداعمة للوحدة الوطنية يُسهّل استغلال الفيدرالية لأهداف انفصالية، ومن ثم، فإن السياق الأمني والاجتماعي يلعب دورًا محوريًا في تحديد ما إذا كانت الفيدرالية ستكون عامل استقرار أم عنصر تفكيك<sup>(1)</sup>.

من ناحية أخرى، يرى سامي قاسم أن الفيدرالية لا تتعارض بالضرورة مع العدالة الاجتماعية، بل يمكن أن تكون أداة لتحقيق ما يُعرف بالموازنة التشاركية، التي تسمح للأقاليم بالمساهمة في تخطيط ميزانياتها وتوجيه مواردها بناءً على الاحتياجات الفعلية للسكان<sup>(2)</sup>.

وتضيف لقاء سليمان أن أحد الأهداف المهمة للنظام الفيدرالي هو ضمان حماية حقوق الأقليات ليس فقط من حيث التمثيل السياسي، بل من خلال تمكينها من إدارة شؤونها الثقافية والاجتماعية وفقاً لهويتها الخاصة وهذا البعد هو ما يجعل الفيدرالية ترتبط غالباً بمفاهيم تقرير المصير والعدالة الانتقالية<sup>(3)</sup>.

**د- الفيدرالية في السياق العربي والإسلامي:** تُعد الفيدرالية مفهوماً حديثاً نسبياً في السياق العربي والإسلامي، حيث ارتبط ظهوره بتطورات ما بعد عام 2003م، خاصة في العراق والإمارات كنموذجين

---

(1) سحر عبد الرحيم حسن، "عرض كتاب الفيدرالية في الصومال"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، المجلد 7، العدد 12، 2023م، ص 254.

(2) سامي محمد قاسم، "الموازنة التشاركية في ظل أنظمة الحكم الفيدرالية"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 13، 2020م، ص 289.

(3) لقاء مهدي سليمان، "دور الدولة الاتحادية في حماية حق الأقليات بتقرير المصير"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ط 1، المجلد 27، العدد 1، 2019م، ص 575.

عربيين وحيدين، رغم انتشار النظام الفيدرالي عالمياً ونجاحه في تحقيق الاستقرار السياسي، إلا أن الدول العربية ما تزال تنتظر إليه بريبة، معتبرةً إياه تهديداً لوحدة الدولة ومقدمة للتقسيم، تعاني المنطقة من أزمات شرعية الدولة المركزية وتراجع سيادتها، ما أدى إلى تصاعد الدعوات لتبني أنظمة أكثر مرونة في توزيع السلطة، غير أن الفيدرالية في الشرق الأوسط غالباً ما تُطرح في سياقات صراع وانقسام، مما يجعلها أداة لتسويات مؤقتة لا لبناء ديمقراطية حقيقية فنجاح الفيدرالية مشروط بوجود نظام ديمقراطي يضمن مشاركة فعلية للمناطق في القرار السياسي، وهو ما تقتقر إليه معظم الدول العربية اليوم<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق، ترى الباحثة سرتية صالح أن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة قد استثمروا خطاب الفيدرالية سياسياً لخدمة مصالح جيوسياسية تحت غطاء ديمقراطي، مما انعكس في بعض الحالات على طرح الفيدرالية في الدول النامية كأداة لتفتيت الدولة، بدلاً من تعزيز وحدتها من الداخل<sup>(2)</sup>.

#### هـ - إشكالية المفهوم بين النظرية والتطبيق:

تُبرز الفيدرالية كنظام للحكم جدلية واضحة بين بعدها النظري وتطبيقها العملي، فهي تقوم على مبدأ توزيع السلطات بين المركز والوحدات المكوّنة للدولة لضمان التوازن والمشاركة، غير أن نجاح هذا النموذج يظل رهيباً بمدى توافقه مع خصوصيات كل مجتمع، فعلى المستوى النظري، تُعد الفيدرالية صيغة مثالية لتحقيق الوحدة في إطار التنوع، إلا أن التطبيق يكشف عن صعوبات ترتبط بالبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول المختلفة.

إن تبني هذا النظام دون مراعاة السياق الوطني قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية أو انقسامات مجتمعية، خاصة عندما يُفرض في ظروف انتقالية أو هشة لا تسمح باستيعاب متطلباته، ومن ثمّ، فإن الإشكالية

---

(1) سليمان رفيق، وصافية زفكي. الفيدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر: الإمارات العربية المتحدة / العراق - إقليم كردستان. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021م.

(2) صالح حسين سرتية، "الكذب السياسي في البنية الفكرية للمحافظين الجدد"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ط1، المجلد 2، لعدد 11، 2021م. ص27.

لا تكمن في مفهوم الفيدرالية ذاته، بل في كيفية تكيفه مع الواقع المحلي فلكل تجربة فيدرالية خصوصيتها التاريخية والسياسية، ولا يمكن النظر إليها كوصفة جاهزة قابلة للاستتساخ، بل كنموذج متغير يتشكل وفق حاجات المجتمع وتوازناته الداخلية<sup>(1)</sup>.

### ي- الفيدرالية من منظور القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية الدولية:

تمثل الفيدرالية أحد الأشكال المتقدمة لتنظيم الدولة الحديثة، حيث تُعنى بإيجاد توازن مؤسسي وهيكل بين السلطة المركزية والسلطات الإقليمية أو المحلية، وقد تناولها عدد من فقهاء القانون الدستوري بوصفها نظامًا يُكرّس توزيعًا واضحًا للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين مستويات الحكم المختلفة، ويهدف إلى الحد من الاستبداد المركزي وضمان مشاركة أكبر للمكونات المحلية في صناعة القرار، حيث يرى جورج أندرسون أن الفيدرالية ليست فقط نظامًا إداريًا، بل هي نموذج مالي وسياسي متكامل، يسمح للأقاليم بالمشاركة في السياسات الوطنية دون المساس بوحدة الدولة، ويوفر آليات لتقاسم الموارد والإيرادات بين المركز والأقاليم بما يضمن العدالة والفعالية الاقتصادية، كما أن الفيدرالية تُسهم في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال احترام التنوع الثقافي والإثني داخل الدولة، وتُوفر إطارًا قانونيًا يسهّل التفاوض والتسوية بين الأطراف المختلفة، مما يقلل من فرص النزاعات، وبذلك تُعدّ الفيدرالية خيارًا استراتيجيًا للدول التي تسعى إلى بناء نظام حكم تعددي يوازن بين الوحدة والتنوع<sup>(2)</sup>.

كما يؤكد حسني بوديار أن الفيدرالية هي إحدى صور الدولة المركبة، تختلف عن الاتحاد الكونفدرالي في أن للدولة الفيدرالية شخصية دولية واحدة، بينما تظل الأقاليم أو الوحدات الفيدرالية خاضعة للدستور الاتحادي، دون أن يكون لها الحق في الانفصال أو إقامة علاقات خارجية مستقلة وهو ما

---

(1) جريمط المعيني وآخرون، «الفيدرالية بين النظرية وإشكالية التطبيق (العراق أنموذجاً)»، مجلة كلية الإجراء الجامعية للعلوم الاجتماعية والإنسانية 4، العدد 8 (2022). ص 345 تمّ الوصول إلى :

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/07/08/7f18a9884b94a4e2de096b39dcb8a7f.pdf>

(2) جورج أندرسون، الفيدرالية المالية: مقدمة مقارنة، ترجمة: مها تكلا، ط1، صنعاء: دار كنعان للطباعة والنشر، 2013م، ص2.

يعكس الفرق الجوهرى بين الفيدرالية وبين المفاهيم الانفصالية التي قد تُطرح في بعض السياقات السياسية<sup>(1)</sup>.

أما من منظور المؤسسات الدولية، فقد وصفت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) الفيدرالية بأنها إحدى الأدوات الدستورية التي تُستخدم في بناء الدول متعددة القوميات أو الثقافات، حيث يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين احترام الخصوصيات المحلية والحفاظ على وحدة الدولة، لا سيما في الدول الخارجة من صراعات أو التي تعاني من انقسامات عرقية أو دينية<sup>(2)</sup>.

وفي السياق ذاته، يرى نعمان أحمد الخطيب أن النظام الفيدرالي يتميز عن غيره من الأنظمة السياسية بقدرته على استيعاب التعددية السياسية والاجتماعية، حيث يُتيح للأقاليم ممارسة سلطات حقيقية وليست شكلية ضمن منظومة قانونية متماسكة ويشدد على أهمية النص الدستوري في تنظيم العلاقة بين المركز والأقاليم بشكل يمنع تداخل الصلاحيات أو التصادم بينها<sup>(3)</sup>.

وفي هذا السياق يرى الباحث، إن الفيدرالية لا تُعد خيارًا طارئًا أو ظرفيًا، بل هي إطار هيكلي يُناسب الدول التي تواجه تنوعًا ديموغرافيًا أو تحديات إدارية، شريطة أن يتم تبنيها في ظل إرادة سياسية واضحة ودستور ضامن للتوازن، ومؤسسات مستقلة تسهر على تطبيقه، كما أن نجاح الفيدرالية في ليبيا يتوقف إلى حد كبير على مدى نضج الثقافة السياسية، ووعي المجتمعات المحلية بمسؤولياتها، وقدرة الدولة على بناء شراكة متكافئة مع أقاليمها، تُعدّ السمة المميزة للاتحادات الفيدرالية هي الجمع بين الحكم المشترك والحكم الذاتي، من خلال توزيع دستوري للسلطات بين الحكومات الفدرالية والإقليمية ويُعبّر عن هذا التوزيع في تصميم الحكومات الفدرالية بما يضمن مشاركة السلطات وخصوصية الوحدات الإقليمية وتختلف طريقة توزيع الصلاحيات حسب طبيعة تشكيل الاتحاد. كما أن غياب التوافق الوطني حول

(1) حسني ساعدني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، ط1، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003م، ص 61.

(2) المؤسسة الدولية والانتخابات الفدرالية: الكراسات الأساسية لبناء الدستور ط1، العراق، 2023م، ص 23.

(3) نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011م، ص 82.

مفهوم الفدرالية ساهم في تعميق الفجوة بين النص الدستوري والواقع السياسي، وعلى الصعيد الاقتصادي أدى غياب العدالة في توزيع الموارد إلى توتر العلاقة بين بغداد والأقاليم، لذا فإن فدرالية العراق ما زالت مشروعاً غير مكتمل، يواجه اختلالاً بين الإطار الدستوري والتطبيق الفعلي، بعض الاتحادات تقوم بتأسيس حكومة فدرالية جديدة، وبعضها يحتفظ بسلطات محددة للوحدات المكونة له، وقد تطورت النماذج الفيدرالية التقليدية كما في الولايات المتحدة وسويسرا لتشمل حالات حديثة في دول مثل ألمانيا والهند وبلجيكا، ويلاحظ أحياناً أن تأسيس الاتحاد الفيدرالي يأتي بعكس ما كانت عليه السلطة سابقاً حيث تتحول من سلطة موحدة إلى نظام موزّع، ومن المهم الإشارة إلى أن نجاح الفدرالية يرتبط بوجود ثقافة سياسية ديمقراطية تضمن احترام الاختلاف وتوازن المصالح، كما يتطلب تطبيقها مؤسسات قوية قادرة على إدارة التنوع وضمان الشفافية (1).

نظرية زابلات تربط نشوء الفيدرالية بالبنية المؤسسية داخل الوحدات الإقليمية، لا بالقوة العسكرية ترى أن الفيدرالية تنشأ من تفاعل الإكراه والتعويض، والتنازلات بين المركز والوحدات ينعكس هذا في الدساتير الفيدرالية التي تُصاغ وفق توازنات القوى المؤسسية والاجتماعية داخل الدولة، أن الفيدرالية تمثل نتاجاً لتوافقات سياسية ومؤسسية تعكس مصالح الفاعلين الاجتماعيين والإقليميين، وليست مجرد صيغة إدارية مفروضة من المركز (2).

---

(1) فوزية خدا كرم عزيز، الفدرالية في العراق بين الامس الدستورية والواقع السياسي والاقتصادي جامعة بغداد، العدد 9، 10، 2010، ص 149.

(2) عبد القادر محمد آدم، (2020م)، إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية. مركز الجزيرة للدراسات، تم الاسترجاع من: <https://www.aljazeera.net>

## المطلب الثاني:

### الفيدرالية في المجال العربي والفكر السياسي الليبي

تُعد الفيدرالية موضوعًا متجددًا في الفكر السياسي العربي، وقد أُثيرت حولها نقاشات واسعة، لا سيما في الدول الخارجة من النزاعات، فهي تُطرح في بعض السياقات كحل توافقي لإدارة التعدد السياسي والاجتماعي، بينما يُنظر إليها في أحيان أخرى كخيار قد يهدد وحدة الدولة إذا ما تم توظيفها سياسيًا أو تأويلها بعيدًا عن روح الدستور، وتُتمثل تجربة العراق بعد عام 2003م أول تطبيق دستوري واضح للنظام الفيدرالي في المنطقة، وسيتم تقسيم المطلب إلى عدة نقاط هما: الفدرالية في السياق العربي (أولاً) الفيدرالية في الفكر السياسي الليبي - بين القبول والرفض (ثانياً) الموروث الفكري الدستوري والنقاش النظري حول الفيدرالية (ثالثاً) مواقف الأحزاب والنخب الليبية من الفدرالية بعد 2011م (رابعاً).

#### أولاً: الفيدرالية في السياق العربي:

ترتبط الفيدرالية في الدول العربية غالبًا بكثير من التحديات والصعوبات منها بقضايا الهوية، والانتماءات المناطقية أو الأثنية، لا سيما في الدول التي لم تنجح فيها النخب السياسية في بناء مشروع وطني موحد، وقد رُبط النظام الفيدرالي بمفاهيم مثل التقسيم الناعم أو اللاوطنية رغم أنه يُعد في الأصل وسيلة لتقوية الدولة عبر تقاسم السلطة والمشاركة الفاعلة في إدارة الشأن العام، وتظهر المخاوف من الفيدرالية بوضوح في السياق العراقي، حيث يرى بعض الباحثين أن منح الأقاليم سلطات خارجية مستقلة حتى وإن كانت ضمن دستور اتحادي قد يُفضي إلى تشطي السيادة الوطنية، خاصةً حين تمارس هذه الأقاليم علاقات خارجية أو اقتصادية بمعزل عن الدولة المركزية، وهذا ما يبرر التردد العربي إزاء النظام الفيدرالي، رغم وجود تجارب ناجحة كالإمارات العربية المتحدة التي اعتمدت نموذجًا مرناً ومتوازنًا<sup>(1)</sup>.

---

(1) خميس البدري محمد، "النشاطات الخارجية للأقاليم في الدول الفيدرالية: دراسة مقارنة"، مجلة قضايا سياسية، العدد 50، 2017م، ص245.

وفي ظل النقاش المتصاعد حول إدخال النظام الفيدرالي في بعض الدول العربية، مثل العراق يبرز تساؤل جوهري حول مدى قابلية هذا النموذج للتطبيق في السياقات العربية الأخرى، فعلى الرغم من تباين المساحات الجغرافية والتعدادات السكانية بين الدول العربية، فإن الفيدرالية تُعد نموذجًا سياسيًا ذا جدوى يمكن أن يسهم في إعادة هيكلة الأنظمة الإدارية والسياسية، ويعالج رواسب المركزية والاستبداد التي عمّرت طويلًا في هذه البلدان ، تُظهر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة مثالًا ناجحًا - وإن كان خاصًا - على نموذج اتحادي يجمع بين السيادة الجزئية للإمارات الأعضاء وبين إدارة تتراوح بين المركزية واللامركزية، وإن لم يُطبّق هذا الاتحاد وفق المبادئ التقليدية للفيدرالية المعروفة، ورغم ذلك يبقى النموذج الإماراتي شاهدًا على إمكانية تكييف الأطر الاتحادية بما يتناسب مع الخصائص السياسية والثقافية في المنطق إن إدخال النظام الفيدرالي في الدول العربية لا ينبغي أن يكون مجرد خطوة شكلية تقتصر على تعديل نصوص دستورية أو قوانين تنظيمية، بل يجب أن يترافق مع إصلاحات جوهرية تكوّن مبادئ سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ الديمقراطية والحريات العامة، كما تقتضي التجربة احترام مبدأ التعددية، بما يشمل ضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية والاجتماعية وتكريس المساواة بين مختلف مكونات المجتمع<sup>(1)</sup>.

### ثانيًا: الفيدرالية في الفكر السياسي الليبي:

تُعد ليبيا من أبرز الدول العربية التي عاد فيها طرح الفيدرالية بقوة بعد عام 2011م، مع تنامي الانقسامات الإدارية والسياسية، وبرز دعوات في إقليم برقة لتبني نظام فيدرالي يضمن التوزيع العادل للثروات والسلطة، وقد كان للنقاش الليبي حول الفيدرالية جذور تعود إلى المرحلة الملكية، حين كانت ليبيا تُدار بنظام اتحادي يضم ثلاث ولايات (برقة، طرابلس، فزان) حتى عام 1963م، ومن خلال ما

---

(1) عارف حجاج، (2005م)، هل تصلح الفيدرالية كنظام حكم في العالم العربي؟ موقع قنطرة: حوار مع العالم الإسلامي، متاح على الرابط: <https://ar.qantara.de>

سبق لقد تصاعدت هذه الدعوات بعد الثورة، خاصة في ظل ضعف الحكومة المركزية، وتعدد السلطات المحلية، وتفاقم التهميش التنموي في بعض الأقاليم وقد ساهم غياب الثقة بين مكونات المجتمع الليبي والانقسامات الجهوية، في تعقيد الحوار حول الفيدرالية فإن مستقبل الفيدرالية في ليبيا يظل مرهوناً بمدى توفر الإرادة السياسية وهذا ما اشار إليه كل من كريم مزران ومحمد الجراح في تقريرهما للمجلس الأطلسي، حجة لصالح الفيدرالية في ليبيا معتبرين أنها خيار توافقي بديل عن الصراع على المركز خاصة أن البيئة الليبية بعد الثورة تفتقر إلى مركز سياسي قادر على إدارة كل الأقاليم بفعالية إلا أن هذا النقاش تمخض عن استقطاب اجتماعي وإعلامي كبير حيث برزت ظاهرة "دائمة الصمت" بين المؤيدين والمعارضين ويرى أن هذا الانقسام يرجع إلى غياب ثقافة سياسية مدنية تؤمن بالشراكة الدستورية والتعددية (1).

وفي الإطار نفسه، يؤكد بلال عبد الله أن تبني الفيدرالية في ليبيا يتطلب تهيئة بيئة تشريعية ودستورية، قائمة على ضمان وحدة الدولة وعدالة توزيع الثروة، والتمثيل المتوازن، محذراً من مخاطر استغلال بعض الأطراف لهذا الطرح لأغراض جهوية أو انفصالية (2).

### ثالثاً: الموروث الفكري الدستوري والنقاش النظري حول الفيدرالية:

تناول مفكرون عرب وغربيون الفيدرالية فقهيًا، وميّز أندريه هوريو بين الفيدرالية التي تقوم على دولة واحدة بتعدد داخلي، والكونفدرالية التي تعد اتحاداً لدول مستقلة بتنسيق مشترك. أما في السياق الليبي، فقد شكّل دستور العراق لعام 2005م نموذجاً مرجعياً في النقاش السياسي إذ تبنّى مفهوم الأقاليم ضمن دولة اتحادية، مما أثار تساؤلات حول إمكانية اعتماد نموذج مماثل، ويمكن

---

(1) مزران كريم، ومحمد الجراح، قضية الفيدرالية الجديدة في ليبيا واشنطن: مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، المجلس الأطلسي، ديسمبر/كانون الأول 2014م.

(2) بلال عبد الله، الخيار الفيدرالي في ليبيا ما بعد الانتخابات، (أبو ظبي: مركز الإمارات للسياسات، 2021م)، متاح على الرابط <https://www.epc.ae/ar/details/featured/afaq-alkhiar-alfidirali-fi-lybia>.

تطبيقها أيضا في ليبيا وبحسب الباحث حسين عدنان هادي، فإن الفيدرالية في العراق واجهت عراقيل ترتبط بـ"عدم نضج البيئة القانونية والاجتماعية"، مما قد يتكرر في ليبيا إن لم تُستوفَ الشروط الدستورية والمؤسسية، ويُشير فراس الليندي في أطروحته المقارنة إلى أن نجاح الفيدرالية في ألمانيا والإمارات يرتبط بوجود بيئة سياسية مستقرة، وثقافة قانونية اتحادية، وتفاهم بين النخب السياسية على وحدة الهدف وعليه، فإن مجرد النص الدستوري على الفيدرالية لا يكفي، بل ينبغي أن يُرافقه مشروع وطني جامع وقيادة سياسية توازن بين السلطة والسيادة الفيدرالية لا تتجح بمجرد وجودها في النصوص، بل تتطلب بيئة سياسية واجتماعية تؤمن بالتعدد وتضمن المشاركة الفعلية لجميع المكونات تضمن المشاركة الفعلية لجميع المكونات، بما يُعزز الاستقرار ويمنع عودة النزاعات المركزية وفي السياق الليبي، تبدو الحاجة ماسة إلى مثل هذا المشروع، خاصة في ظل الانقسامات الجغرافية والسياسية، وتاريخ التهميش الذي تعانيه بعض المناطق، مما يجعل الفيدرالية خيارًا مطروحًا لكن مشروطًا بإجماع وطني شامل<sup>(1)</sup>.

إن الفيدرالية في ليبيا ليست مجرد خيار تقني أو إداري، بل هي مقترح سياسي يعكس عمق الأزمة في إدارة التنوع والتوزيع العادل للثروة والسلطة، وهو ما تؤكد التجربة التاريخية للبلاد التي عرفت شكلاً فيدرالياً عقب الاستقلال، رغم اختلاف ظروفها عن الواقع الراهن الذي يتسم بانقسامات متعددة وغياب إطار دستوري جامع ومن ثم، فإن تبني هذا النظام يظل مشروطاً بتوافر ضمانات دستورية حقيقية ومؤسسات اتحادية شفافة تقوم على الشراكة لا الإقصاء، مع ضرورة وجود إرادة سياسية وطنية قادرة على إنجاز هذا التحول وتثبيت الاستقرار.<sup>(2)</sup>

---

(1) عدنان هادي حسين، الفيدرالية والمستقبل، رسالة ماجستير، ط 1 بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016م، ص 47-55.

(2) المرصد الليبي 2025م، "لاصيفر: الفوضى السياسية تمنع تطبيق الفيدرالية في ليبيا." 6 مارس 2025م.

<https://almarsad.co/2025/03/06>

## رابعاً: مواقف الأحزاب والنخب الليبية من الفيدرالية بعد 2011م:

تشير المقالة إلى أن الفيدرالية في ليبيا بعد 2011 أثارت جدلاً واسعاً بين مختلف المناطق والأحزاب السياسية، ففي شرق ليبيا، تبنت بعض القيادات والمجتمعات المحلية فكرة الحكم الفيدرالي كوسيلة لتعزيز التمثيل السياسي والاقتصادي والتخفيف من شعور التهميش، بينما كانت الأحزاب في الغرب أكثر تحفظاً، معتبرةً الفيدرالية قد تؤدي إلى تفكيك الدولة وتشجيع الانقسامات الإقليمية، وتوضح المقالة أن الدعم للفيدرالية في بعض المناطق كان مرتبطاً بخصوصية التاريخ السياسي المحلي، وبالتوزيع غير المتكافئ للثروات، كما يسلط المقال الضوء على أن النزاع المستمر والمليشيات المسلحة جعلت من تطبيق أي نموذج فيدرالي أمراً معقداً، وتخلص المقالة إلى أن الفيدرالية في ليبيا ليست مجرد مفهوم نظري، بل قضية مرتبطة بتوازن القوى والمصالح الإقليمية والدولة المركزية<sup>(1)</sup>.

ونستخلص من ذلك مجموعة من المواقف إزاء الفيدرالية من الأمثلة التالية:

### أ- المؤتمر الوطني العام:

حيث نري تباين مواقف أعضاء المؤتمر الوطني العام إزاء الفيدرالية فبينما أبدت كتل من شرق البلاد (مثل بنغازي والبيضاء) انفتاحاً على الطرح الفيدرالي باعتباره وسيلة لتصحيح التهميش، عارضته كتل من الغرب (طرابلس ومصراتة)، التي رأت فيه تهديداً لوحدة الدولة ومقدمة لانقسام فعلي، وقد اتسم خطاب المؤتمر الوطني العام بغياب رؤية موحدة تجاه توزيع السلطة وانعكس ذلك في التردد التشريعي إزاء اعتماد قانون الحكم المحلي أو البت في شكل الدولة، ما ساهم في تأجيج الاحتقان الجهوي، تعاقبت على ليبيا حكومات فشلت في تحقيق الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة، ما عزز الانقسام بين الأطراف السياسية وبعد انتخابات 25 يونيو 2014م، تعمق الخلاف بين القوى المتصارعة حول شرعية السلطة

---

Al Jazeera. (2014, May 9). Federalism in Libya: The never-ending debate. Retrieved from (1)

الجزيرة، (9 مايو 2014). الفيدرالية في ليبيا: نقاش لا ينتهي

التشريعية، وفي ظل غياب توافق وطني برزت مواقف متباينة من الفيدرالية حيث اعتبرت بعض الأطراف حلاً لإنهاء المركزية بينما رآها آخرون تهديداً للوحدة الوطنية، هذا التباين فاقم من حدة الاستقطاب وعرقل مسارات الانتقال الديمقراطي<sup>(1)</sup>.

#### ب- مجلس النواب (2014-2023):

ومن خلال ما سبق شهد مجلس النواب انقسامًا حادًا حول الفيدرالية خاصة في ظل تمركزه في طبرق (شرق البلاد)، ما جعل صوته يعكس، جزئيًا تطلعات نخب برقة إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي وقد ظهرت دعوات علنية من نواب شرق البلاد لتطبيق نموذج إقليمي ثلاثي شبيه بما كان قائمًا في دستور 1951، لكن هذه الدعوات لم تتحول إلى إطار دستوري أو تشريعي رسمي ومع ذلك، تم ترسيخ نوع من اللامركزية الواقعية بحكم الواقع السياسي والانقسام المؤسسي بين الشرق والغرب<sup>(2)</sup>.

#### ج- المجلس الأعلى للدولة:

رغم تموضعه في الغرب الليبي أبدى المجلس الأعلى للدولة براغماتية في التعامل مع الطروحات الفيدرالية خاصة خلال جولات الحوار السياسي في تونس والمغرب فقد قبل بطرح "اللامركزية الموسعة" كبديل وسط، دون الاعتراف الصريح بالفيدرالية كنموذج حكم، وذلك خشية من تأجيج النزعة الانفصالية في ظل التدخلات الخارجية وتشظي السيادة الوطنية<sup>(3)</sup>.

#### د- النخب الفكرية والأكاديمية:

لم يكن الجدل حول الفيدرالية محصورًا في الأطر الرسمية، بل انتقل إلى النخب الفكرية

---

(1) عبد الحفيظ كندير وآخرون، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م)، ص 173.

(2) مداس الميلود، وفصيح شريهان، الحركة الوطنية الليبية 1928-1951م، رسالة دكتوراه، (جامعة ابن خلدون - تيارت، 2022م)، ص 38.

(3) عبد الفتاح ماضي، العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م)، ص 84.

والأكاديمية التي انقسمت بين:

• تيار يرى الفيدرالية ضرورة لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس عادلة وواقعية، تضمن التوازن الجهوي وتمثيل المصالح المحلية.

• وتيار آخر يعتبرها وصفة غريبة غير مناسبة للسياق الليبي، قد تؤدي إلى تفتيت الدولة<sup>(1)</sup>.

#### خامساً: التأثير الجهوي في الخطاب السياسي:

إعلان "فيدرالية برقة" فجر جدلاً واسعاً في ليبيا بعد اقتراح تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم فدرالية (برقة، فزان، طرابلس)، خرجت احتجاجات في بنغازي وغيرها رفضاً للفكرة، بحجة أنها تمثل تهديداً لوحدة الدولة الوطنية، دعا البعض إلى لامركزية بدلا من الفيدرالية، معتبرين أن الفيدرالية "أقصر طريق لتمزيق الوحدة الوطنية"، من جهتها، رأت فئة أخرى أن المركزية أسهمت في تهميش بعض المناطق، وأن منح صلاحيات أكبر للأقاليم قد يحمي الحقوق ويساعد على التنمية المحلية، كذلك، طرحت بعض الأصوات مخاوف دستورية وقانونية، مشيرة إلى أن الإعلان تم دون غطاء دستوري ولا بنص قانوني صريح، يرى بعض المعارضين أن مشروع الفيدرالية يُسهم في إعادة إنتاج نفوذ القوى التقليدية القبلية والإقليمية، ويضعف مؤسسات الدولة المركزية، من ناحية أخرى، يصف المؤيدون الفيدرالية بأنها وسيلة لمواجهة التهميش وتحقيق توازن وظيفي بين الأقاليم، خصوصاً من حيث الثروات والقرار المحلي، يظهر النقاش كذلك درجة الحساسية العالية تجاه فكرة تقسيم السلطة بين المركز والمناطق، لا سيما في سياق دولة تعاني من تجارب حكم مركزي تاريخي، وأخيراً يُعدّ الجدل حول فيدرالية برقة مثلاً على التوتر بين مطالب الحكم المحلي (اللامركزية أو الفيدرالية) وحرص على وحدة الكيان الوطني<sup>(2)</sup>.

(1) حمد حسن أحمد بورويق ، والعمامي مدحت مبارك جمعه، تطور المفاهيم السياسية وأثرها في العمل السياسي الليبي في فترة ما بعد الاستقلال سنة 1951م، ط1، مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 2024، ص 35-38.

(2) إعلان فيدرالية برقة فجر جدلاً غير مسبوق في ليبيا، DW عربية. دويتشه فيله، 2012، 8 مارس، الرابط:

<https://www.dw.com/ar/a-15802761>

## المطلب الثالث:

### الدولة المركزية واللامركزية والكونفيدرالية وأشكالها

تمثل أشكال الدولة موضوعاً جوهرياً في علم القانون الدستوري والسياسة المقارنة حيث يرتبط الشكل الذي تتخذه الدولة بمدى توزيع السلطة فيها، وقدرتها على تحقيق التوازن بين وحدة السيادة والاستجابة للتعدد داخل المجتمع، وتنقسم الدول في هذا الإطار إلى دولة مركزية، ولا مركزية، ودولة فيدرالية أو كونفيدرالية، ولكل منها خصائص بنيوية ومؤسسية تؤثر في قدرتها على الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية، وسوف يتم تقسيمها إلى ستة: نقاط الدولة المركزية خصائصها ومبرراتها (أولاً) الدولة المركزية نحو توزيع محدود للسلطة (ثانياً) الدولة الفدرالية تقاسم السيادة والاستقلال الإقليم (ثالثاً) الدولة الكونفيدرالية اتحاد بين دول مستقلة (رابعاً) بين النظرية والتطبيق إشكاليات الواقع العربي (خامساً) الاتجاهات الحديثة والنماذج القانونية المقارنة (سادساً).

#### أولاً: الدولة المركزية - خصائصها ومبرراتها:

تُعد الدولة المركزية النموذج التقليدي للدولة الموحدة، وتتميز بوجود سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية مركزية واحدة، تتركز في العاصمة، وتُمارس سيادتها على كامل الإقليم الوطني، وفي هذا النموذج، تخضع جميع الإدارات المحلية للحكومة المركزية، ولا تتمتع بأي استقلال ذاتي قانوني أو سياسي أو فعلي أو مالي، أن الدولة المركزية تقوم على وحدة السلطة ووحدة القانون ووحدة المؤسسات وهي الشكل المناسب للدول الصغيرة والمتجانسة التي لا تشهد تنوعاً إثنياً أو جغوياً عميقاً<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق، يعتبر النموذج الفرنسي المثال الأبرز للدولة المركزية، حيث ظلت باريس لعقود طويلة مركز القرار المطلق في الدولة كما تؤكد سكينه غلبد أن من خصائص الدولة المركزية سهولة

(1) بوشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م)، ص121.

التنظيم وضبط الأداء الإداري، وتماسك القرار السياسي، إلا أنها تعاني من بطء الاستجابة للمطالب المحلية واحتمال تهميش المناطق البعيدة عن المركز<sup>(1)</sup>، في الدولة المركبة، يتولى الدستور الاتحادي مهمة توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية والولايات أو الدول الأعضاء، وفقاً لثلاثة أساليب رئيسية.

الأسلوب الأول: يحدد الدستور اختصاصات كل من الاتحاد والولايات على سبيل الحصر، غير أن هذا النهج يعاب عليه صعوبة الإحاطة بكل المسائل المستقبلية.

الأسلوب الثاني: يحدد اختصاصات الولايات فقط، ويترك الباقي للاتحاد، مما يمنح الاتحاد سلطة عامة واسعة تشمل المستجدات.

أما الأسلوب الثالث: فيحدد اختصاصات الاتحاد حصراً، تاركاً ما عداها للولايات، فتكون هي صاحبة الاختصاص العام في الشؤون الداخلية.

ويعكس هذا التوزيع توازناً بين مبدأ المركزية الذي يقوّي سلطة الاتحاد واللامركزية التي تمنح صلاحيات أوسع للولايات<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: الدولة اللامركزية – نحو توزيع محدود للسلطة:

تُعد اللامركزية مرحلة انتقالية أو وسطى بين الدولة المركزية الصارمة والدولة الفيدرالية، وهي تقوم على تفويض بعض الصلاحيات الإدارية أو المالية أو السياسية للسلطات المحلية أو الإقليمية ولا تعني اللامركزية الاستقلال، بل تفويضاً محدوداً قابلاً للاسترداد، ويظل ضمن الإطار العام لسلطة الدولة المركزية ووحدتها القانونية وفي الحالة الليبية، تُعد اللامركزية خياراً مرحلياً لتخفيف التوترات، لكنها لا

---

(1) غليد سكينه، "أشكال الدولة وخصائصها"، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 7 (2017م)، ص424.

(2) لقمان محمد عبسي كرف، مبدأ المركزية واللامركزية الإدارية في الدولة البسيطة والدولة المركبة، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 21، ديسمبر 2022م، المجلد 1 .

ترقى إلى الفيدرالية التي تتطلب تقاسماً دستورياً دائماً للسلطة بين المركز والأقاليم<sup>(1)</sup>.

ويُفرق سام سليمان دله بين اللامركزية الإدارية التي تقتصر على نقل بعض المهام التنفيذية إلى وحدات محلية، وبين اللامركزية السياسية التي تمنح المجالس المحلية سلطات تقريرية أوسع، بما في ذلك التشريع المحلي وإعداد الميزانيات، ويبرز عبد الهادي سامي حسن أن الفيدرالية توفر مرونة في إدارة الدولة، وتسمح للأقاليم بإقرار سياسات تتلاءم مع خصوصياتها، إلا أنها تتطلب بيئة دستورية ناضجة وثقافة سياسية تشاركية.<sup>(2)</sup>

وقد اعتمدت العديد من الدول العربية نموذج اللامركزية الإدارية - لا السياسية - كإصلاح جزئي دون المساس بسلطة المركز، مما قلل من فعالية التجربة في تحسين الخدمات أو تعزيز المشاركة<sup>(3)</sup>. اللامركزية هي مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل السياسة والإدارة والاقتصاد، ويقوم جوهرها على نقل السلطات من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية، وقد اعتبرها أليكسيس دو توكفيل أساساً للحكم الرشيد وأحد أعمدة نجاح الديمقراطية، لارتباطها بمبدأ سيادة الشعب تُعد اللامركزية أداة فعّالة لمعالجة تحديات ما بعد النزاع، من خلال تعزيز فعالية الحكم، وتوسيع فرص الحصول على الخدمات، وتمكين المشاركة المجتمعية كما تتيح تمثيل الأقليات والمناطق المهمشة ضمن النظام السياسي، مما يعزز الانتماء والاستقرار الوطني. يمثل تصميم الوحدات الإدارية تحدياً دستورياً، خاصة عند المفاضلة بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات المرتبطة بالهوية، وتظهر "اللامركزية اللامتناظرة" كأحد النماذج المعتمدة لتكييف توزيع الصلاحيات مع طبيعة التنوع داخل الدولة ويسمح هذا النموذج بمنح أقاليم معينة صلاحيات أوسع

---

(1) عبد الهادي سامي حسن، الفيدرالية بين النظرية والتطبيق في الدول النامية، ط2 (بيروت: دار النهضة العربية، 2019م)، ص 88-105.

(2) سام سليمان دله، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ط1، جامعة حلب، 2002م، ص 178.

(3) سام سليمان دله، مرجع نفسه.

دون المساس بوحدة الدولة وفي السياق الليبي يمكن أن تساهم اللامركزية اللامتناظرة في معالجة الفوارق التاريخية بين الأقاليم الثلاثة<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: الدولة الفيدرالية – تقاسم السيادة واستقلال الأقاليم:

تقوم الدولة الفيدرالية على توزيع السلطة بين حكومة مركزية وحكومات إقليمية أو ولائية، لكل منها صلاحيات محددة في الدستور، وتتمتع الأقاليم بسلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية ضمن حدود اختصاصها. ووفقاً لـ طه حسين الربيعي، فإن الفيدرالية تُعد نموذجاً فعالاً في إدارة التنوع وحماية الوحدة الوطنية، شرط توفر مؤسسات ضامنة للعدالة بين الأقاليم<sup>(2)</sup>.

أما في السياق المالي، يشير جورج أندرسون إلى أن الفيدرالية تفرض تحديات في توزيع الموارد المالية بين المركز والأقاليم، ما يتطلب إنشاء آليات مالية عادلة مثل "صناديق الاستقرار" أو "آليات التحويل المالي" لضمان التوازن بين المناطق الغنية والفقيرة<sup>(3)</sup>.

### رابعاً: الدولة الكونفدرالية – اتحاد بين دول مستقلة:

لدولة الكونفدرالية هي شكل من أشكال الاتحاد بين دول مستقلة ذات سيادة، تتحد فيما بينها لتحقيق مصالح مشتركة في مجالات محددة مثل الاقتصاد أو الدفاع أو الجمارك، دون أن تفقد أي منها استقلالها الكامل في هذا النظام، تتخذ القرارات بالتوافق أو بالإجماع، ويحق لأي دولة عضو رفض أي قرار لا يخدم مصالحها، ويظل لكل دولة دستورها وسلطاتها الداخلية، بينما تقتصر مهام الإطار الكونفدرالي على التنسيق والتعاون المشترك، ولا توجد سلطة عليا فوق الدول الأعضاء، كما لا يتمتع المواطنون

---

(1) الكسيس توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي منصور، القاهرة، عالم الكتب، 2020، ص 40.  
(2) طه حسين الربيعي، الفيدرالية وأثرها في الاستقرار السياسي، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الفكر العربي، 2018م)، ص 45-67.  
(3) جورج أندرسون، الفيدرالية المالية: مقدمة مقارنة، ترجمة مها تكلا، الطبعة الأولى (صنعاء: دار كنعان للطباعة والنشر، 2013م)، ص 25-33.

بانتماء مباشر إلى هذا الكيان، بل تظل علاقتهم بدولهم الوطنية فقط، وغالباً ما يكون الهدف من الكونفدرالية هو تحقيق التكامل التدريجي دون المساس بالسيادة الوطنية<sup>(1)</sup>.

الكونفدرالية تُعد أضعف أشكال الاتحاد السياسي إذ تقوم على تحالف أو اتحاد بين دول مستقلة ذات سيادة كاملة، تتفق على إنشاء هيئة مشتركة لإدارة بعض الشؤون، دون المساس بسيادتها وبشير أندريه هوريو إلى أن الكونفدرالية لا تملك شخصية قانونية دولية موحدة، ولا سيطرة فعلية على أراضي الدول الأعضاء<sup>(2)</sup>.

الكونفدرالية هي اتحاد طوعي بين دول أو كيانات مستقلة ذات سيادة، تتفق فيما بينها على تفويض بعض الصلاحيات المحددة جداً كالدفاع أو السياسة الخارجية لهيئة مركزية ضعيفة تخضع لإرادتها ويعد هذا النموذج مناسباً للمجتمعات المنقسمة التي تخشى هيمنة المركز، إذ يمنح كل كيان حكماً ذاتياً واسعاً ويحافظ على هويته ونظامه السياسي والثقافي، كما تساعد الكونفدرالية على تهدئة الصراعات الداخلية وخلق إطار للتعاون دون فرض وحدة قسري، غير أن هذا النظام يعاني من مشكلات هيكلية أبرزها ضعف الحكومة المركزية وعجزها عن تنفيذ سياسات وطنية فعالة، كما أن إمكانية انسحاب أي عضو تجعل الاتحاد هشاً وغير مستقر، وتستمر بؤر الصراع بسبب غياب آليات حسم قوية، إلى جانب ضعف التمثيل الديمقراطي والمساءلة الشعبية، وتؤدي الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم إلى تزايد عدم المساواة والتوترات الاجتماعية، مما يهدد استقرار الاتحاد وفي النهاية، فإن الكونفدرالية، رغم مزاياها في حفظ الخصوصيات الإقليمية، تبقى نموذجاً مؤقتاً يفتقر إلى الاستدامة السياسية والاقتصادية<sup>(3)</sup>.

---

(1) الجزيرة نت، "الكونفدرالية.. اتحاد بين دول مستقلة"، موسوعة الجزيرة، 30 نوفمبر 2015م، متاح على الرابط <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>

(2) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، ط2 (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977م)، ص98.

(3) سليمان رفيق، وزفكي، صافية، الفيدرالية والكونفدرالية: المشكلات الدستورية وآليات الحل، 2025م، المجلة الدولية للدراسات الكردية، المركز الديمقراطي العربي، كلية التخصصات التطبيقية، لندن - المملكة المتحدة. المجلد 3، العدد 11، الصفحات 32-

## خامساً: بين النظرية والتطبيق – إشكاليات الواقع العربي:

رغم وضوح التصنيفات السابقة من الناحية النظرية، إلا أن تطبيقها في السياق العربي يبقى معقداً تشير دراسة محمد عبد الرزاق الخزرجي إلى أن الدول العربية تميل غالباً إلى الحفاظ على النموذج المركزي، حتى عند تبني شعارات اللامركزية أو الفيدرالية، لأسباب تتعلق بالخوف من التقسيم أو ضعف الثقة بالمكونات المحلية<sup>(1)</sup>.

أما في ليبيا، فقد تبلورت جدليات بين مؤيدي النموذج الفيدرالي، خاصة في إقليم برقة، ومعارضيه هذا التوجه من أنصار الدولة الموحدة، أن هذه النقاشات تُظهر صراعاً مستتراً بين من يسعى لتقاسم عادل للسلطة والثروة، ومن يرى في الفيدرالية تهديداً للوطنية الليبية، ويُقدم صادق ناصر محمود طرْحاً مهماً حول آليات توزيع السلطة في الأنظمة الفيدرالية، مؤكداً أن غياب المحاكم الدستورية القوية في كثير من الدول النامية يجعل من الفيدرالية "تجربة محفوفة بمخاطر المركزية المقْتَنَعَة أو الانفصال المقْتَنَع" <sup>(2)</sup>.

## سادساً: الاتجاهات الحديثة والنماذج القانونية المقارنة:

يطرح نموذج الفدرالية البلجيكية جميع السمات التي تعفها غالبية الفدراليات وهي عناصر التفكك اللاتماتلية التراكمية، والطبيعة الثنائية أم عنصر التفكك فيحدد العلاقة بين المركزية والوحدات السياسية إذ تتأسس الفدرالية من خلق وحدات سياسية ذات سيادة مسبقة تتنازل لها الدولة الوحدوية عن سلطاتها لتتولى "الوحدات الفدرالية"، ممارسة السلطات الموكلة إليها، في حين تعود السلطات للمركزية وحين تعني التراكمية تأسيس هيئات دستورية تقسم السلطات بشكل رأسي وأفقي في الوحدات المفدلة أما اللاتماتلية فتمنح فرص الاختلاف في ممارسة السلطات في كل وحدة مفدلة على أن تبقى بعض

(1) محمد عبد الرزاق الخزرجي، المحددات الدستورية للفيدرالية في الدول العربية، ط1 (جامعة بغداد، 2021م، ص 130-158.

(2) صادق، ناصر محمود، النظام الفيدرالي وآلياته في توزيع السلطة، ط1، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017م، ص 75-99.

الصلاحيات تحت سلطة المركزية، أما الطبيعة الثنائية هي جعل التباينات المجتمعية محركات الإصلاح حيث تعطي خيارات برغماتية للامتيازات يعكس الاستجابة البسيطة للقرارات رغم تعقيد المؤسسات وبطء النقاشات وتظل الحكم الذاتي أهم القضايا<sup>(1)</sup>، وفي دراسة مقارنة حديثة، تشير الباحثة مريم عبد الملك القمص إلى أن النظام القانوني الأمريكي يمنح الشركاء والأطراف المحلية صلاحيات إجرائية واسعة في مجالات الدعوى والتقاضى، مما يعكس تطور الفيدرالية من مجرد هيكل إداري إلى ثقافة مؤسسية مترسخة تضمن العدالة وتكافؤ الحقوق بين مختلف مكونات الدولة، وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة عند مقارنتها بتجارب عربية متباينة، مثل الجزائر والسودان، اللتان تمثلان نموذجين متميزين في إدارة التعدد وشكل الدولة<sup>(2)</sup>، ففي الجزائر منذ الاستقلال عام 1962م، تم ترسيخ نموذج الدولة المركزية الصارمة، حيث احتكرت الحكومة المركزية والسلطات العليا في العاصمة عملية صنع القرار، في ظل هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني، الذي فرض سيطرته السياسية لعقود طويلة، وأخضع حتى تنظيماته الخارجية - مثل فدرالية فرنسا - لسلطة القيادة المركزية، ما يعكس عمق ثقافة المركزية في النظام السياسي ولم تتجح محاولات النخب الليبرالية، التي ظهرت قبل وأثناء الاستعمار، في تأسيس نموذج لا مركزي أو تعزيز المشاركة السياسية، وهو ما تؤكد دراسة صفصاف هوارى (2023م) حول الاتجاه الليبرالي في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين أما في السودان فقد جاء التحول نحو الفيدرالية استجابة لضغوط جنوبية متراكمة، تُوّجت بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة المركزية والحركة الشعبية لتحرير السودان عام 2005م، ورغم إقرار الفيدرالية دستورياً، إلا أن التطبيق العملي ظل هشاً، بسبب ضعف البنية المؤسسية واستمرار تغول المركز على صلاحيات الأقاليم، ما أدى إلى فشل تجربة التعايش السياسي وانتهى بانفصال جنوب السودان عام 2011م، وتُظهر هاتان التجربتان

---

(1) عصام بن الشيخ، (2023م). النظرية السياسية للفيدرالية وتطبيقاتها: الدستوري المقارن، التشريع الفيدرالي، اللامركزية، توزيع السلطات، الحكم المحلي والسياسة الخارجية - أنموذجاً. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية .

Retrieved from <https://www.researchgate.net/...pdf>

(2) مريم عبد الملك القمص، التنظيم الإجرائي للدعوى المشتقة للشريك في النظام القانوني الأمريكي، ط1، مجلة الدراسات القانونية المجلد 60(1)، 2023م، ص 211.

أن الفيدرالية ليست دائماً ضماناً للاستقرار، كما أن المركزية ليست بالضرورة أداة للحفاظ على الوحدة، فالمعيار الأساسي لنجاح أي نموذج حكومة يكمن في توفر الإرادة السياسية والضمانات الدستورية الفعالة لتوزيع السلطة والثروة بعدالة وفي السياق الليبي يُعد أثر المركزية السياسية خلال فترة النظام الجماهيري من أبرز العوامل التي ساهمت في تهميش المناطق الطرفية وإضعاف التنمية المحلية<sup>(1)</sup>، فرغم شعارات "سلطة الشعب" و"اللجان الشعبية"، ظل النظام قائماً على مركزية مفرطة تُدار فعلياً من خلال أجهزة أمنية وتنظيمية تابعة مباشرة للقيادة المركزية، وقد أدى هذا النموذج إلى تركيز الموارد والمؤسسات والخدمات في العاصمة طرابلس، بينما عانت المناطق النائية في الجنوب، مثل سبها، والجفرة، وغات، وكذلك أجزاء من فزان وجبل نفوسة، من حرمان شديد من مقومات التنمية الأساسية، وتشير دراسة أبو عزام (2023م) إلى أن غياب اللامركزية المؤسسية في ليبيا انعكس في ضعف مشاركة البلديات في جهود التنمية المستدامة، وافتقارها للموارد والصلاحيات الحقيقية، كما أظهرت دراسة أبو خريص وعوديان (2023م) أن معظم الجامعات الليبية، رغم انتشارها الجغرافي، بقيت خاضعة لسلطة مركزية واحدة دون منحها أي استقلالية حقيقية، ما أضعف أدائها الأكاديمي وقدرتها على التفاعل مع بيئتها المحلية ويظهر الواقع الليبي أن غياب التوزيع العادل للسلطة والموارد أسهم في تراكم مشاعر التهميش، وأرسى أرضية خصبة لتصاعد النزعات الجهوية وعودة الدعوات إلى الفيدرالية بعد 2011م، بوصفها أداة لتحقيق التوازن والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار ومن ثم فإن التجربة الليبية توضح بجلاء أن غياب نموذج فعال للامركزية، يستند إلى مؤسسات منتخبة ونصوص قانونية ملزمة، لا يؤدي فقط إلى إضعاف التنمية، بل يهدد وحدة الدولة ويُغذي الانقسامات الجغرافية والاجتماعية، وقد عمق هذا التهميش شعور السخط لدى سكان المناطق المهمشة، الذين باتوا يعتبرون أنفسهم خارج دوائر التأثير في صناعة القرار السياسي والاقتصادي وهو ما أفضى إلى تراجع الثقة بين الأطراف المحلية والحكومة المركزية كما ساهم ضعف البنية التحتية في تلك المناطق، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات، في توسيع الفجوة

---

(1) صفصاف، هوارى، الاتجاه الليبرالي وتطوره في الجزائر 1927-1956، رسالة دكتوراه غير منشورة، ط1 (جامعة الجزائر، 2023م، ص 1-5).

التنموية بين المركز والأطراف، ولم تفلح المحاولات الشكلية التي تبناها النظام، مثل إنشاء "مؤتمرات شعبية أساسية"، في معالجة هذا الخلل، حيث افترقت إلى الفعالية والاستقلالية، وظلت مجرد أذرع تنفيذية للتوجيهات العليا وقد أسهم هذا الإقصاء في بروز مطالب متزايدة بضرورة إعادة النظر في شكل الدولة ونظام الحكم، كما أفرز شعور التهميش مطالب جهوية بإقامة كيانات إدارية أكثر استقلالاً، وخصوصاً في المناطق الشرقية والجنوبية وفي ظل غياب آليات واضحة للمساءلة والمشاركة، تفاقمت مظاهر سوء التوزيع للثروة والسلطة وأدى ذلك إلى ترسيخ الانقسام المؤسسي، وتنامي النزعات الانفصالية ولو على المستوى الرمزي وهو ما يجعل من تبني نموذج لامركزي فعال ضرورة لا ترفاً، في سبيل إعادة بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة والإنصاف والتمثيل المتوازن<sup>(1)</sup>.

---

(1) أبو خريص عمران، وعبد الله عوديان، "التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والممارسة بمؤسسات التعليم العالي"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 9 (2023)، ص 274-311.

## المبحث الثاني:

### النظام السياسي الليبي بعد الاستقلال إلى ثورة 17 فبراير

شهد النظام السياسي في ليبيا منذ مرحلة الاستقلال عام 1951 وحتى عام 2011 تحولات سياسية وإدارية متعاقبة انعكست على طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف، وعلى مستويات المشاركة السياسية والتنمية الإقليمية. وقد أفرزت هذه التحولات، في بعض مراحلها، حالة من التفاوت التنموي بين المناطق المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الخدمات العامة والبنية التحتية وفي هذا السياق، ساهمت السياسات المركزية في بعض الفترات في تعميق شعور التهميش لدى عدد من المناطق، حيث شعر بعض السكان بضعف مشاركتهم في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي وقد ترتب على ذلك تراجع مستوى الثقة بين بعض الفئات المحلية ومؤسسات الدولة، نتيجة محدودية قنوات المشاركة الفعلية في تحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي كما أدت التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، ورغم تبني بعض الصيغ التنظيمية مثل "المؤتمرات الشعبية الأساسية" خلال مرحلة النظام الجماهيري، إلا أن هذه الهياكل واجهت إشكالات تتعلق بمدى فعاليتها واستقلاليتها في ممارسة الدور المنوط بها، مما حدّ من قدرتها على إحداث تغيير جوهري في طبيعة الإدارة المحلية وفي المقابل، ساهمت محدودية الشفافية، حيث برز شعور متزايد بالتهميش وعدم الاعتراف بالخصوصيات المحلية أسهم تراكم هذه الإشكالات البنوية في تعزيز المطالب بإعادة النظر في أسس توزيع السلطة والثروة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والإدارية<sup>(1)</sup>. وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مراحل رئيسية لتطور النظام السياسي في ليبيا، وهي: مرحلة نظام الحكم (1951م-1969م) في المطلب الأول، ومرحلة نظام الحكم (1969م-2011م) في المطلب الثاني، ومرحلة ما بعد 2011م وحتى 2023م في المطلب الثالث

(1) ادنيوف عبد الحليم سياه، تعاقب الأنظمة في ليبيا خلال مائة عام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 2020.

## المطلب الاول

### نظام الحكم في ليبيا من 1951م – 1969م

تتنوع نظم الحكم في دول العالم، إذ تمتلك كل دولة نظاماً سياسياً خاصاً يقوم على أسس محددة ويعرف النظام السياسي بأنه الإطار الذي تُنظَّم من خلاله آلية تداول السلطة وتُحدَّد عبره العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية وقد مرَّ النظام السياسي في ليبيا بين عامي 1951م و2011م بعدة تحولات جوهرية، وبدأ الحكم بالنظام الملكي الدستوري تحت قيادة الملك إدريس السنوسي بعد الاستقلال، حيث أُقرت دولة اتحادية من ثلاثة أقاليم، ثم تحولت عام 1963م، إلى دولة موحدة اتسمت المرحلة الملكية بالاستقرار النسبي، لكنها عانت من ضعف المشاركة السياسية، وهيمنة البنية القبلية، وتركز القرار في يد النخبة التقليدية، مما حدَّ من تطور مؤسسات الدولة الحديثة، وفي عام 1969م، حصل انقلاب عسكري حيث أطاح فيما عرفو بعد ذلك الضباط الوحدويون الأحرار بقيادة معمر القذافي بالنظام الملكي، وأعلنت الجمهورية واتجه النظام الجديد إلى حكم فردي شمولي، رُوِّج له من خلال "الثورة الشعبية" و"النظرية العالمية الثالثة"، مع إلغاء الأحزاب وتعطيل الدستور واستبدال المؤسسات السياسية بهيكل اللجان الشعبية والثورية، فأدى ذلك إلى تركيز السلطة في يد القذافي وتراجع الحياة السياسية والمؤسسية، رغم الطفرة الاقتصادية الناتجة عن عائدات النفط مع مرور الوقت، واتسعت الهوة بين السلطة والمجتمع، وانتشرت المحسوبية والقبلية، وتدهورت مؤسسات الدولة، وفي عام 2011م اندلعت ثورة 17 فبراير ضد النظام القائم، لنتهي أكثر من أربعة عقود من الحكم الفردي، وتفتح مرحلة جديدة سعت فيها ليبيا لبناء نظام ديمقراطي حديث، لكن دون نجاح مستقر حتى الآن مازالة ليبيا تعاني من اضطرابا سياسي مستمر يعوق بناء الدولة<sup>(1)</sup>.

(1) موسى هاني ، القبلية والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة في ليبيا. مجلة سياسات عربية، 2023م، العدد 63، ص، 4-24، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الرابط <https://doi.org/10.31430/KTCG6711>.

وسوف يتناول هذا المطالب ثلاث مراحل محورية في تطور النظام السياسي الليبي؛ تبدأ بالمرحلة الأولى التي تسبق الاستقلال وتُركّز على ملامح الوضع السياسي قبل عام 1951م، ثم المرحلة الثانية من عام 1951م إلى 1967 والتي شهدت قيام المملكة الليبية وتحولها من نظام فيدرالي إلى نظام موحد وأخيرا المرحلة الثالث الممتدة من 1967م حتى 1969م والتي تمهّد لتحوّل النظام من الملكية إلى الجمهورية وهذه المراحل كالتالي:

أولاً / الوضع السياسي الليبي قبل عام 1951م:

أ- مؤتمر لندن عام 1945م:

يُعد مؤتمر لندن عام 1945 من المحطات الدولية المبكرة التي طُرحت فيها تساؤلات جوهرية حول مستقبل النظام السياسي في ليبيا بعد زوال الاستعمار الإيطالي وقد كشفت مداولات المؤتمر عن تباين رؤى القوى الكبرى بشأن طبيعة الإدارة المناسبة للدولة الناشئة، بين وصاية فردية أو جماعية<sup>(1)</sup>.

وبإشراف دولي أو وطني ويُلاحظ أن غياب التوافق الدولي ، حينها فتح المجال لتعدد المقترحات حول شكل الدولة، مما يُبرز الإشكالية المركزية لرسالة هذا البحث، والمتمثلة في مدى تأثير تبني نماذج حكم مركزية أو فيدرالية على تحقيق الاستقرار السياسي، فالتجاذبات حول مستقبل ليبيا منذ تلك المرحلة المبكرة التي تعكس التحديات البنيوية التي رافقت مسألة بناء الدولة، والتي ظل أثرها ممتدًا حتى المرحلة المعاصرة، خاصة في ظل تكرار النزاع بين المركز والأقاليم، وقد أفرز هذا التباين عدت رؤى وجملّة من التصورات المتضاربة كان أبرزها المقترح السوفيتي بتقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق تخضع كل منها لوصاية دولة مختلفة، وهو ما واجه اعتراضًا من قوى أخرى رأت في ذلك تقويضًا لوحدة البلاد الناشئة كما مثل المؤتمر اختبارًا مبكرًا لمدى استعداد المجتمع الدولي لدعم مشروع وطني ليبي مستقل، وهي

---

(1) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكرا إبراهيم، ط 1، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، 1981م، ص72.

مسألة ستتكرر لاحقاً في مؤتمرات دولية أخرى كمؤتمر بيلتفنغ ومداولات الأمم المتحدة، ومن هنا يُعد مؤتمر لندن لحظة مفصلية أسهمت في رسم الخطوط الأولى لإشكالية مركزية في التاريخ الليبي الحديث مركزية القرار السياسي أو الفيدرالية<sup>(1)</sup>.

#### ب- مؤتمر الصلح في باريس 1946م\*:

مثل مؤتمر الصلح في باريس عام 1946م محطة حاسمة في تقرير مصير ليبيا، إذ أكدت معاهدة الصلح مع إيطاليا (1947م) تخلي هذه الأخيرة عن جميع حقوقها في مستعمراتها الأفريقية، ومنها ليبيا وقد نصّت المادة (23) من المعاهدة على بقاء ليبيا تحت الإدارة القائمة إلى حين الاتفاق على تسوية نهائية، مع مراعاة رغبة السكان المحليين ويُبرز هذا التوجه الدولي اعترافاً ضمناً بمبدأ تقرير المصير كأساس لترتيب مستقبل الدولة الليبية، بما يشمل شكل الحكم ونظامه وقد دافعت جامعة الدول العربية عن وحدة واستقلال ليبيا، رافضة أي مقترحات للتقسيم أو فرض وصايات أجنبية متعددة، وهذا السياق يُبرز جذور النقاش حول مركزية الدولة مقابل الفيدرالية، ويطرح تساؤلات حول مدى ارتباط وحدة الدولة واستقلالها بشكل النظام السياسي الذي يُتبنى وعلاقته بالاستقرار طويل الأمد.

#### ج- مؤتمر باريس واللجنة الرباعية 1947م:

وقد شكّلت زيارة اللجنة الرباعية إلى ليبيا عام 1948م، محطة مهمة، حيث استمعت إلى آراء ممثلي الشعب الليبي في مختلف الأقاليم، وأبدى أغلبهم رغبة واضحة في الاستقلال التام، دون وصاية أجنبية. غير أن اللجنة رأت أن البلاد تفتقر إلى المقومات الإدارية والاقتصادية الكافية لإقامة دولة مستقلة، ما دفعها إلى الامتناع عن تقديم توصية نهائية، وتركت الباب مفتوحاً أمام الدول الأربع للتفاوض

---

(1) خليفة صالح أحواس، القانون الدستوري الليبي والنظم السياسية والإدارية، بدون ط، منشورات جامعة التحدي، سرت، 2004م، ص13-14.

\* مؤتمر الصلح في باريس 1946: اجتماع دولي بعد الحرب العالمية الثانية لوضع معاهدات سلام مع دول حليفة لألمانيا، بمشاركة قوى كبرى مثل الولايات المتحدة و،الاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا

مجددًا إلا أن حدة الحرب الباردة والانقسام بين المعسكرين الشرقي والغربي، ولا سيما بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة، حال دون التوصل إلى توافق، وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى التدخل لحسم مستقبل ليبيا، حيث تقرر في النهاية منحها الاستقلال في موعد أقصاه يناير 1952م وفي ظل هذه التجاذبات، برزت مواقف متباينة داخل اللجنة الرباعية؛ فبينما أبدت بريطانيا والولايات المتحدة ميلاً لمنح ليبيا الاستقلال التدريجي، تمسك الاتحاد السوفيتي بمقترح وضع كل إقليم تحت وصاية دولة مختلفة، أما فرنسا، فكانت مواقفها متذبذبة بين المقترحين، ما ساهم في تعقيد المشهد الدبلوماسي لقد عكس هذا الخلاف حجم التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، ومدى تأثيره على تقرير مصير الشعوب المستعمرة وهو ما جعل القضية الليبية تُدرج ضمن أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة كأول اختبار حقيقي بعد الحرب العالمية الثانية لتطبيق مبادئ تقرير المصير، وقد مثّلت ليبيا نموذجًا معقدًا أمام المجتمع الدولي، نظراً لتعدد القوى<sup>(1)</sup>.

#### د- هيئة الأمم المتحدة ومشروع بيفن - سيفورز\*:

أدرجت قضية ليبيا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م، وأحيلت إلى لجنة مختصة لدراسة مستقبلها، إلا أن هذه اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق نتيجة تباين مواقف القوى الكبرى وفي مايو 1949م، قدم وزراء خارجية بريطانيا وإيطاليا مشروع "بيفن - سيفورز"، الذي اقترح وضع ليبيا تحت وصاية دولية موزعة بين ثلاث دول، مع وعد بمنحها الاستقلال بعد عشر سنوات، وقد قوبل هذا المشروع برفض شعبي واسع داخل ليبيا، ورفض عربي رسمي، باعتباره يتناقض مع تطلعات الليبيين في الاستقلال الفوري وغير المشروط، و بناء على هذا الرفض شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة فرعية أعدت مشروع قرار يمنح ليبيا استقلالها قبل يناير 1952م، وفي نوفمبر

---

(1) عمر حسين بوشعالة، "استقلال ليبيا بين المؤتمرات الدولية وهيئة الأمم المتحدة"، المركز الديمقراطي العربي، 30 ديسمبر 2016، متاح على الرابط، <https://democraticac.de/?p=405841>.

\* هو مشروع بريطاني-أمريكي سنة 1949 اقترح تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق تحت وصاية دولية

1949م، وافقت الجمعية العامة على القرار رقم 289 بأغلبية كبيرة، والذي نص على استقلال ليبيا وتكليف جمعية وطنية تمثل الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، وفزان) بوضع دستور الدولة الجديدة وعلى إثر ذلك، عينت الأمم المتحدة في نهاية عام 1949م، مندوبًا خاصًا لمساعدة ليبيا في الانتقال نحو الاستقلال، كما أنشأت مجلسًا استشاريًا دوليًا ومحليًا لدعم العملية، وقد أسندت مهمة تنفيذ القرار إلى المندوب العام "أدريان بلت"، الذي تولى تنسيق الجهود الدولية والمحلية لتأسيس دولة ليبية موحدة تتمتع بالسيادة والاستقلال الكامل تتمتع بالسيادة الكاملة<sup>(1)</sup>.

### هـ: حراك الليبي لمطالبه باستقلال:

شهد إقليم برقة حراكًا سياسيًا متقدمًا بعد الحرب العالمية الثانية مقارنة بفزان، حيث تأسست تنظيمات مثل: جمعية عمر المختار، ورابطة الشباب، تعبيرًا عن السخط الشعبي تجاه المماطلة البريطانية في تنفيذ وعودها بالاستقلال، برزت الجبهة الوطنية البرقاوية بدعم من السيد إدريس السنوسي، مطالبة بالاعتراف بالإمارة السنوسية وتأسيس حكومة دستورية، لاحقًا، وبدعوة من إدريس، تم حل الأحزاب القائمة وتوحيدها في كيان واحد هو المؤتمر العام البرقاوي سنة 1948م، تميز الحراك في برقة بتوجه واضح نحو الاستقلال الذاتي بصيغة فيدرالية تحت قيادة السنوسي، خلافًا لطرابلس التي نادى بالوحدة المركزية ورفضت الفيدرالية شهد إقليم طرابلس نشاطًا سياسيًا ملحوظًا بعد خضوعه للإدارة البريطانية عام 1943م، حيث بدأت القوى الوطنية في تنظيم صفوفها رغم القيود المفروضة، تأسست عدة أحزاب أبرزها الكتلة الوطنية الحرة، وحزب الاتحاد المصري الطرابلسي الذي دعا لوحدة طرابلس مع مصر بسيادة مشتركة، والمؤتمر الوطني العام الذي تشكل احتجاجًا على مشروع بيفن-سفورزا، الراض للوصاية الإيطالية، نظم الوطنيون إضرابات ومظاهرات وطالبوا بوحدة ليبيا واستقلالها التام، وساهمت الصحف

(1) عمر حسين بوشعالة، استقلال ليبيا بين المؤتمرات الدولية وهيئة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

الوطنية في تعبئة الرأي العام، وكان لهذا الحراك دور مركزي في إفضال مشاريع التقسيم والاستعمار الجديد، مما مهد الطريق نحو الاستقلال عام 1951م، رغم الظروف الصعبة التي فرضها الاحتلال الفرنسي، مثل: العزلة الإدارية، الفقر، الأمية، وتقييد الحركة، شهد إقليم فزان بداية لحراك سياسي وطني محدود لكنه مهم، تأسس سنة 1946م وعُرف باسم الجمعية الوطنية بفزان كتنظيم سري يجمع شخصيات من مختلف قرى ووحدات الإقليم، بهدف مقاومة مشروع الاستعمار الفرنسي سياسياً، وعقد أول اجتماع لها بقرية زلواز، وتم التنسيق مع الحزب الوطني في طرابلس رغم اكتشاف السلطات الفرنسية للجمعية واعتقال بعض أعضائها سنة 1947م، إلا أنها عادت لممارسة نشاطها سرّياً في 1948م، واستمرت في النضال الوطني الليبي، وساهمت في توحيد المطالب الوطنية ضد مشاريع التقسيم والاستعمار<sup>(1)</sup>.

### ثانياً /الوضع السياسي الليبي من عام 1951م إلى 1967م:

مثل دستور 1951 الإطار القانوني التأسيسي للدولة الليبية بعد الاستقلال، وقد تبنى نظاماً ملكياً فيدرالياً كما نصّت المادتان (2\*) و(3\*) على أن ليبيا دولة اتحادية تتكون من ثلاث ولايات: برقة، طرابلس، وفزان، وقد نظم الدستور العلاقة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم من خلال توزيع دقيق للصلاحيات، حيث حصرت المادة (36\*) اختصاصات الدولة الفيدرالية في الشؤون السيادية مثل الدفاع، الخارجية، الجنسية، والاقتصاد الكلي، بينما تركت باقي الصلاحيات للولايات، كما منحت المادة (38\*) السلطة الفيدرالية دور التنسيق في بعض المسائل المشتركة مثل التعليم العام، الصحة، الضرائب، والقانون المدني، وهو ما يعكس توجّهاً نحو لا مركزية مرنة، أما على مستوى هيكل الحكم، فقد أقرّ الدستور نظاماً ملكياً وراثياً، حيث يتولى الملك السلطة التنفيذية العليا، ويقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزراء (المادتان 58 و59\*)، أما السلطة التشريعية فتمثلت في برلمان ثنائي (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)

(1) عمر محمد أحمد الأسود، دور الحراك السياسي في تحقيق استقلال ليبيا (1911-1951)، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، 2016م، ص 134-150.

\* دستور المملكة الليبية لسنة 1951، المواد 2-3 - 36 - 38 - 58 - 136 - 14 - 76 - 77.

يمثل الأول الأقاليم الثلاثة بالتساوي في حين يُنتخب الثاني على أساس الكثافة السكانية. ورغم أن الملك يحتفظ بحق الاعتراض على القوانين، إلا أن المادة (136\*) وضعت آلية برلمانية لتجاوز الفيتو، إما بأغلبية الثلثين أو بالأغلبية المطلقة في دور انعقاد لاحق، وفيما يخص السلطة القضائية، فقد نصت المادة (14\*) على استقلال القضاة، وتصدر الأحكام باسم الملك، مع احتفاظه بحق العفو والمصادقة على أحكام الإعدام (المادتان 76 و77\*)، كما أن تعيين قضاة المحكمة العليا يتم بقرار من الملك (المادة 141\*)، بينما ترك الدستور تنظيم بنية القضاء للقوانين العادية (المادة 143\*).

وبذلك يمكن القول إن دستور 1951م، حاول الجمع بين الملكية الدستورية، والنزعة الفيدرالية، والتمثيل الشعبي في إطار توافقي يسعى لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد الاستقلال، ومن خلال هذا يعد دستور ليبيا لعام 1951م أول تشريع يُكرّس رسمياً حقوق المواطنين الليبيين عقب قيام الدولة الوطنية الليبية بعد الاستقلال، وقد تم إقرار هذا الدستور خلال الاجتماع الذي عقده الجمعية الوطنية الليبية في مدينة بنغازي يوم الأحد الموافق 17 أكتوبر 1951م، وقد جرى توزيع سلطات الدولة ومؤسساتها وذلك وفق التفصيل الآتي<sup>(1)</sup>:

#### أ- السلطة التشريعية:

تعد السلطة التشريعية من أهم سلطات النظام السياسي، وقد سُميت بهذا الاسم نظراً لاختصاصها الأساسي في إصدار التشريعات، أي سنّ القواعد القانونية العامة والملزمة لكافة أفراد المجتمع وتمارس هذه السلطة من خلال البرلمان، الذي قد يتألف من مجلس واحد أو أكثر، وذلك بحسب ما تنص عليه الدساتير المعمول بها وبموجب دستور ليبيا الصادر سنة 1951م، تجسدت السلطة التشريعية في البرلمان بغرفتيه، بالاشتراك مع الملك، حيث نصت المادة (93\*) على أن يتكوّن مجلس الأمة من مجلسين:

---

\* الدستور الملكة الليبية لسنة 1951م، المواد، 93، 101، 136، 141، 143.

(1) صلاح رجب الأسمر عبد العزيز الفرجاني، الدولة المدنية في ليبيا: المواقع والتحديات (1951م إلى ما بعد 2011م)، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2021-2022، ص 63-67.

مجلس الشيوخ ومجلس النواب، تحت مسمى "مجلس الأمة الاتحادي ويتمثل الاختصاص الأساسي لمجلس الأمة في التشريع، أي في سنّ القوانين، والتي لا تصبح نافذة إلا بعد تصديق الملك عليها وإصدارها كما يتولى المجلس إقرار الميزانية العامة للدولة بجميع أبوابها، وفرض الضرائب العامة الاتحادية أو الإعفاء منها، بالإضافة إلى إبرام الدين العام وتنظيم شؤون النقد أما في ما يتعلق بالرقابة فإن المجلس يمارس الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية، بهدف التأكد من التزامها بأحكام الدستور واختصاصاتها المحددة. وتتخذ هذه الرقابة عدة صور، منها: السؤال، الاستجواب، التحقيق ومساءلة الوزراء كأفراد، أو الوزارة كمجموعة ويتكون مجلس الأمة الاتحادي من التالي<sup>(1)</sup>:

1- مجلس الشيوخ، ويتألف من 24 عضواً، يتم توزيعهم بالتساوي بين الولايات الثلاث، بواقع ثمانية أعضاء لكل ولاية، وتُحدد مدة العضوية بثمانية سنوات، على أن يُجدد نصف الأعضاء كل أربع سنوات ويُعيّن الملك نصف أعضاء المجلس (12 عضواً)، فيما تنتخب المجالس التشريعية للولايات الثلاث النصف الآخر، بحيث يتم انتخاب أربعة أعضاء من كل ولاية وبهذا الشكل، تُشكّل حصة الملك 50% من قوام المجلس، الأمر الذي يُرجّح كفة الموالين للحكم داخل مجلس الشيوخ على حساب المعارضة.

2- مجلس النواب، وهو الغرفة الثانية ضمن البرلمان، ويُنتخب أعضاؤه انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وفقاً لأحكام القانون الانتخابي وقد حدد الدستور أنّ مدة عضوية النائب في مجلس النواب أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه بعد انقضاء مدته، ويمثل هذا المجلس الإرادة الشعبية بشكل مباشر، خصوصاً في مجال مناقشة مشروعات القوانين وإقرار الميزانية العامة، والموافقة على السياسات العامة للدولة وكان لهذا التوازن المؤسسي بين مجلسي الشيوخ والنواب والملك دور في تنظيم الحياة الدستورية خلال العهد الملكي<sup>(2)</sup>.

---

(1) صلاح رجب الأسمر عبد العزيز الفرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(2) طاهر أحمد وآخرون، دستور المملكة الليبية، مجلة الإنفاذ الليبية، العدد، 39، ديسمبر، 1991م ص 46.

## ب- السلطة التنفيذية:

تُعد السلطة التنفيذية إحدى الركائز الأساسية في أي نظام سياسي، حيث تضطلع بمسؤولية تنفيذ القوانين التي تُقرّها السلطة التشريعية، من خلال مؤسسات وهيئات مختصة، وتُمارس هذه السلطة بهدف الحفاظ على النظام العام، وضمان سير شؤون الدولة، بما يعكس مبدأ الفصل بين السلطات مع التنسيق والتعاون بينها، وفي إطار دستور ليبيا الصادر سنة 1951، تمتلّت السلطة التنفيذية في شخص الملك إدريس السنوسي ومجلس الوزراء، وقد حدد الدستور آلية تولي العرش، بحيث تُنظّم الخلافة الملكية إما بمرسوم ملكي أو بقرار من البرلمان في حالات خاصة، وقد حُوّل الملك عدة صلاحيات جوهرية، منها:

- تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
- تعيين السفراء واعتمادهم لدى الدول الأخرى.
- التصديق على تنفيذ أحكام الإعدام بعد صدورها من المحاكم الليبية.
- إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية وفق ما ينص عليه الدستور، وبما يندرج ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية، ويُمارس الملك سلطاته من خلال الوزراء، الذين يشكّلون الجهاز التنفيذي المباشر للدولة، ويحق للوزراء حضور جلسات مجلسي البرلمان، والمشاركة في النقاشات كلما طلبوا ذلك، غير أنهم لا يملكون حق التصويت إلا إذا كانوا أعضاء في أحد المجلسين، كما يجوز لهم الاستعانة بموظفي وزاراتهم أو تفويضهم بالحضور نيابة عنهم، ويجوز لأي من المجلسين دعوة أي وزير لحضور جلساته عند الحاجة، بهدف مناقشة السياسات العامة أو القضايا المطروحة<sup>(1)</sup>.

## ج- السلطة القضائية:

تُعد السلطة القضائية من أبرز مؤسسات الدولة ذات الطابع القانوني، إذ تتولى الفصل في المنازعات التي تمس مختلف فئات المجتمع، سواء كانت بين الأفراد، أو بين الأفراد والإدارة، أو بين

---

(1) كريمة حشاشنية، وحمادي راضية، ليبيا في ظل حكم الملك إدريس السنوسي (1951-1969)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018-2019.

الإدارات العامة فيما بينها، ويشمل اختصاصها النظر في القضايا الجنائية، والمدنية، والتجارية، والإدارية وغيرها من المنازعات، وفقاً للتشريعات السارية داخل الدولة، وبما يضمن سيادة القانون وتحقيق العدالة وفي ظل دستور 1951م، أُنيط بالسلطة القضائية الليبية مهمة إصدار الأحكام باسم الملك، من خلال المحكمة العليا والمحاكم الأخرى المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة، وقد نص الدستور على إنشاء محكمة اتحادية عليا تكون المرجع القضائي الأعلى في البلاد، تضطلع بالنظر في الطعون الصادرة عن المحاكم الأدنى، وتختص كذلك بالبث في المسائل ذات الطابع الدستوري، والفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين الولايات الثلاث المكونة للمملكة الليبية المتحدة، وتشكل المحكمة الاتحادية العليا قمة الهرم القضائي في المملكة، وتتكوّن من رئيس وعدد من القضاة يُعيّنون بمرسوم ملكي، ويشترط قبل مباشرتهم لمهامهم أداء اليمين أمام الملك، ويُعتبر هذا التنظيم القضائي انعكاساً لمبدأ استقلال القضاء، وضماناً لحماية الحقوق والحريات العامة للمواطنين، ضمن إطار الدستور والقانون<sup>(1)</sup>.

يرى الباحث أن نظام الحكم الملكي الفيدرالي في ليبيا بين عامي 1951م و1963م، مثّل محاولة توافقية لتوحيد الأقاليم الليبية الثلاثة ضمن إطار دستوري يوازن بين المركزية والاستقلال المحلي، إلا أن تعقيدات التطبيق وضعف المؤسسات حالت دون ترسيخ هذا النموذج، ويُعدّ التحول إلى النظام الموحد عام 1963م، تعبيراً عن فشل التجربة الفيدرالية في السياق الليبي آنذاك.

### ثالثاً / الوضع الساسي الليبي من 1963م-1969م:

في السابع والعشرين من أبريل عام 1963م، تم تعديل الدستور الليبي بصورة جوهرية، حيث تم إنهاء الشكل الاتحادي للدولة واستبداله بنظام موحد ذي سلطة مركزية واحدة تمتد على كامل التراب الليبي، وقد ترتب على هذا التحول إعادة تقسيم البلاد إدارياً من ثلاث ولايات (برقة، طرابلس، فزان) إلى

---

(1) مصطفى كريم طلال، وآخرون المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد الأول، العدد الأول، 2023، ص، 194-198.

عشر وحدات إدارية مركزية، مع إلغاء المجالس التشريعية والتنفيذية الخاصة بالأقاليم، وبموجب هذا التعديل أُسندت إلى الملك صلاحية تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ، كما تم منح المرأة حق الانتخاب للمرة الأولى، وهو ما مثّل خطوة شكلية في ظل التمرکز المتزايد للسلطة، فقد أصبح الملك يحتكر فعلياً مقاليد الحكم، بينما تحولت السلطات الأخرى - التنفيذية والتشريعية والقضائية - إلى مؤسسات رمزية محدودة التأثير في صناعة القرار السياسي، وهو ما رسّخ الطابع الفردي للنظام خلال تلك المرحلة يصنف النظام السياسي الليبي في تلك الحقبة على أنه نظام ملكي تقليدي، ويمكن تصنيفه بدقة أكبر كنظام أوتوقراطي تقليدي تتسم ملامحه بعدة خصائص رئيسية، منها: التأكيد على الحق الملكي الوراثي في حكم البلاد، ووجود أهداف سياسية واجتماعية محدودة، إلى جانب ضعف ملحوظ في النشاط والمشاركة السياسية من قبل المواطنين، كما اعتمد النظام بشكل كبير على الأجهزة البيروقراطية، سواء المدنية أو العسكرية، في تنفيذ السياسات والأهداف الرسمية وكان نمط العلاقة بين السلطة والمواطن قائماً على الإذعان والطاعة دون مشاركة فعلية<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى ذلك لم تتبلور خلال هذه الفترة أيديولوجية واضحة ترشد توجهات النظام السياسي، حيث تم تقسيم هذه السلطات في ليبيا بعد تعديل الدستور 1963م في النقاط التالية:

#### 1- السلطة التنفيذية:

بعد إلغاء النظام الاتحادي وتحويل ليبيا إلى دولة موحدة، تمركزت السلطة التنفيذية بشكل كبير في يد الملك الذي كان يمتلك صلاحيات واسعة تشمل تعيين رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، والسفراء وإصدار المراسيم ذات القوة القانونية، أصبح الملك رأس الدولة، وتمارس الحكومة سلطتها التنفيذية تحت إشرافه المباشر، بينما فقدت الأجهزة التنفيذية الإقليمية استقلالها وتقلص دور مجلس الوزراء إلى تنفيذ أوامر الملك كما تراجع الرقابة على السلطة التنفيذية، وضعف دور المؤسسات التشريعية في موازنة

(1) صلاح رجب الأسمر عبد العزيز، الدولة المدنية في ليبيا: المواقع والتحديات من 1951م إلى ما بعد 2011م، ص73.

الحكم وأدى ذلك إلى تركيز الحكم في شخص الملك وتقليص المشاركة السياسية في إدارة شؤون الدولة.

#### ب- السلطة التشريعية:

تم إلغاء المجالس التشريعية للأقاليم، وأصبح البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ الذي يُعين الملك جميع أعضائه، ومجلس النواب المنتخب الذي يمثل الشعب، ومع ذلك فإن صلاحيات البرلمان ظلت محدودة نسبياً بسبب سيطرة الملك على تعيين أعضاء مجلس الشيوخ، مما منح الملك اليد العليا في التشريع والموافقة على القوانين، كما تم منح المرأة حق التصويت لأول مرة، لكنها لم تحصل على تأثير كبير في العملية السياسية، وظل النظام السياسي آنذاك أقرب إلى النمط الملكي المركزي حيث تركزت السلطات الفعلية في يد الملك والحكومة المعينة من قبله، كما غابت التعددية الحزبية بفعل القيود المفروضة على العمل السياسي المنظم، الواسع وفرض شكل من أشكال الحكم المحافظ الذي يحافظ على الوضع القائم دون إصلاحات.

#### ج- السلطة القضائية:

ظل الجهاز القضائي نظرياً مستقلاً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، لكنه تأثر بسيطرة الملك على تعيين القضاة، حيث كانت التعيينات تتم بمراسيم ملكية، تضمن النظام القضائي محاكم إقليمية ومحاكم اتحادية والمحكمة العليا التي كانت تختص بالفصل في القضايا الدستورية، إلا أن تدخل الملك في بعض المسائل قلل من استقلالية القضاء الفعلية<sup>(1)</sup>.

ومن العوامل التي ساعدت في إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا (1951م-1963م): تشابك داخلي وضغوط خارجية إذ شهدت ليبيا منذ إعلان استقلالها عام 1951م، قيام نظام اتحادي ثلاثي بين برقة وطرابلس وفزان غير أن هذا النظام لم يصمد طويلاً، إذ تم إلغاؤه رسمياً سنة 1963م عبر تعديل

---

(1) علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكر، 2013م، ص 96.

دستوري حول الدولة إلى نظام موحد، ويرى العديد من الباحثين أن أسباب هذا التحول تعود إلى تضافر عوامل داخلية بنيوية وأخرى خارجية اقتصادية واستراتيجية، ويعد من أبرز من تناول هذه المسألة أستاذ القانون الليبي عمر عبد الله، الذي أشار إلى أن النظام الاتحادي لم يكن خيارًا وطنيًا ليبيًا خالصًا، بل فرض من قبل القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في ليبيا، كما اعتبر عبد الله أن الفيدرالية لم تكن علاجًا مناسبًا للحالة الليبية، بل عبئًا ماليًا ومؤسسيًا، مجسدًا ذلك بقوله: "الفيدرالية في ليبيا آنذاك كانت كجرعة دواء أُعدت بطريقة خاطئة وأُعطيت لمريض، يمكن أن تكون مميتة"<sup>(1)</sup>.

وفي ضوء ما تم عرضه، يمكن رصد جملة من العوامل التي ساهمت في إلغاء النظام الاتحادي وتتنوع هذه العوامل ضمن المحاور التالية:

## 1- العامل الإداري - المؤسسي:

عانى النظام الاتحادي الليبي من اختلال وظيفي في توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، تمثل ذلك في ازدواجية السلطات، خاصة ما يتعلق بالتشريع والتنفيذ، حيث كانت القوانين تُشرع مركزياً وتُنفذ محلياً، مما أدى إلى شلل إداري وتضارب في القرارات، لا سيما في القطاعات الحيوية كالبتروول، وقد أخفقت المحكمة العليا في تسوية هذه النزاعات الدستورية، ما زاد من هشاشة النظام الإداري وعبر رؤساء الحكومات، مثل محمود المنتصر ومصطفى بن حليم، عن تدمرهم من هذا الوضع، معتبرين أن الفيدرالية شكلت عائقاً أمام بناء مؤسسات مركزية قوية كما شدد عمر عبد الله على أن تعدد المجالس التشريعية والتنفيذية في كل ولاية أوجد هيكلاً مرهقاً، وغير ملائم

---

(1) عيسى بغنين (2016م، 21 فبراير)، الفيدرالية وأزمة نظام الحكم في ليبيا، موقع عين ليبيا، تم الاسترجاع في 30 أكتوبر 2025م، الرابط: <https://www.eanlibya.com>

لبلد يعاني من قلة الموارد وبنية إدارية كما أدى تعدد المؤسسات إلى تضخم إداري وضعف الكفاءة في اتخاذ القرار وتنفيذه وساهم ذلك في إبطاء التنمية في ظل محدودية الموارد والإمكانات.

## 2- العامل الاقتصادي - المالي:

فرض النظام الاتحادي أعباء مالية ثقيلة على الدولة الليبية الناشئة، نتيجة تعدد مستويات الحكم (ثلاث حكومات محلية، مجالس تشريعية، وإدارة اتحادية مركزية) كل ذلك استنزف الميزانية العامة للدولة، التي كانت تعتمد على مساعدات خارجية في تلك الفترة وقد زاد تعقيد المشهد قانون البترول لسنة 1958م الذي نظم تقاسم العائدات بطريقة ولدت خلافات حادة بين الولايات والحكومة الاتحادية بشأن ما اعتُبر "حقوقاً مالية إقليمية وقد عبّر عبد الله عن هذا الوضع بقوله إن الدولة الليبية لم تكن مؤهلة ماليًا لتحمل أعباء نظام بهذا الحجم وأن الموارد المحدودة لا يمكنها تمويل هذا الشكل من الحكم المركب خاصة في ظل الفقر العام والبنية المتواضعة التحتية<sup>(1)</sup>.

## 3- العامل الخارجي:

اجهت شركات النفط الأجنبية، التي بدأت نشاطها في ليبيا منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين عراقيل كبيرة بفعل البنية الفيدرالية، التي فرضت عليها التعامل مع سلطات متعددة: اتحادية ومحلية، هذا التعدد في المرجعيات الإدارية خلق بيئة مضطربة للاستثمار، ونتج عنه تأخر في الإجراءات، وتضارب في التعليمات، وارتفاع في التكاليف، وقد دفعت هذه الشركات، عبر حكوماتها، باتجاه الضغط من أجل إلغاء النظام الاتحادي، والعمل على تبسيط الهيكل الإداري لضمان بيئة استثمارية مستقرة وفعالة، ويؤكد عمر عبد الله أن هذه الشركات كانت ترى في الفيدرالية عائقاً أمام مصالحها، وأن إعلان الوحدة في عام 1963م كان أقرب لتوافق بين رغبة الدولة في توحيد السلطة ورغبة الشركات في وضوح المسار الإداري

---

(1) سبوتنيك عربي، (2023م، 25 أبريل)، في ذكرى إغائه، هل يحل "النظام الفيدرالي" الأزمة الليبية أم يدفعها نحو التقسيم؟ سبوتنيك عربي، تم الاسترجاع من <https://sarabic.ae/20230425>

والاستثماري كما أن هذا التحول ساهم في تقوية المركز، وتوسيع صلاحيات الحكومة الاتحادية على حساب السلطات الإقليمية، وقد تزامن ذلك مع ازدياد أهمية العائدات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الدولة، مما عزز من دور الحكومة المركزية في توزيع الموارد، ومن ثم أصبح النفط أداة محورية في إعادة تشكيل بنية الدولة ونظامها الإداري بعد إلغاء الفيدرالية<sup>(1)</sup>.

يرى الباحث أن إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا لم يكن نتيجة تطور طبيعي في البنية الدستورية أو استجابة لحاجات وطنية ملحة، بل جاء في إطار توجه مركزي لتعزيز سلطة الدولة والملك على حساب الهياكل المحلية المنتخبة، وقد ساهمت عدة عوامل في ذلك، من بينها ضعف الكفاءة الإدارية للأقاليم، وضغوط بعض القوى السياسية التي رأت في المركزية وسيلة لتوحيد البلاد وتعزيز الاستقرار ومع ذلك، فإن هذا الإلغاء أفضى إلى تقليص المشاركة المحلية، وأضعف من قدرة الأقاليم على إدارة شؤونها الذاتية، مما زرع بذور التوترات الجهوية التي برزت لاحقاً.

ورغم ما حققته المملكة الليبية المتحدة منذ تأسيسها عام 1951م، من خطوات أولية نحو بناء مؤسسات الدولة الحديثة، إلا أن النظام الملكي لم يتمكن من التكيف مع التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد والمنطقة، فقد اتسم نظام الحكم بطابع محافظ ومركزي، وعجز عن استيعاب الحراك الشعبي والنخبوي المتصاعد، كما فشل في تحقيق إصلاحات سياسية حقيقية تُواكب طموحات الشباب وتطلعات المجتمع، ومع تصاعد التوترات الإقليمية بعد نكسة عام 1967، وتزايد السخط الشعبي على التبعية للغرب، خاصة في ظل استمرار وجود القواعد العسكرية الأجنبية، وجد النظام نفسه في عزلة داخلية وخارجية، وفي ظل هذا المناخ، تمكن تنظيم الضباط الودويين الأحرار من تنفيذ انقلاب عسكري في الأول من سبتمبر 1969م، أنهى النظام الملكي وأعلن بداية مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا، تمثلت

---

(1) السيد محمد كمال أحمد، شركات النفط الأجنبية في ليبيا وإلغاء النظام الاتحادي (1956م-1963م)، جامعة المنصورة، مركز البحوث والدراسات التاريخ 2023م، ص 45-51.

في قيام الجمهورية وتحول مسار الحكم كلياً، ويمكن إرجاع سقوط النظام الملكي في ليبيا عام 1969م، إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، ومن أبرزها:

1- عدم ملاءمة النظام السياسي لطبيعة المجتمع الليبي، حيث لم يكن النظام الملكي المتبنى متوافقاً مع التكوين التاريخي والاجتماعي للبلاد، ما أدى إلى صراع واضح بين المؤسسات الحديثة التي ظهرت مع تأسيس المملكة الفيدرالية من جهة، والأساس القبلي التقليدي للمجتمع الليبي من جهة أخرى، وهو ما تسبب في اضطرابات متكررة.

2- تعارض النظام الملكي مع التوجهات القومية والثورية التي سادت في المنطقة العربية منذ أواخر الخمسينيات، والتي اتخذت موقفاً معادياً للمعسكر الغربي، ونظرت إلى الملكيات العربية -ومن بينها ليبيا على أنها أنظمة رجعية متحالفة مع قوى الاستعمار، مما أفقد النظام الملكي في ليبيا كثيراً من شرعيته الإقليمية والشعبية.

3- صعود نخبة من الشباب الجامعيين المتأثرين بالفكر القومي، الذين قادوا مظاهرات واحتجاجات شعبية بسبب الغضب المتزايد من ارتباط النظام بالغرب، خاصةً بسبب وجود قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية على الأراضي الليبية منذ عام 1953م، إضافة إلى الموقف السلبي للنظام من قضايا العرب الكبرى، مثل هزيمة 1967م.

4- تشكيل تنظيم سري داخل الجيش تحت مسمى "الضباط الوجدويين الأحرار"، الذين أصبحوا النواة الحقيقية للانقلاب العسكري ضد الملك إدريس السنوسي، حيث قادوا الحراك الذي أطاح بالنظام في الأول من سبتمبر عام 1969م<sup>(1)</sup>.

---

(1) علي شعيب، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982، ص 187-200.

## المطلب الثاني:

### نظام الحكم في ليبيا من (1969م-2011م)

شهدت ليبيا خلال الفترة من عام 1969م إلى عام 2011م تحولات عميقة في بنيتها السياسية ونمط نظام الحكم، فقد بدأ هذا التحول بإلغاء النظام الملكي الدستوري الذي كان يستند إلى دستور عام 1951م، وبعد نجاح حركة الضباط الوديين في الأول من سبتمبر عام 1969م، وفي الثامن من ذات الشهر تم ترقية معمر القذافي من رتبة ملازم إلى عقيد، وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة، ثم سُمي رئيساً لمجلس قيادة الثورة وقد أصدر المجلس إعلاناً دستورياً مؤقتاً جاء بديلاً عن الدستور الملكي الملغى، وتكون من (37) مادة، نصّ في مجمله على أن ليبيا "جمهورية ديمقراطية حرة"، وهي جزء من الأمة العربية وأفريقيا، كما أشار في المادة (18)<sup>(1)</sup> إلى أن مجلس قيادة الثورة هو السلطة العليا في الدولة، يمارس السلطتين التشريعية والدستورية ويرسم السياسات العامة، وتُعد قراراته ملزمة وغير قابلة للنقاش ويظهر من هذا الإعلان منذ البداية التوجه المركزي في الحكم، حيث تم إلغاء التوازن بين السلطات، ومنح المجلس الذي ترأسه القذافي صلاحيات مطلقة دون وجود آليات للمساءلة أو الرقابة ومن خلال هذا الإعلان، بدأ تأسيس نموذج حكم فوق دستوري يُدار من خلال مجلس غير منتخب، ما مهد لتكريس السلطة في يد القيادة العسكرية الجديدة واستبداله بنظام جمهوري جديد أعلن عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام الملكي القائم، والنظام الجديد تبني في بدايته نموذجاً مركزياً للحكم، حيث تم دمج السلطات التنفيذية والتشريعية في مجلس واحد، وتم إلغاء التعددية الحزبية وإخضاع الحياة السياسية لسلطة الدولة المركزية وقد تم تشكيل حكومة مركزية تقودها سلطة تنفيذية عليا، لكن هذه الحكومة لم تكن مستقلة في قراراتها، حيث كانت السلطة العليا تمارس رقابة مباشرة على مختلف مفاصل

---

(1) المادة 18 من الاعلان الدستوري لسنة 1969م.

الدولة مع مرور الوقت، بدأ النظام يتجه نحو نمط أيديولوجي جديد، حيث تم إلغاء الهياكل المؤسسية التقليدية، والدعوة إلى صيغة بديلة من الحكم وصُفّت بأنها تمثل "ارقي أشكال الديمقراطية الشعبية المباشرة"<sup>(1)</sup>.

وتم استبدال المؤسسات التشريعية والتنفيذية التقليدية بمؤتمرات ولجان شعبية، وجرى إعلان قيام ما عُرف بـ"سلطة الشعب" في أواخر السبعينيات ما أدى إلى تغيير اسم الدولة وصفقتها القانونية، هذا التحول لم يرافقه تأسيس حقيقي لمؤسسات تمثيلية مستقلة، بل كانت الهياكل الجديدة خاضعة لسلطة مركزية مطلقة وقد تم إنشاء آليات رقابية وتنظيم مجتمعي عبر تشكيل لجان ثورية وهيئات رقابية غير رسمية، أسهمت في فرض الانضباط السياسي والأيديولوجي على المجتمع، وساهمت في تقييد الحريات العامة وتقويض أي مظاهر للمعارضة أو النقد كما تم تقليص دور القضاء والمؤسسات الرقابية، وأُفرغت مؤسسات الدولة من خبرات وكوادر، وتم استبدال البناء المؤسسي الحديث بشبكات من الولاء والعلاقات الشخصية، مما أضعف فعالية الدولة وأدى إلى تراجع دورها كمؤسسة عامة محايدة مضمونها الوظيفي وقد أسهم هذا الاعتماد على شبكات الولاء والعلاقات الشخصية بدلاً من البناء المؤسسي الحديث في إضعاف أداء الدولة، وأفقدتها دورها كمؤسسة عامة محايدة ذات مضمون وظيفي واضح يمكن القول إن ليبيا انتقلت خلال هذه الفترة حصل تحولات في النظام الحكم فيها من نظام من ملكي دستوري إلى نظام جمهوري مركزي، ثم إلى نمط حكم جماهيري أيديولوجي، لم يستند إلى قواعد مؤسسية مستقرة، بل إلى تصورات فكرية قامت على نفي المؤسسات الحديثة والتقليدية، ما أدى في النهاية إلى هشاشة البنية من ناحية السياسية والاجتماعية فقد اتسم النظام بدرجة عالية من الهيمنة المطلقة والمركزية والتركيز السلطوي وغابت فيه آليات التوازن المؤسسي والرقابي الفعال بين السلطات المختلفة<sup>(2)</sup>.

(1) مجلة حمورابي للدراسات، "ليبيا وإشكالية بناء الدولة 1969-2017"، العدد 47، بغداد، 2013، ص 209.

(2) عليي نصيرة، إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسي، 2016م، ص 119.

وظلت الدولة أداة تنفيذية تفتقر إلى الحوكمة الرشيدة، بينما تم توظيف البنية القانونية والإدارية لضمان استمرارية النظام القائم حيث انقسم الي مرحلتين:

### أولاً / تحوّل الدولة من النظام الملكي إلى الجمهوري المركزي:

مثلت المرحلة الممتدة بين عامي 1969م و1977م لحظة مفصلية في تاريخ الدولة الليبية الحديثة، حيث أُطيح بالنظام الملكي الذي كان قائماً منذ الاستقلال، وتم إعلان الجمهورية الليبية في الأول من سبتمبر 1969م على إثر انقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط الشباب أطلقوا على أنفسهم اسم "الضباط الودويين الأحرار"، تركزت السلطة في يد مجلس قيادة الثورة، وهو هيئة غير منتخبة تولت كامل السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية، ما عكس تحوُّلاً واضحاً من النظام الدستوري الملكي إلى نمط سلطوي مركزي يستند إلى مشروعية "الثورة" لا إلى الشرعية الدستورية أو الانتخابية هذه المرحلة كانت انتقالية من حيث الشكل، لكنها مثّلت في مضمونها إعادة صياغة شاملة لمفهوم الدولة والمجتمع، حيث عمل النظام الجديد على تفكيك المؤسسات التقليدية، وتحييد القوى الاجتماعية التي كانت تشكل بنية الدولة الملكية، وعلى رأسها المؤسسة القبلية، والنخبة الدينية، والطبقة الوسطى الناشئة كما بدأت مرحلة جديدة من التأسيس الإيديولوجي للدولة، ومبدأ التغيير الجذري في تنظيم مؤسسات الدولة وبنية السلطة وعلاقتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية المعقدة بما في ذلك إعادة تشكيل الهياكل الإدارية<sup>(1)</sup> وتتمثل في التالي:

#### أ- السلطة التنفيذية:

### 1- مجلس قيادة الثورة ودوره في النظام السياسي (1969م-1977).

يُعد مجلس قيادة الثورة الهيئة الحاكمة العليا في الدولة الليبية عقب إعلان الجمهورية في الأول

---

(1) مصطفى عمر التير، الدولة والمجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 م وبعدها: مقارنة سوسيوولوجية، إشراف نيلا سعدي، معهد البحوث حول المغرب المعاصر، 2024م، ص 23-34.

من سبتمبر 1969م، وقد اضطلع بمهام السلطة التشريعية من خلال إصدار القوانين والقرارات بمراسيم تكوّن المجلس من اثني عشر عضواً على أساس "القيادة الجماعية"، غير أن العقيد معمر القذافي شغل موقع رئيس المجلس، الأمر الذي جعله المحور المركزي للسلطة الفعلية في البلاد، وقد تولّى المجلس منذ البداية إدارة شؤون الدولة كافة، بما في ذلك العلاقات الخارجية، وتعيين المسؤولين، ووضع السياسات العامة، دون وجود برلمان منتخب، أو مؤسسات رقابية مستقلة، كما جمّع في يده السلطات التنفيذية والتشريعية، ما أدّى إلى تركيز القرار السياسي في نطاق محدود من الأفراد، وبالرغم من الحديث عن "القيادة الجماعية"، فإن الواقع كشف عن هيمنة القذافي التدريجية على مقاليد الحكم، خصوصاً بعد إزاحة عدد من أعضاء المجلس خلال السنوات الأولى، وقد شكّل مجلس قيادة الثورة بذلك النواة الأولى لنظام سلطوي قائم على الولاء الشخصي والانضباط العسكري<sup>(1)</sup>، تمتع المجلس بسلطات مطلقة لا تخضع لأي رقابة قضائية، إذ نصّت المادة (12) من الإعلان الدستوري الصادر عام 1969 على أن "مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في البلاد، ويمارس اختصاصات السيادة العليا، والتشريع، ووضع السياسات العامة للدولة، باعتباره التنظيم السياسي وإدارة الحكم في الجمهورية الليبية العربية". \*

وقد تركزت مهام مجلس قيادة الثورة في الآتي:

- رسم السياسات العامة للدولة.
- اتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية لإدارة شؤون الحكم.
- ممارسة السلطة التنفيذية من خلال تعيين الوزراء وإقالتهم، والإشراف على أداء الحكومة.
- إنشاء المصالح العامة، وتعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، والإشراف المباشر على القوات المسلحة.

---

(1) حبيب هنري، مرجع سابق، ص 173.

\* المادة 12 من اعلان الدستوري لسنة 1969م

## 2- مجلس الوزراء في المرحلة الجمهورية (1969م-1977م).

في أعقاب إعلان الجمهورية، أصبح مجلس الوزراء يمثل الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة الليبية، وقد كان تشكيل هذا المجلس وتعديله يتم بقرار من مجلس قيادة الثورة، إذ لم يكن هذا الأخير يمارس الحكم بشكل مباشر، بل من خلال مجلس الوزراء الذي كان مسؤولاً أمامه بصورة مباشرة. تمثلت اختصاصات مجلس الوزراء خلال هذه المرحلة في عدد من المهام الأساسية، من أبرزها:

- تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق التوجهات التي يضعها مجلس قيادة الثورة، وممارسة كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق ذلك.

- إبرام المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها بتفويض رسمي من مجلس قيادة الثورة.
- إعداد مشاريع القوانين بما يتماشى مع السياسات العامة للدولة.
- إدارة الشؤون الإدارية والتنفيذية، بما في ذلك تعيين الموظفين، وإنشاء البلديات أو إلغاؤها حسب مقتضيات المرحلة، وقد شكّلت أول حكومة بعد الثورة برئاسة محمد سليمان المغربي، وضمت ثمانية وزراء، إلا أنها لم تدم طويلاً، حيث أُقيمت بعد خمسة أشهر فقط في عام 1970م، وتوالت بعد ذلك عدة حكومات، أبرزها حكومة معمر القذافي، ثم حكومة عبد السلام جلود التي استمرت بين عامي 1972م و1977م<sup>(1)</sup>.

في سياق بناء مؤسسات النظام الثوري الجديد في ليبيا، تم تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي بتاريخ 11 يونيو 1971، كإطار تنظيمي للمشاركة السياسية، لا يحمل صفة الحزب السياسي التقليدي وقد انطلقت فلسفة هذا التنظيم من اعتبار الاتحاد "تنظيماً سياسياً شعبياً" يمثل تحالفاً للقوى المنتجة ويهدف إلى إزالة الفوارق الطبقية بطريقة سلمية، وذلك في إطار ما سُمي بـ "الشرعية الثورية" التي تسعى إلى خلق إيديولوجية جديدة متماشية مع الشريعة الإسلامية، والتوجهات القومية والاجتماعية للثورة تمثلت

---

(1) علاء الدين زردمي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، المرجع سابق، ص 97.

البنية المؤسسية الأساسية للاتحاد الاشتراكي في عنصرين رئيسيين:

1- مجلس قيادة الثورة، الذي تولّى قيادة الاتحاد بوصفه الهيئة العليا والموجهة له.

2- المؤتمر الوطني العام، وهو الهيئة التمثيلية العليا، ويتكوّن من مندوبين عن المحافظات المختلفة إضافة إلى ممثلين عن القوات المسلحة والشرطة ويُعد هذا المؤتمر تجسيداً لمبادئ "الحرية الاشتراكية والوحدة، وكان من اختصاصاته مناقشة وتحديد سياسات الاتحاد، واعتماد خطته العامة ودراسة تقارير مجلس قيادة الثورة، من خلال لجان قاعدية في المحافظات والوحدات الأساسية، وقد حدّدت مدة عضوية المؤتمر الوطني العام بست سنوات، مع انعقاده بشكل دوري كل سنتين، بالإضافة إلى دورات استثنائية تُعقد بناءً على دعوة من مجلس قيادة الثورة وكان رئيس مجلس قيادة الثورة (معمر القذافي) يشغل في الوقت ذاته منصب رئيس المؤتمر الوطني العام، ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي، مما جعل من الاتحاد أداة مباشرة في يد القيادة الثورية لتعزيز سلطتها وتوجيه الحياة السياسية في البلاد ومن الناحية الشكلية حيث تولّى رئيس مجلس قيادة الثورة، وهو العقيد معمر القذافي، منصب رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ورئيس المؤتمر الوطني العام، ما عزز من تركّز السلطة في يد واحدة، وأفرغ المؤسسات من مضمونها التمثيلي وقد رافق تأسيس هذا التنظيم إصدار جملة من القوانين واللوائح التنظيمية التي شرّعت وجوده ومن أبرزها القانون رقم (70) لسنة 1971م بشأن إنشاء الاتحاد، والذي حدد أهدافه وهياكله وصلاحياته مما جعله الأداة الأساسية لضبط الحياة السياسية، والتعبير الرسمي عن الشرعية الثورية حتى عام 1977م حين تم إعلان قيام "سلطة الشعب" وتفكيك الهياكل التقليدية بمؤسسات جديدة<sup>(1)</sup>.

جاءت اللجان الشعبية بعد إعلان الثورة الشعبية في 1973م وذلك من خلال خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي في مدينة زوارة، وحسب معمر القذافي فإن اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، وتقوم اللجان الشعبية في كل وحدة جغرافية وإدارية في ليبيا وذلك عن طريق الانتخاب المباشر، وفي 1973م أصدر مجلس قيادة الثورة قانون يحدد فيه المسؤوليات

(1) حبيب هنري المرجع سبق ذكره، ص179.

الإدارية للجان الشعبية التي يتم اختيار أمين عام لها من طرف أعضائه<sup>(1)</sup>.

تجلت المركزية المفرطة في الحكم من خلال سيطرة القيادة على تفاصيل العمل اليومي في مؤسسات الدولة وغياب اللامركزية الإدارية، فلم يتم إنشاء مجالس محلية منتخبة، بل عُينت القيادات المحلية من قبل الحكومة وتم ربط الإدارة المحلية مباشرة بالسلطة المركزية في طرابلس، وهو ما أدى إلى ضعف المشاركة الشعبية، وغياب التوازن بين المركز والأطراف<sup>(2)</sup>.

### ب- السلطة التشريعية:

بعد استيلاء "مجلس قيادة الثورة" على السلطة، تم إلغاء العمل بالدستور الملكي لعام 1951م وحلّ البرلمان الذي كان يتكون من مجلسي النواب والشيوخ فلم يتم وضع دستور دائم بديل خلال هذه المرحلة بل جرى اعتماد "إعلان دستوري مؤقت" منح فيه المجلس كامل السلطات أدى ذلك إلى غياب الإطار الدستوري الذي يُنظّم العلاقة بين السلطات، حيث تمثل هذا الفراغ وفق المادة<sup>(3)</sup>\*13 من الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969م، إن يمارس مجلس قيادة الثورة اختصاصات سلطة التشريع إلى أن يصدر مجلس الأمة القوانين"، غير أن هذا المجلس لم يُنشأ فعلياً، مما منح القيادة الثورية سلطة تشريعية غير محدودة لعدة سنوات تحت غطاء قانوني شكلي، وتم تجاهل أي عملية انتخابية أو تمثيلية.

### 1- التشريع عبر المراسيم الثورية:

خلال هذه المرحلة، صدرت معظم القوانين والتشريعات من خلال ما عُرف بـ"مراسيم مجلس قيادة الثورة"، وكانت تتسم بالطابع السلطوي، وتنفذ مباشرة دون الحاجة إلى تصويت أو مراجعة، وكانت هذه المراسيم تتعلق بمجالات حساسة، مثل: التأميم والمصادرة كالقوانين الصادرة في 1970م، بشأن ممتلكات

---

(1) سمير أحمد سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م، رسالة ماجستير بحثي في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2021م ص 102.  
(2) صلاح رجب الأسمر عبد العزيز الفرجاني، المرجع السابق ذكره، ص 107.  
(3) المادة 13 من إعلان الدستوري لسنة 1969م.

الجاليات الأجنبية، إعادة تنظيم الإدارة المحلية، إلغاء الأحزاب والنقابات، وضع قوانين الإعلام والنشر سن قوانين التعليم والثقافة والتجنيد الإجباري، قوانين العقوبات الاقتصادية والإدارية واستخدمت هذه القوانين أداة لإعادة هيكلة المجتمع على أسس أيديولوجية، ضمن مشروع "الثورة الثقافية" التي أُطلقت في خطاب زوارة عام 1973م، هذا الخطاب مثل إعلانًا صريحًا يتجاوز كل ما هو مؤسسي إلى ما هو ثوري وشعبي، ما قوّض مبدأ التشريع من خلال مؤسسات نيابية مستقلة ولم تكن هذه اللجان سوى امتداد غير رسمي للجهاز التنفيذي الرسمي، يُستخدم لإضفاء طابع شعبي مباشر على الحكم.

## 2- مركزية التشريع وإضفاء الطابع الثوري:

تميّزت النصوص التشريعية الصادرة في هذه المرحلة بطابعها الثوري، حيث كانت تعبر عن توجهات أيديولوجية، أكثر مما كانت تعبر عن احتياجات أو دراسات، وغالبًا ما كانت هذه القوانين تُسنّ استجابة لأحداث ظرفية أو لتحقيق غايات سياسية، لا في إطار رؤية للتنمية أو العدالة<sup>(1)</sup>.

## ج- السلطة القضائية:

في أواخر عام 1973، وتحديدًا في 28 أكتوبر، اتخذ مجلس قيادة الثورة خطوة هامة على صعيد إصلاح النظام القضائي الليبي، حيث تم الإعلان عن تشكيل لجنة تشريعية تعنى بمراجعة القوانين المعمول بها بهدف مواءمتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد أسفر عمل هذه اللجنة عن إصدار تشريعات جديدة تضمنت إعادة هيكلة الجهاز القضائي، بما في ذلك دمج النظامين القضائيين المدني والشرعي، وإلغاء نظام الازدواجية القضائية الذي كان سائدًا، وأحد أبرز هذه التعديلات تمثل في إنشاء المجلس الأعلى للقضاء، الذي حل محل "مجلس القضاء العالي"، وقد أوكل إلى هذا المجلس مهمة تنسيق وإدارة شؤون السلطة القضائية في البلاد، وتميز هذا الكيان الجديد بتركيبته التي تعكس ارتباطه المباشر بالسلطة الحاكمة، إذ ترأسه رئيس مجلس قيادة الثورة نفسه، وضمت عضويته كلاً من وزير العدل ورئيس المحكمة العليا، ولضمان شرعية قراراته، اشترط أن تُتخذ بحضور غالبية الأعضاء ما

(1) مصطفى كريم طلال وآخرون، "المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة مرجع سبق ذكره اص 181-184.

شمل الإصلاح الهيكلي أيضاً تحويل "إدارة الفتوى والتشريع" إلى كيان جديد تحت اسم "مجلس الدولة" ليصبح هيئة ذات طابع استشاري، تضم في عضويتها عشرين شخصاً، اثني عشر منهم من العاملين بالمكتب الرئيسي، بينما يمثل الآخرون مكاتب الأقاليم المختلفة على مستوى تنظيم المحاكم، فقد تم اعتماد هيكل هرمي موحد<sup>(1)</sup> يتكون من:

1. **المحاكم الجزائية:** وهي المحاكم الابتدائية في سلم القضاء، وتوجد في مختلف المدن، وتختص بالنظر في القضايا الجنائية البسيطة.

2. **المحاكم الابتدائية:** تمثل المستوى الثاني من القضاء، وتُنظر أمامها القضايا بمختلف أنواعها المدنية والجنائية.

3. **محاكم الاستئناف:** تتولى هذه المحاكم النظر في الطعون الموجهة ضد الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية، وتختص أيضاً بالقضايا ذات الطابع الجنائي الخطير

4. **المحكمة العليا:** وهي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، وتنقسم إلى دوائر متعددة متخصصة في القضايا المدنية والتجارية، الإدارية، والدستورية، يتولى إدارة كل دائرة خمسة قضاة، وتُصدر الأحكام بأغلبية<sup>(2)</sup>.

## ثانياً / سلطة الشعب أو "النظام الجماهيري":

في مطلع عام 1977م، شهدت ليبيا تحولاً سياسياً عميقاً، تمثل في إعادة تشكيل النظام السياسي بشكل جذري حيث ألغيت الهياكل الحكومية التقليدية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الإدارية المعهودة لتحل محلها منظومة جديدة سُميت بـ "سلطة الشعب"، وقد جاءت هذه الخطوة انسجاماً مع التصور السياسي الخاص بالعقيد معمر القذافي، الذي عرض أفكاره في "الكتاب الأخضر" وأسس ما أسماه بـ"النظرية العالمية الثالثة" هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الشكل، بل جاء ليعكس رؤية تعطي

(1) مصطفى كريم طلال وآخرون، "المؤسسات الأساسية والإدارية في النظام القانوني في ليبيا"، المرجع السابق.

(2) هنري حبيب، المرجع السابق، ص 202.

للمواطنين دورًا مباشرًا في ممارسة السلطة، بعيدًا عن الأطر التمثيلية الكلاسيكية، فقد تم إعلان أن الإرادة الشعبية هي المصدر الوحيد للسلطة، وأن المشاركة المباشرة من قبل الجماهير هي القاعدة الأساسية للنظام الجديد، الذي أُطلق عليه اسم "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" بناءً على هذا التوجه، أُعلن عن إلغاء مجلس قيادة الثورة الذي كان يمثل السلطة العليا منذ عام 1969م، كما تم الاستغناء عن مجلس الوزراء وذلك في إطار السعي لتجاوز النموذج التقليدي للحكم، وفي بداية عام 1979م، بدأت تظهر ملامح مؤسسات سياسية بديلة، تعكس هذا النهج الجديد القائم على إشراك الجماهير في إدارة الشأن العام من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وهو ما شكل بداية مرحلة مختلفة من تاريخ الدولة الليبية، اتسمت بتفكيك أو تغيير مؤسسات الدولة الحديثة<sup>(1)</sup>.

#### أ- السلطة التشريعية:

"قيام سلطة الشعب" في الثاني من مارس عام 1977م، دخل النظام السياسي الليبي مرحلة جديدة ذات طابع غير تقليدي إذ تم استبدال البنية المؤسسية للدولة بنموذج جماهيري المباشرة، وفق التصور الذي طرحه العقيد معمر القذافي في "الكتاب الأخضر"، حيث تم إلغاء المؤسسات التشريعية الكلاسيكية (كالبرلمان أو الجمعية الوطنية)، فتغير الشكل المؤسسي للسلطة التشريعية في ليبيا، من كونه برلمانًا تقليديًا منتخبًا، إلى هيكل هرمي جديد يعتمد على "المؤتمرات الشعبية الأساسية"، والتي تُفترض فيها مشاركة جميع المواطنين، وفقًا لمفهوم "الديمقراطية المباشرة"، وقد شكّلت على قمتها مؤسسة مركزية عُرفت باسم مؤتمر الشعب العام، الذي ناب عن المؤتمرات في توحيد التشريعات والقرارات وتسيير شؤون الدولة العلي واستبدلت بمجموعة من المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، على المستويات المحلية والبلدية والوطنية، كانت هي أساس السلطة التشريعية الجديدة لكن على الرغم من الغلاف النظري لهذا النموذج

---

(1) فضل عفاش، الماضي يبدأ غدا: قصة حياة الزعيم العربي الليبي، معمر القذافي، النمسا: الدار الإفريقية للطباعة والنشر والانتاج الفني، 1991م، ص 201.

والذي يبدو ظاهرًا وكأنه أداة لتحقيق تمثيل شعبي مباشر، إلا أن التطبيق العملي كشف عن سيطرة مركزية صارمة وغياب للاستقلال التشريعي<sup>(1)</sup>، وتتكون من:

## 1- المؤتمرات الشعبية الأساسية:

تُعد المؤتمرات الشعبية الأساسية حجر الزاوية في البناء السياسي للجماهيرية الليبية، وقد قُسمت البلاد إداريًا إلى 405 مؤتمرًا شعبيًا على أساس جغرافي، يُفترض أن كل مواطن ليبي بالغ (ابتداءً من سن 18) هو عضو في المؤتمر الشعبي الأساسي التابع لمنطقته، دون الحاجة إلى ترشيح أو انتخاب وذلك بوصف العضوية "حقًا وواجبًا" في آن واحد تتعقد هذه المؤتمرات لمناقشة مختلف القضايا الوطنية من تشريعات إلي سياسات عامة ويتم في كل مؤتمر اختيار "أمانة" تتكون من خمسة أعضاء لمدة ثلاث سنوات، لتتولى التنظيم والإدارة، وتُمنح المؤتمرات سلطات تشريعية فعلية من بينها إصدار القوانين ومناقشة السياسات الخارجية، وتحديد موقف البلاد من الحرب أو السلم، ووضع السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، بما في ذلك الميزانية العامة، وقد أضفى النظام طابع "الشمولية الشعبية" على هذه المؤتمرات، فكان يُفترض بها أن تكون الأداة الوحيدة للتعبير عن الإرادة الشعبية في غياب أي تمثيل برلماني أو حزبي والخطط والتقارير المقدمة من اللجنة الشعبية العامة، وتمثل هذه المؤتمرات الشكل الأول للديمقراطية.

## 2- المؤتمرات الشعبية غير الأساسية:

تمثل هذه المؤتمرات المستوى الإداري الوسيط في الهيكل السياسي تُعرف محليًا باسم "الشعبيات" وتغطي أقاليم جغرافية تشمل عدّة مؤتمرات شعبية أساسية، وهي لا تملك صلاحيات تقريرية أو تشريعية؛ وإنما تكتفي بصياغة القرارات التي تردها من المؤتمرات الأساسية وتكيفها محليًا بما لا يتعارض مع الخطط العامة، كما تشرف هذه المؤتمرات على الأمانات القطاعية في تلك المناطق وتتكون من أمانة

---

(1) مصطفى كريم طلال وآخرون، المرجع السابق ذكر، ص 170-204.

تضم ممثلين عن النقابات والاتحادات والروابط المهنية، ما يجعلها أقرب إلى وحدات تنسيق وتنفيذ إداري أكثر منها مؤسسات سيادية<sup>(1)</sup>.

### 3- مؤتمر الشعب العام:

تم إنشاء مؤتمر الشعب العام كجهاز تشريعي مركزي يمثل خلاصة المؤتمرات الشعبية الأساسية وقد أنشئ بموجب إعلان سلطة الشعب عام 1977م، شكل مؤتمر الشعب العام القمة الشكلية لهرم السلطة في النظام الجماهيري الليبي، وهو بمثابة ملتقى شامل يضم المؤتمرات الشعبية الأساسية، اللجان الشعبية، الاتحادات، والنقابات المهنية، ويتكون من 760 عضواً فأكثر، يتم اختيارهم عبر اقتراع غير مباشر من خلال بنية متشابكة من المؤتمرات الشعبية واللجان على المستوى المحلي.

• أمين مؤتمر الشعب العام.

• الأمين المساعد.

• أمين شؤون المؤتمرات أمين عام اللجان الشعبية.

• أمين شؤون النقابات.

• أمين الشؤون الخارجية.

ومن خلال ذلك ينعقد المؤتمر مرة واحدة على الأقل سنوياً، ويمكن عقده استثنائياً بطلب من الأمانة أو ثلثي الأعضاء ورغم الطابع الجماعي والقاعدي المعلن، فقد بقيت الأمانة أداة تنفيذ وتوجيه تخضع في نهاية المطاف لإرادة القيادة الثورية، وقد شغل منصب الأمانة شخصيات بارزة أبرزهم: معمر القذافي (بشكل رمزي)، عبد العاطي العبيدي، الاختصاصات الأساسية للمؤتمر وأمانته:

1. متابعة تنفيذ القوانين الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.

2. الإشراف على أعمال اللجان الشعبية.

---

(1) وسرية يحيوي ، إشكالية بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي بعد 2011: دراسة حالة ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2021 ، ص232-234.

3. دعوة الاتحادات واللجان الشعبية للانعقاد.

4. استحداث مؤتمرات شعبية جديدة.

5. مراجعة وتفسير التشريعات والاتفاقيات.

6. منح اللجوء السياسي وسحب الجنسية.

وتماشياً مع ما تم ذكره وبالرغم من هذه الاختصاصات كانت السلطة الحقيقية خارج هذه الأطر الشكلية، إذ ظلت القرارات الكبرى تُتخذ فعلياً من خارج المؤتمر، عبر اللجان الثورية والقيادة الثورية المتمثلة في القذافي<sup>(1)</sup>.

#### 4- اللجان الثورية ودورها غير الرسمي في التشريع:

شكلت اللجان الثورية إحدى الأدوات المركزية في ترسيخ النظام الجماهيري الذي أسسه معمر القذافي، انطلاقاً من أفكار "الكتاب الأخضر" والنظرية العالمية الثالثة، ورغم أنها لم تكن جهة تنفيذية رسمية، فإن وظيفتها الحقيقية تمثلت في تأمين استمرارية الثورة ومراقبة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية انتشرت هذه اللجان بشكل واسع منذ عام 1978م، خاصة داخل المؤتمرات الشعبية، الجامعات، المعاهد ووسائل الإعلام، حيث كانت تمارس أدواراً رقابية وفكرية ذات طابع سياسي وأمني، وكانت تتلقى توجيهاتها من "مكتب الاتصال باللجان الثورية"، وتستخدم منصات مثل "المدرج الأخضر" لتوجيه الرأي العام وتعزيز الولاء المطلق للقائد والثورة، مما جعلها أداة هيمنة أيديولوجية داخل الدولة والمجتمع<sup>(2)</sup>.

#### ب- السلطة التنفيذية:

عقب إعلان "قيام سلطة الشعب" في الثاني من مارس 1977م، دخلت ليبيا مرحلة جديدة اتخذت فيها

---

(1) احمد ابراهيم، التنظيم الثوري للجان الثورية ادارة الثورة الشعبية، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، ط2، 1982م ص34.

(2) إيمان محمود أحمد (برهم زيد)، تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة، رسالة ماجستير، الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2018م، ص27.

السلطة التنفيذية طابعاً غير تقليدي، استناداً إلى ما يُعرف بـ "النظرية العالمية الثالثة"، التي قدمها القذافي في إعلان عقب إعلان "قيام سلطة الشعب" في الثاني من مارس 1977م، دخلت ليبيا مرحلة جديدة اتخذت فيها السلطة التنفيذية طابعاً غير تقليدي، استناداً إلى ما يُعرف بـ "النظرية العالمية الثالثة" التي قدمها القذافي في "الكتاب الأخضر"، وبدلاً من وجود حكومة مركزية تقليدية خاضعة لرئيس دولة تم تأسيس جهاز تنفيذي يُعرف باسم اللجنة الشعبية العامة، يُفترض أن يكون خاضعاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، تحت إشراف مؤتمر الشعب العام، الذي يمثل قمة الهرم التشريعي لكن عملياً، كشفت دراسة الحالة الليبية عن تحكم فعلي لمركز غير رسمي في دواليب السلطة التنفيذية، تمثل في العقيد القذافي نفسه، الذي رغم تخليه رسمياً عن "أي منصب"، ظل يدير البلاد من موقعه كـ "قائد الثورة" مدعوماً بشبكة من اللجان الثورية، ومجالس أمنية، وآليات غير رسمية صلبة تمارس الرقابة والتوجيه المباشر لكل أجهزة الدولة و أحكام والسيطرة<sup>(1)</sup>.

## 1- اللجنة الشعبية العامة:

تُعد اللجنة الشعبية العامة الهيئة التنفيذية المركزية في البلاد، وتشبه في وظيفتها مجلس الوزراء في النظم السياسية الأخرى، إلا أنها لا تستمد شرعيتها من رأس دولة أو برلمان، بل من مؤتمر الشعب العام ويتولى أمين اللجنة الشعبية العامة مهام تعادل دور رئيس الوزراء، ويُعين هو ونوابه من قبل مؤتمر الشعب العام، كما يكونون أعضاء فيه.

- من أبرز اختصاصات اللجنة الشعبية العامة:

- تطبيق ما يصدر عن المؤتمرات الشعبية من قوانين وقرارات.
- إعداد مقترحات الميزانية العامة ورفعها إلى مجلس التخطيط.

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م،

- اقتراح مشاريع القوانين وإحالتها إلى الجهات التشريعية الشعبية.
- الرقابة على أداء اللجان الشعبية الفرعية لضمان تنفيذ التوجيهات العامة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإدارة الاستثمارات الليبية في الخارج.
- تنفيذ المهام التي يحددها مؤتمر الشعب العام أو الأمانة العامة للمؤتمرات.

### ج- السلطة القضائية:

شهدت السلطة القضائية في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري إعادة هيكلة واضحة، حيث تم تقسيم نظام المحاكم إلى أربعة مستويات رئيسية<sup>(1)</sup>:

1. **المحاكم الجزئية:** تُعد المحاكم الجزئية المستوى الأول في الهرم القضائي، وتوجد في جميع القرى والمدن، ويتألف كل منها قاضي واحد، وتختص هذه المحاكم بالنظر في القضايا البسيطة والجنح التي تقل عقوباتها عن مائة دينار.

2. **المحاكم الابتدائية:** تختص هذه المحاكم بالنظر في القضايا التي تتجاوز عقوباتها مائة دينار، وتعمل في الوقت ذاته كمحاكم استئناف للأحكام الصادرة عن المحاكم الجزئية

3. **محاكم الاستئناف:** تُعد هذه المحاكم مستوى أعلى في التسلسل القضائي، وتراجع القضايا المحالة من المحاكم الابتدائية، خاصة في الجنايات والقضايا الكبرى، ويتكوّن تشكيل المحكمة من هيئة من خمسة قضاة.

4. **المحكمة العليا:** أعاد مؤتمر الشعب العام تنظيم المحكمة العليا بموجب القانون رقم (6) لسنة 1982، ونص على أن تتكوّن المحكمة من رئيس وعدد غير محدود من القضاة، يتم تعيينهم جميعاً من قبل مؤتمر الشعب العام، وتنقسم المحكمة إلى خمس دوائر متخصصة، وتتولى اللجنة الشعبية

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع نفسه.

العامة للعدل الإشراف الإداري على المنظومة القضائية، بما في ذلك التوصية بتعيين القضاة ومنح التراخيص للمحامين، وقد أُلغي منصب النائب العام والمحامي العام سنة 1988م، ثم أُعيد العمل بهما سنة 1992م، ويتولّى النائب العام الإشراف على شبكة النيابة، ويقوم وكلاء النيابة بتمثيل الادعاء أمام مختلف درجات المحاكم، وضمان الالتزام بالقانون من قبل الأجهزة الأمنية ومسؤولي السجون<sup>(1)</sup>.

5. **المحاكم الثورية:** أنشئت هذه المحاكم بقرار صادر عن الملتقى الثالث للجان الثورية سنة 1980م، وتكوّنت من أعضاء اللجان الثورية، دون وجود ضمانات كحق الدفاع أو الطعن أمام محاكم أعلى وقد أوكلت إليها صلاحيات واسعة للنظر في القضايا السياسية، والاقتصادية فعلى سبيل المثال، شهد عام 1980م، محاكمة عدد من ضباط الجيش، والتجار، والموظفين العموميين بتهم الفساد، وعُرضت هذه المحاكمات عبر وسائل الإعلام الرسمية.

6. **محكمة الشعب:** في عام 1988م، أصدر مؤتمر الشعب العام قانونًا جديدًا يقضي بإنشاء "محكمة الشعب" لدمج المحاكم الخاصة ضمن كيان واحد، وتألّفت المحكمة من دائرتين: ابتدائية واستئنافية، ويُعيّن رئيس المحكمة ومستشاروها من قبل مؤتمر الشعب العام، وقد تميزت هذه المحكمة، بخلاف المحاكم الثورية، بمنح المتهمين الحق في الدفاع القانوني وتوفير عدد من الضمانات الإجرائية.

- العوامل التي كانت السبب في انهيار نظام الحكم في ليبيا سنة 2011م:

عرفت ليبيا منذ استقلالها عام 1951م مسارات متعددة من التحول في نظم الحكم، إلا أن الحقبة الممتدة من عام 1969م إلى 2011م، تحت سلطة العقيد معمر القذافي شكلت الفصل الأشد تأثيرًا في تاريخها السياسي، والاجتماعي، ففي ظل حكم فردي امتد لأكثر من أربعة عقود، تركزت فيه أنماط

---

(1) هنري حبيب، المرجع السابق، ص.205.

الاستبداد والهيمنة المركزية، عرفت البلاد تفككاً مؤسستياً عميقاً، وحرماناً ممنهجاً للمواطنين من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد جاء انهيار النظام في 2011م، كنتيجة حتمية لتراكم الأزمات البنيوية داخلياً وتبدل السياقات الإقليمية والدولية خارجياً، مما جعل بنية الحكم القائمة عاجزة عن الصمود أمام لحظة التحول التاريخي<sup>(1)</sup>.

## 1- الأزمة السياسية العميقة:

ارتكز النظام السياسي الليبي على سلطة الفرد الواحد، فارتبطت شرعية الحكم بشكل كامل بشخص معمر وهو ما جعله نظاماً هشاً بنيوياً، غير قائم على مؤسسات دستورية دائمة أو تداول سلمي للسلطة فقد ألغى القذافي كافة الهياكل التقليدية للدولة في ما عرف بـ"سلطة الشعب" عام 1977م، مستعيضاً عنها بمؤتمرات شعبية ولجان ثورية كانت في الواقع مجرد أدوات للسيطرة لا تُمارس سلطة حقيقية، وقد أدى هذا التمرکز الحاد للسلطة إلى تفرغ المؤسسات من مضمونها، وتعطيل دور القضاء والبرلمان ووسائل الرقابة الشعبية، مما أنتج منظومة حكم مغلقة على نفسها، تقمع أي تعبير مستقل أو معارضة سياسية وقد وثقت تقارير حقوقية دولية الانتهاكات الجسيمة والقيود الصارمة على حرية الرأي والتجمع<sup>(2)</sup>.

## 2- الاحتكار الأمني والعسكري:

سعى القذافي إلى إحكام سيطرته على المؤسسة العسكرية من خلال إضعافها وإعادة هيكلتها على أسس ولائية وقبلية فعقب حرب تشاد (م1978-1987م)، تم حل الجيش وإعادة تشكيله ضمن كتائب أمنية موالية مباشرة للنظام، وخصوصاً لأبناء القذافي، مثل كتيبة خميس الأمنية، وقد جعل ذلك الجيش

---

(1) احمد ابراهيم، المرجع السابق، ص.64.

(2) علي، نصيرة. أسباب انهيار النظام الليبي 2011م، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2019م، ص 23-45.

أداة للقمع الداخلي لا قوة دفاع وطني، كما أدى إلى تآكل هيئته ومهنيته، ما ساهم في فشله خلال الانتفاضة الشعبية عام 2011م.

### 3- الإفلاس الاقتصادي والاجتماعي:

رغم الثروة النفطية الكبيرة التي تمتلكها ليبيا، والتي بلغت بحسب "أوبك" أكثر من 47 مليار برميل احتياطياً، لم تنعكس هذه الموارد على تحسين مستوى معيشة المواطنين، فقد تركزت عوائد النفط في يد الدائرة الضيقة المحيطة بالقدافي، واستُخدمت كأداة للولاء السياسي، من خلال منح الامتيازات والقروض للأتباع، في المقابل عانى الشعب الليبي من ضعف البنية التحتية، ورداءة الخدمات العامة وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 30%، مما خلق فجوة طبقية عميقة ومناخاً من السخط العام<sup>(1)</sup>.

### 4- تآكل الهوية الوطنية:

ساهم القذافي من خلال سياسات "فرّق تسد" في ضرب النسيج الاجتماعي، عبر استغلال البنية القبلية والمناطقية، وتفضيل قبيلته القاذفة على بقية القبائل في التعيينات والمناصب، ما زرع بذور الانقسام في المجتمع الليبي كما أن غياب مشروع وطني جامع أو خطاب سياسي شامل عزز من الشعور بالتهميش والإقصاء، خصوصاً في إقليم برقة وفزان، وقد تراجعت مفاهيم الانتماء الوطني أمام تصاعد الولاءات القبلية والمناطقية، نتيجة شعور شرائح واسعة بعدم تمثيلها في مؤسسات الدولة، وأدى هذا النهج إلى إضعاف الرابطة الوطنية الجامعة، وخلق نوع من العزلة المتبادلة بين المكونات المجتمعية كما تحولت الهوية الليبية إلى مفهوم هش، غائب عن المناهج التعليمية والخطابات الرسمية، لصالح تمجيد شخص القذافي والنظام وهذا التآكل التدريجي للهوية الوطنية ترك البلاد عرضة للانقسام بعد سقوط النظام، وأضعف من قدرتها على التعافي السياسي والاجتماعي وقد انعكست هذه الاختلالات بوضوح خلال مرحلة ما بعد عام 2011، حيث برزت الانقسامات القبلية والمناطقية كعوامل مؤثرة في

---

(1) علي نصيرة المرجع نفسه.

المشهد السياسي والأمني كما واجهت محاولات بناء مؤسسات الدولة تحديات كبيرة بسبب ضعف الثقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة وأدى ذلك إلى إطالة أمد الأزمات الداخلية وتعقيد جهود المصالحة الوطنية وترسيخ الاستقرار.

#### 5- فشل مشاريع الإصلاح الشكلىة:

في محاولة لاحتواء الغضب الشعبي، ظهر سيف الإسلام القذافي منذ عام 2006م، بمبادرات إصلاحية، حملت عناوين تحديثية مثل "ليبيا الغد"، لكنّها لم تكن سوى حراك تجميلي، سرعان ما انهار أمام هيمنة الأجهزة الأمنية والمقاومة الداخلية من النظام، مما زاد من إحباط الشارع الليبي، وأفقدته الثقة بإمكانية الإصلاح من الداخل كما اتضح أن تلك المبادرات كانت تفتقر إلى الإرادة السياسية الفعلية، ولم تحظّ بدعم مؤسساتي حقيقي داخل النظام القائم، وقد تعاملت النخب التقليدية في السلطة مع مشاريع الإصلاح كتهديد محتمل لنفوذها، ما أدى إلى إفشالها من الداخل، من جهة أخرى، لم تتناول تلك المشاريع القضايا الجوهرية كالحرية العامة، العدالة، أو بناء مؤسسات الدولة، بل اكتفت بتجميل الصورة الخارجية للنظام، ونتيجة لذلك، زاد الشعور الشعبي بأن الإصلاح غير ممكن ضمن الإطار السلطوي القائم، مما مهدّ الطريق لانفجار الحراك الشعبي عام 2011م<sup>(1)</sup>.

---

(1) علي، نصيرة، المرجع نفسه.

## المطلب الثالث:

### نظام الحكم في ليبيا 2011م-2023م

أولاً / الثورة الليبية 2011م، من الحراك الشعبي إلى إسقاط النظام:

شهدت ليبيا في فبراير 2011م، انتفاضة شعبية واسعة اندلعت شرارتها الأولى في مدينة بنغازي متأثرة بموجة الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي، بدأت المظاهرات بطابع سلمي، مطالبة بالإصلاح السياسي وإنهاء عقود من القمع والاستبداد تحت حكم العقيد معمر القذافي، الذي حكم البلاد منذ عام 1969م، وسرعان ما اتسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل مدناً عدة في الشرق والغرب والجنوب، مما واجهته السلطات بقوة مفرطة عبر استخدام الذخيرة الحية، والاعتقالات والعنف المنهجي ضد المتظاهرين وفي ظل استمرار التصعيد الأمني واستخدام القوة المميتة ضد المدنيين، تحولت الانتفاضة إلى ثورة مسلحة، لاسيما بعد انشقاق العديد من القيادات العسكرية والدبلوماسية عن النظام، وانضمامهم إلى صفوف الثوار ومع تصاعد العنف، تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في مارس 2011م، كمثل سياسي للثورة، يتولى إدارة المناطق المحررة، وتمثيل ليبيا دولياً، وتنسيق الجهود العسكرية والسياسية ضد النظام عسكرياً، توزعت المواجهات بين قوات القذافي، وكتائب الثوار في مختلف المدن، وبرزت مناطق الشرق - خاصة بنغازي والبيضاء ودرنة - كقواعد أساسية للثورة، وفي ظل مخاوف دولية من ارتكاب مجازر بحق المدنيين، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 الذي أجاز فرض حظر جوي والتدخل العسكري لحماية المدنيين، مما أدى حدوث تحول سياسي في ليبيا وتغيير النظام، بعد تدخل حلف شمال الأطلسي بمشاركة دول أخرى<sup>(1)</sup>، التي قدمت دعماً جويًا حاسماً للثوار استمرت العمليات العسكرية لعدة أشهر، إلى أن تمكنت قوات الثورة من السيطرة على العاصمة طرابلس في

(1) خليفة رمضان سعيد عبد الهادي، "تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014م-2024م)"، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد 3، العدد 2، 2025، الجمعية الليبية لأبحاث التعليم، ليبيا ص456.

أغسطس 2011م، ثم مدينة سرت في أكتوبر من نفس العام، حيث لقي العقيد القذافي مصرعه، وبذلك انتهى حكم امتد لأكثر من أربعة عقود، ودخلت ليبيا مرحلة انتقالية شديدة التعقيد تميزت الثورة الليبية عن نظيراتها في دول الربيع العربي بطابعها العنيف والمسلح، نتيجة لانسداد الأفق السلمي وغياب القنوات السياسية الفاعلة داخل الدولة، كما لعبت العوامل القبلية والمناطقية، إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة، دورًا في تعقيد المشهد ما بعد الثورة وعلى الرغم من الإطاحة بالنظام، إلا أن تحقيق الاستقرار السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة ظلت أهدافًا بعيدة المنال، في ظل انقسامات داخلية وتدخلات خارجية متشابكة<sup>(1)</sup>، ويمكن أن نلخص الثورة في عدت عوامل وهي:

### 1- العوامل الخارجية:

جاءت انتفاضة ليبيا متأثرة بعدة متغيرات إقليمية ودولية، أبرزه نجاح الثورتين في تونس ومصر وما تبعه من تأثير نفسي وسياسي عميق في الشعوب العربية، بما فيها الشعب الليبي ودور تسريبات "ويكيليكس" التي كشفت عن فساد عدد من القادة العرب ومن بينهم نظام القذافي، والحضور القوي لوسائل الإعلام، خصوصًا قنواتي "الجزيرة" و"العربية"، ووسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر التي أسهمت في التحشيد والتعبئة السياسي.

### 2- العوامل الداخلية:

ومن أبرز العوامل الداخلية:.

- التفاوت في توزيع الثروة رغم وفرة الموارد النفطية.
- قضية سجن أبو سليم، التي فجّرت الاحتجاجات بعد مطالبة أهالي الضحايا بالحقيقة والعدالة.
- تهيمش المناطق الشرقية، خاصة بنغازي، على مدار عقود<sup>(2)</sup>.

---

(1) صيام، عبد الحميد، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011م-2018م)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024م.

(2) حمزة يوسف، تحديات بناء الدولة في ليبيا (2011م-2015م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2015-2016م، ص 35.

## ثانيا - مراحل تطور الانتفاضة الليبية:

### 1- مرحلة الانطلاق - 15 فبراير 2011 م:

انطلقت المظاهرات من مدينة بنغازي، خاصة من قبل أسر ضحايا سجن أبو سليم، وقد واجهتها قوات الأمن بالقوة، ما أدى إلى سقوط عشرات الجرحى، وتصاعد الغضب الشعبي.

### 2- مرحلة المواجهات المسلحة:

في 17 فبراير 2011م، شهدت المدن الليبية الكبرى مظاهرات حاشدة، أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى، بدأت الانتشاقات في صفوف النظام، كان أبرزها انشقاق وزير الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس وانضمام عدد من القبائل إلى الحراك، مثل قبائل ترهونة، ورفلة، والطوارق، مما أدى إلى انهيار السيطرة الأمنية أمام تصاعد العنف، خرجت الأزمة من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1970 بتاريخ 26 فبراير 2011م، والذي أدان استخدام العنف ضد المدنيين، وأحال الوضع الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية أصدرت الجامعة العربية قرارًا بتجميد عضوية ليبيا في 2 مارس 2011م، داعية إلى فرض منطقة حظر جوي<sup>(1)</sup>.

### 3- مرحلة التدخل العسكري:

في 19 مارس 2011م، بدأت العمليات العسكرية الجوية بقيادة دولية تحت اسم "هرتمان"، استهدفت منشآت عسكرية تابعة للنظام في 31 مارس، تولى حلف الناتو القيادة العسكرية للعمليات تحت اسم "الحامي الموحد" وشاركت فيه أكثر من 19 دولة شملت العمليات أكثر من 1900 طلعة جوية، أسفرت عن تحييد جزء كبير من قوات القذافي، انتهت العمليات العسكرية عقب مقتل القذافي في 20 أكتوبر 2011م، وأعلن عن "تحرير ليبيا" في 23 أكتوبر من العام نفسه، وبعد إسقاط نظام القذافي برزت حاجة ملحة لمرحلة انتقالية تؤسس لقيام دولة مدنية ديمقراطية، تم التعبير عن هذه المرحلة عبر

---

(1) حمزة يوسف، المرجع نفسه.

ما سُمِّي بـ "خارطة الطريق" التي بدأ تنفيذها عبر إصدار الإعلان الدستوري المؤقت في أغسطس 2011م، وارتكزت هذه المرحلة على الخطوات التالي:

1. تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، والذي اعتُبر ممثلاً شرعياً للشعب الليبي خلال مرحلة ما بعد الثورة وقد تم تشكيله عبر توافق المجالس المحلية في المناطق "المحررة".

2. نقل السيادة إلى الشعب، من خلال الإعلان الدستوري الذي نص على أن ليبيا دولة ديمقراطية، وأن الشعب هو مصدر السلطات.

3. تنظيم أول انتخابات عامة حرة بعد أكثر من أربعة عقود، والتي شكلت نقطة تحوّل نحو محاولة بناء المؤسسات الجديدة، بدءاً من المؤتمر الوطني العام.

ثالثاً- المراحل الانتقالية بعد إسقاط النظام السابق:

#### 1- المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في ليبيا (2011م):

شكّل الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت يوم 27 فبراير 2011 نقطة تحول محورية في تاريخ ليبيا المعاصر، بحيث جرت أول محاولة لإعادة بناء الدولة في عام 2011م، حيث تم إعلان المجلس الوطني الانتقالي في عام 2011م<sup>(1)</sup>، وجاء تشكيل المجلس استجابة لظروف استثنائية فرضتها الثورة الشعبية، وما رافقها من فراغ دستوري ومؤسساتي، إذ لم يكن في ليبيا آنذاك دستور ساري المفعول ينظم التداول السلمي للسلطة أو الانتقال السياسي، وهو ما دفع قوى الثورة إلى تأسيس كيان يمثلها ويحظى بالشرعية داخلياً وخارجياً، وقد تم تكوين المجلس من طيف واسع من القوى السياسية والاجتماعية، تراوحت بين النخب المدنية، والمجالس المحلية، والضباط المنشقين، إضافة إلى ممثلين عن مكونات جهوية وقبلية وإيديولوجية متعددة، فضلاً عن أطراف من المعارضة الليبية في الخارج وجاء هذا التنوع بهدف تعزيز شرعية المجلس، وضمان تمثيله لجميع المناطق والانتماءات، في ظل مسعى

(1) عبد السلام الحضير، وخالد العريبي، "بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي"، الرابط HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal، المجلد 4، العدد 9، 2023م، ص119

وطني لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، وبناء سلطة انتقالية قادرة على قيادة المرحلة القادمة ومن أبرز ما ميّز هذا التشكيل هو اختيار شخصية محسوبة على النظام السابق ولكنها كانت من أوائل المنشقين عنه، وهي المستشار مصطفى عبد الجليل، وزير العدل السابق، الذي قدّم استقالته يوم 21 فبراير 2011م، احتجاجاً على القمع العنيف ضد المتظاهرين، وقد عرف عبد الجليل باستقلالته وحياده خلال تولّيه المنصب، وكان أول من أصدر حكماً ضد جهاز أمني تابع للنظام، قضى فيه بتعويض سجين سياسي، مما أثار حفيظة القيادة السياسية آنذاك وأكسبه احترام قطاعات واسعة من الرأي العام عُقد أول اجتماع تأسيسي للمجلس في مدينة البيضاء 2011م، ثم تلاه الاجتماع الرسمي في بنغازي يوم 5 مارس، حيث تم الإعلان عن تشكيل الهيكل التنفيذي للمجلس، وتسمية عبد الجليل رئيساً له، وعبد الحفيظ غوقة نائباً له، وناطقاً رسمياً كما شكّل المكتب التنفيذي برئاسة محمود جبريل، وتم تعيين علي العيساوي نائباً له ومسؤولاً عن الشؤون الخارجية، ومن الأعضاء البارزين في المجلس: عمر الحريري (الشؤون العسكرية)، عبد الرحمن شلقم مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة)، أكد المجلس عند تأسيسه أنه ليس حكومة انتقالية، بل إطار سياسي يمثل الثورة ويحافظ على وحدتها، إلى حين تأسيس مؤسسات دستورية دائمة وقد أعلن أن هدفه الأساسي هو إسقاط النظام السابق وتحقيق تطلعات الشعب في الحرية والكرامة، رغم مطالبته المجتمع الدولي بتوفير غطاء جوي لحماية المدنيين وفي أغسطس 2011م، وبعد تطورات ميدانية لصالح الثوار حيث شمل أسقاط نظام وفرض سيطرة كاملة علي كافة تراب الليبي<sup>(1)</sup>.

وفيما بعد أعلن المجلس الوطني الانتقالي "الإعلان الدستوري المؤقت" بوصفه وثيقة تأسيسية لإدارة المرحلة الانتقالية، وقد تضمن 37 مادة، أبرزها المادة (30) التي رسمت خارطة طريق للانتقال

---

(1) سيفاو يوسف سليمان، دور التحول الديمقراطي في تحقيق التنمية السياسية: دراسة حالة ليبيا (2011م-2016م)، الأكاديمية الليبية 2017م، ص33.

الديمقراطي، شملت تكليف المجلس بمهمة الدعوة لانتخاب "المؤتمر الوطني العام"، وتشكيل مفوضية الانتخابات، وإصدار القوانين اللازمة لذلك، على أن يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز 240 يوماً من إعلان التحرير الرسمي، لقد أسهم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في ملء الفراغ السيادي بعد انهيار سلطة القذافي، ونجح جزئياً في حشد الاعتراف الدولي والدعم السياسي، مما ساعد على تجاوز المرحلة الأولى من التحول، إلا أن غياب التوافق الدستوري واستمرار الانقسامات لاحقاً، أفرزا تحديات كبيرة أمام بناء مؤسسات دائمة، وهو ما جعل هذه المرحلة من أخطر مراحل التشكل السياسي في تاريخ ليبيا الحديث<sup>(1)</sup>. حدّد الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي عام 2011م، مؤسسات النظام الليبي الجديد، وسلطاتها وصلاحياتها الأساسية خلال الفترة الانتقالية، والتي شملت ثلاث سلطات رئيسية: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

#### أ- السلطة التشريعية:

تعتبر السلطة التشريعية خلال الفترة (2011م-2012م) منوطةً بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت، الذي كان أعلى سلطة في الدولة الليبية خلال تلك المرحلة، ومُخوّل بمباشرة أعمال السيادة العليا، وقد مثّل المجلس الشرعية الثورية التي استمدّها من ثورة 17 فبراير، وكان مسؤولاً عن ضمان الوحدة الوطنية وسلامة الأراضي، وحماية حقوق المواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى المصادقة على المعاهدات الدولية ووضع أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية، تكوّن المجلس من ممثلين عن المجالس المحلية، مع مراعاة الكثافة السكانية والجغرافية، كما منح لنفسه الحق في إضافة عشرة أعضاء لأسباب وطنية، نص الإعلان على منع الجمع بين عضوية المجلس، والوظائف العامة أو عضوية المجالس المحلية، لضمان تركيز الأعضاء على مهامهم التشريعية المادة 21، كما تولى المجلس مهمة

---

(1) المواد 29، 21 من إعلان الدستور المؤقت الصادر من مجلس الوطني الانتقالي، لسنة 2011م.

تعيين الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج، مع حق إقالتهم وقبول استقالاتهم، إضافة إلى قبول اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية المادة 29، ومن أهداف المجلس أيضاً تنسيق الجهود الوطنية لتحرير البلاد، والإشراف على المجالس العسكرية، وتنظيم العودة للحياة المدنية، والإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وتشكيل حكومة انتقالية تمهيداً لإجراء انتخابات حرة<sup>(1)</sup>.

#### ب- السلطة التنفيذية:

تمثلت السلطة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية في المكتب التنفيذي أو الحكومة المؤقتة، حيث نصّت المادة 24 من الإعلان الدستوري على أن يعين المجلس الوطني الانتقالي مكتباً تنفيذياً مكوناً من رئيس وعدد من الأعضاء لإدارة مختلف القطاعات.

كان المكتب التنفيذي مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يرسمها المجلس، ويقدم مشاريع القوانين للتشريع، كما يتولى إصدار اللوائح التنفيذية المادة 20، أصبح هذا المكتب بمثابة حكومة ليبيا الانتقالية وانتقل عملياً من بنغازي إلى طرابلس، حيث تم تشكيل حكومة انتقالية رسمية في 24 نوفمبر 2011م بقيادة عبد الرحيم الكيب، والتي استمرت حتى تشكيل حكومة جديدة عقب الانتخابات<sup>(2)</sup>.

#### ج- السلطة القضائية:

تولى القضاء في ليبيا وفق الإعلان الدستوري المؤقت (2011م) سلطة مستقلة، تتمتع بالاستقلالية في إصدار الأحكام وفقاً للقانون، ويمنع إنشاء محاكم استثنائية المادة 32، وأصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (4) لسنة 2011 م ، لتعديل نظام القضاء، الذي نص على تشكيل المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيس المحكمة العليا، وعضوية النائب العام ورؤساء محاكم الاستئناف يختص هذا المجلس بالفصل في الطلبات المتعلقة بالشؤون الوظيفية للقضاة، وتكون قراراته نهائية.

(1) المواد 21، 29، 24، 20 من اعلان الدستوري المؤقت 2011م.

(2) المادة 32 من الإعلان الدستوري المؤقت 2011 م.

## 1- المؤتمر الوطني العام في ليبيا 2012م- 2014م:

يُعد المؤتمر الوطني العام أول هيئة تشريعية مُنتخبة في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011م، وقد تأسس وفقاً للإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في 3 أغسطس 2011م، شكّل المؤتمر خلفاً للمجلس الوطني، وتولى مهاماً تشريعية وتنفيذية مهمة في مرحلة التحول السياسي بعد سقوط نظام القذافي، يتكون المؤتمر من مائتي عضو منتخب يمثلون مختلف أنحاء البلاد، وقد تم انتخابهم عبر نظام انتخابي مثير للجدل، اتُّهم باعتماد مبدأ المحاصصة الذي رأى فيه بعض النشطاء خصوصاً في المنطقة الشرقية، ظلماً في توزيع التمثيل البرلماني وتولى المؤتمر مهام عدة، أهمها<sup>(1)</sup>:

- منح الثقة للحكومة المؤقتة، وتعيين رئيس الوزراء.
- التعيين في المناصب السيادية العليا في الدولة.
- إقرار الموازنة العامة.
- تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور.
- إصدار قانون الانتخابات العامة، والإشراف على متطلبات العملية الانتخابية بالتعاون مع المفوضية العليا للانتخابات.

نصّ الإعلان الدستوري على أن يُنتخب المؤتمر الوطني العام خلال 240 يوماً من إعلان التحرير (23 أكتوبر 2011م)، وأن يُشكّل قانون انتخابي في غضون 90 يوماً، كما أوجب على المؤتمر تعيين حكومة مؤقتة خلال 30 يوماً من انعقاده، وتكليف الهيئة التأسيسية بصياغة الدستور في مدة لا تتجاوز 60 يوماً، ثم طرحه للاستفتاء الشعبي أما الصلاحيات التشريعية، فنُمارَس بأغلبية 120 عضواً على الأقل، وتشمل:

---

(1) الجزيرة نت، الموسوعة، "المؤتمر الوطني العام"، نُشر في 1 أبريل 2015، شوهد في 28 يونيو 2025م، على الرابط <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/1/>.

- إقرار الميزانية العامة.
- إعلان الحرب أو حالة الطوارئ.
- إقالة أعضاء المؤتمر أو سحب الثقة من الحكومة.
- المصادقة على المعاهدات الدولية.

شكّل المؤتمر الوطني العام عددًا كبيرًا من اللجان المتخصصة التي اضطلعت بمهام تشريعية ورقابية، ومنها: لجنة الشؤون الدستورية، لجنة الدفاع، لجنة النفط والغاز، لجنة التعليم، لجنة الصحة، لجنة حقوق الإنسان وغيرها<sup>(1)</sup>.

## 2- مجلس النواب:

في 4 أغسطس 2014، تولّى مجلس النواب الليبي السلطة التشريعية خلفًا للمؤتمر الوطني العام، وذلك استنادًا إلى الإعلان الدستوري وتعديلاته، ليقود البلاد خلال المرحلة الانتقالية الجديدة، وقد تم انتخاب المجلس عبر عملية انتخابية نظمتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، حيث تم حسم 166 مقعدًا من أصل 200 مقعد، وفق القانون رقم (1) لسنة 2014م<sup>(2)</sup>، والذي حدد التوزيع الجغرافي والوظيفي للمقاعد وقد نصّت المادة الثالثة من القانون على توزيع المقاعد على دوائر فرعية عدة، منه:

- زوارة: مقعد واحد.
- الجميل: مقعد واحد.
- رقدالين - زلطن: مقعد واحد.
- جادو: مقعد واحد.

(1) وكالة الأنباء الليبية، "قائمة بأسماء أعضاء مجلس النواب حسب الإعلان الصادر عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات." وكالة الأنباء الليبية، (23 يوليو 2014م). تم الاطلاع عليه من الإنترنت الرابط:

<https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=56861>

(2) ليبيا ما بعد القذافي، حكومات متعددة ومصير مجهول بوابة أفريقيا الإخبارية، موقع الرابط

<http://afrgatenews.net/node/121120>

• الكفرة: مقعدان.

• درنة: خمسة مقاعد.

• مقعد مخصص للنساء موزع على عدة دوائر ضمن الدائرة الانتخابية الثالثة عشر.

ولكن حدث وصراع سياسي علي السلطة في ليبيا بعد انتخاب مجلس النواب الانقسام السياسي بعد قرار المحكمة الدستورية في أعقاب انتخاب مجلس النواب، أصدرت المحكمة العليا بطرابلس في نوفمبر 2014م، حكماً يقضي بعدم دستورية الانتخابات، وذلك في ظروف كانت فيها المحكمة محاصرة من قبل تشكيلات مسلحة وقد اعتُبر هذا القرار مثيراً للجدل سياسياً وقانونياً، وساهم في الانقسام الدولة الليبية ولكن المجلس النواب اعتبر الحكم الصادر غير ملزم، وواصل عمله التشريعي برلمان منتخب في طبرق استند إلى الحكم في محاولة لاستعادة المؤتمر الوطني العام برلمان سابق منتهية ولايته يتمتع مجلس النواب، وفق الإعلان الدستوري، بعدد من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية ، ومن بينها<sup>(1)</sup>:

• إصدار التشريعات الخاصة بالفترة الانتقالية.

• منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني أو سحبها.

• اعتماد الميزانية العامة للدولة.

• الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

• المصادقة على قرارات السياسة العامة المقدمة من الحكومة.

**رابعاً: السلطة التنفيذية:**

شهدت السلطة التنفيذية في ليبيا انقساماً حاداً بين الأطراف السياسية والعسكرية، وذلك منذ عام 2014م، نتيجة تضارب الشرعيات والمؤسسات وتعدد الحكومات المتنافسة وقد أدى هذا الانقسام إلى

---

(1) الجزيرة نت، خليفة الغويل، رئيس حكومة الإنقاذ الليبية "الناترة". الموسوعة، 27 أكتوبر 2016م، متاح على: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/10/27/خليفة-الغويل-رئيس-حكومة-الإنقاذ>. شوهد بتاريخ 30 أكتوبر 2025م.

ازدواج في مراكز ورغم المحاولات المحلية والدولية لإيجاد تسوية، بقي المشهد التنفيذي في حالة تشرذم حيث ظهرت ثلاث حكومات متوازية في بعض الفترات وهي كالتالي:

### 1- حكومة الإنقاذ:

شنت تشكيلات مصراته وقوى أخرى هجوم على طرابلس تحت مسمى، "فجر ليبيا"، وسيطرت على مؤسسات الدولة، في أواخر أغسطس 2014م، رافضة الاعتراف بمجلس النواب والحكومة المؤقتة أعلن عن إعادة المؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي، لكنها لم تحظَ باعتراف دولي وبذلك نشأت سلطتان تنفيذيتان متنافستان برئاسة عبد الله الثني المعترف بها دولياً حكومة طبرق (البيضاء) وحكومة طرابلس (الإنقاذ) بقيادة عمر الحاسي، المدعومة من "فجر ليبيا"<sup>(1)</sup>.

### 2- الحكومة المؤقتة:

تكوّنت الحكومة المؤقتة عن البرلمان المنتخب في طبرق، واستقرت في البيضاء برئاسة عبد الله الثني، المدعومة من المشير خليفة حفتر، قائد عملية الكرامة في شرق ليبيا أعلنت عشر حكومات ومنظمات دولية دعمها لحكومة طبرق ودعت إلى عدم الاعتراف بأي حكومة موازية في طرابلس في مؤتمر مدريد 2014م.

### 3- حكومة الوفاق الوطني واتفاق الصخيرات:

في 17 ديسمبر 2015م، تم توقيع اتفاق الصخيرات برعاية الأمم المتحدة، بمشاركة ممثلين عن مجلس النواب والمؤتمر الوطني، لتشكيل مجلس رئاسي من 9 أعضاء يمثلون مناطق ليبيا المختلفة لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج، التي بدأت عملها في فبراير 2016م، وحدد الاتفاق اختصاصات المجلس الرئاسي التي تشمل تمثيل الدولة خارجياً، والإشراف على أعمال الحكومة.

---

(1) الجزيرة نت، المرجع السابق، ص 92.

#### أولاً: اختصاصات حكومة الوفاق الوطني<sup>(1)</sup>:

- مهام القائد الأعلى للجيش.
- تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا في المنظمات الدولية.
- تعيين كبار الموظفين وإعفاؤهم.
- إعلان حالة الطوارئ أو الحرب مع عرض القرار على مجلس النواب خلال 10 أيام.
- عقد الاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس النواب.

#### ثانياً: اختصاصات مجلس الوزراء:

- وضع وتنفيذ برنامج الحكومة.
- اقتراح مشاريع القوانين ومتابعتها.
- إصدار اللوائح والقرارات الإدارية لتنفيذ البرنامج.
- إدارة الشؤون الوطنية وفق القانون.
- إعداد الميزانية والحساب الختامي.
- اتخاذ ترتيبات مالية طارئة بالتنسيق مع المصرف المركزي وديوان المحاسبة.
- إعادة هيكلة الأجهزة التنفيذية بالتشاور مع الجهات المختصة<sup>(2)</sup>.

#### 4- السلطة القضائية:

مع إسقاط نظام القذافي وقيام المجلس الوطني الانتقالي، بدأت ليبيا في خطوات إصلاحية هامة على

---

(1) الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015، الرابط:

<https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20w%20Signatures.pdf>، برعاية الأمم المتحدة

(2) سكاى نيوز عربية، ليبيا بعد القذافي: حكومات متعددة ومصير مجهول. 31 مارس 2016م متاح على الرابط :

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/828867->

صعيد القضاء، في محاولة لإعادة الاعتبار لاستقلال القضاء وتعزيز سيادة القانون، وأقر الإعلان الدستوري لسنة 2011م، مبدأ استقلال القضاء، وأعيد تشكيل المجلس الأعلى للقضاء ليكون هيئة مستقلة، يتم انتخاب أعضائها من قبل القضاة، وألغى دور وزير العدل كرئيس للمجلس وفي مايو 2013م عدّل القانون المنظم للسلطة القضائية، بما يسمح بانتخاب 13 من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء من قبل زملائهم، مع تثبيت عضوية النائب العام ورئيس إدارة التفتيش القضائي، وفي يونيو من نفس العام، جرى انتخاب رئيس المجلس الأعلى للقضاء لأول مرة من قبل القضاة، وكما ألغى المؤتمر الوطني العام في أبريل 2013م اختصاص المحاكم العسكرية بالنظر في قضايا رغم الزخم الإصلاحية بعد الثورة فإن المسار القضائي سرعان ما تعطل نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية ابتداءً من عام 2014م فقد تعرض القضاة لعمليات اغتيال، وتعرضت مقار المحاكم والنيابات العامة للتفجير، ما أدى إلى شلل نسبي في المنظومة القضائية، وأضعف فاعلية تنفيذ الأحكام، وزاد من اتساع دائرة الإفلات من العقاب كما برزت كيانات مسلحة تمارس مهامًا قضائية خارج الإطار القانوني، مثل تنفيذ الاعتقالات والتحقيقات دون إذن قضائي، ما عمّق حالة الانقسام القانوني<sup>(1)</sup>.

وفي ضوء ما سبق جاء إعلان بوزنيقة 2020م، محاولة لتجاوز الانقسام السياسي والمؤسساتي شهدت مدينة بوزنيقة المغربية في سبتمبر وأكتوبر 2020م، جولتين من الحوار بين وفدين من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بهدف الاتفاق على معايير اختيار شاغلي الوظائف السيادية المنصوص عليها في المادة (15) من الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات عام 2015م، وقد خلّص الطرفان إلى تفاهات مبدئية حول هذه المعايير، وقعها كل من رئيس وفد النواب، يوسف العقوري، ورئيس وفد الدولة، فوزي العقاب حيث نصّت المادة (15)<sup>(2)</sup> على إلزامية التشاور بين المجلسين خلال ثلاثين يومًا

---

(1) اللجنة الدولية للقضاء، تحديات أمام القضاء الليبي: ضمان الاستقلال والمساءلة، طرابلس، 6 نوفمبر 2005م، ص 14.

(2) مادة 15 من الاتفاق السياسي موقع 17 ديسمبر 2015م في الصخيرات (المغرب).

لتسمية شاغلي المناصب السيادية السبعة: محافظ مصرف ليبيا المركزي، رئيس ديوان المحاسبة، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، رئيس هيئة مكافحة الفساد، رئيس وأعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، رئيس المحكمة العليا، والنائب العام، وتشتترط المادة موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب لاعتماد التعيينات، الأمر الذي ظلّ معطّلاً منذ توقيع الاتفاق، نتيجة الانقسام السياسي والمؤسّساتي الذي تفاقم بعد إطلاق عملية الكرامة في 2014م، وما ترتب عنها من وجود مصرف مركزي موازٍ في الشرق، وانقسام الشرعية بين حكومتين ومجلسين نيابيين واجه تنفيذ إعلان بوزنيقة تحديات عديدة، أبرزها عدم قدرة مجلس النواب في طبرق على لَمّ النصاب القانوني، نتيجة انقسام أعضائه ووفاة بعضهم ووجود آخرين في الخارج فضلاً عن رفض أعضاء من مجلس الدولة لمسار الحوار باعتباره محاولة لإعادة تأهيل مجلس طبرق وتمكين معسكر الكرامة من مواقع لم يحققها بالسلاح، كما أخذ على الاتفاق اعتماده مبدأ المحاصصة الجهوية والقبلية على حساب الكفاءة، مما قد يؤدي إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية والمناطقية بدلاً من تجاوزه رغم السرعة النسبية التي أنجزت بها جولات الحوار مقارنة بحوارات سابقة (كحوار الصخيرات الذي امتد لعدة أشهر)، إلا أن مالات الاتفاق تبقى مرهونة بتوفر الإرادة السياسية، وتجاوز معضلة الشرعية وموازن القوى الميدانية، واستمرار تدخلات الأطراف الإقليمية<sup>(1)</sup>.

يرى الباحث أن تتحول معايير توزيع المناصب إلى آلية لإعادة إنتاج الانقسام بدلاً من بناء مؤسسات دولة محايدة. وفي المحصلة، اعتُبر اتفاق بوزنيقة تقدماً رمزياً مهماً، لكنه لا يشكل حلاً نهائياً للصراع السياسي الليبي، ما لم يُرفق بمسار حوارٍ أوسع وشامل، يُراعي الشرعية التمثيلية ويضع أسساً صلبة لبناء مؤسسات قائمة على الجدارة والحياد، لا على المحاصصة كما أن نجاح أي تسوية سياسية يظل مرهوناً بقدرتها على معالجة جذور الأزمة لا الاكتفاء بتقاسم المناصب بين الأطراف المتنافسة.

---

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "خارطة الطريق للمرحلة التحضيرية للحل الشامل، 2020م، الرابط : [https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf\\_-\\_roadmap\\_final\\_eng.pdf](https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_-_roadmap_final_eng.pdf)

## أولاً: تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا 2021م:

تكوّنت السلطة التنفيذية الموحدة في ليبيا في إطار نتائج ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي عقد برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتحديدًا في 5 فبراير 2021م، في مدينة جنيف السويسرية، حيث جرى انتخاب قائمة من المرشحين لقيادة المرحلة الانتقالية، وأسفرت نتائج التصويت عن اختيار:

- محمد المنفي رئيسًا للمجلس الرئاسي.
- موسى الكوني وعبد الله اللافي عضوين في المجلس الرئاسي.
- عبد الحميد الدبيبة رئيسًا لحكومة الوحدة الوطنية (1).

## ثانياً: الآلية التي تشكّلت بها السلطة التنفيذية:

تم تشكيل هذه السلطة بناءً على خارطة الطريق الصادرة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، التي نصت على إنشاء سلطة تنفيذية موحدة مؤقتة تتكوّن من مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء، ورئيس حكومة مستقل واعتماد آلية التصويت على القوائم بحيث تشمل كل قائمة ثلاثة أعضاء للمجلس الرئاسي من الأقاليم الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان)، إلى جانب مرشح لرئاسة الحكومة منح الثقة للحكومة من مجلس النواب، أو عبر ملتقى الحوار السياسي في حال تعذر ذلك وبالفعل، نالت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد دبيبة الثقة من مجلس النواب في جلسة عقدت بمدينة سرت يوم 10 مارس 2021م، بأغلبية 132 صوتاً من أصل 134 نائباً حاضراً، وقد مثّل هذا التصويت خطوة مهمة نحو توحيد مؤسسات الدولة الليبية وتعزيز الاستقرار السياسي تمهيداً لإجراء انتخابات وطنية شاملة تعزيز الاستقرار السياسي.

---

(1) منى سليمان، مجلس رئاسي ليبي جديد، قراءة في المواقف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، 13 فبراير 2021م، متاح على [siyassa.org/eg/News/17987.aspx](http://siyassa.org/eg/News/17987.aspx)، شوهد بتاريخ 30 أكتوبر 2025م.

### ثالثاً: اختصاصات الحكومة والسلطة التنفيذية الجديدة:

حددت خارطة الطريق ومخرجات ملتقى الحوار السياسي اختصاصات السلطة التنفيذية الموحدة بما في

ذلك إدارة الشؤون السيادية والإشراف على المؤسسات الحكومية وتوحيد الجهود الوطنية ما يلي:

#### 1- اختصاصات المجلس الرئاسي:

- تمثيل الدولة الليبية في الخارج.
- تعيين السفراء وممثلي الدولة لدى المنظمات الدولية.
- اعتماد تعيين كبار الموظفين العسكريين بما في ذلك القائد العام للجيش.
- الإشراف العام على أعمال الحكومة، دون التدخل المباشر في عمل الوزراء.
- قيادة المصالحة الوطنية وإطلاق مسارات العدالة الانتقالية.

#### 2- اختصاصات حكومة الوحدة الوطنية (رئاسة الوزراء):

- إدارة الشؤون اليومية للدولة.
- تقديم مشروع الموازنة العامة.
- الإشراف على مؤسسات الدولة المدنية والخدمية.
- إعداد الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات العامة التي كان من المقرر تنظيمها في ديسمبر

2021م بالتنسيق مع مجلس النواب حول التشريعات الانتقالية اللازمة العمل على توحيد

المؤسسات السيادية، بما في ذلك المصرف المركزي الأجهزة الرقابية، والجيش<sup>(1)</sup>.

---

(1) معهد الدوحة للدراسات السياسية. إعلان بوزنيقة بشأن ليبيا: التحديات وفرص النجاح. متاح على الرابط :

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Bouznika-Proclamation-Concerning-Libya-Challenges-and-Chances-of-Success.aspx> تمت المشاهدة بتاريخ 30 أكتوبر 2025م.

## الفصل الثاني

### تداعيات الفدرالية في ليبيا بين الفرص والتحديات

❖ المبحث الأول: الإشكاليات السياسية والإدارية والاقتصادية للنظام الفدرالي في ليبيا

- المطلب الأول: الفدرالية في ليبيا نظرة من داخل (المكون الاجتماعي والقبلي).
- المطلب الثاني: علاقة الفدرالية بالوحدة الوطنية وتحديات الانقسام في ليبيا.
- المطلب الثالث: النظام الفدرالي وعوامل النجاح والفشل في ليبيا.

❖ المبحث الثاني: علاقة الفدرالية بتحقيق التوازن السياسي وتعزيز الاستقرار الوطني

- المطلب الأول: الدور الاقليمي والإفريقي في الاستقرار السياسي في ليبيا.
- المطلب الثاني: أسباب وعوامل سقوط دولة المركزية في ليبيا.
- المطلب الثالث: تحديات وعوائق تحقيق التوازن السياسي في ليبيا.

أدى تشتت مراكز القوة في ليبيا بعد عام 2011م إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية للدولة حيث تراجع دور السلطة المركزية الجامعة، وبرزت أنماط جديدة من التمثيل السياسي والاجتماعي تستند إلى الانتماءات المحلية والجهوية أكثر من استنادها إلى الهوية الوطنية الشاملة. وفي هذا السياق، أصبح معيار النفوذ السياسي مرتبطاً بقدرة الفاعلين على ممارسة القوة وفرض السيطرة على الأرض، بدلاً من الارتكاز إلى الشرعية القانونية والمؤسسية،<sup>(1)</sup> وفي ظل هذه التحولات، برزت الفيدرالية كإحدى القضايا المطروحة للنقاش بشأن شكل الدولة الليبية ومستقبل نظام الحكم فيها، خاصة في ضوء التباينات الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية بين الأقاليم المختلفة، وقد اكتسب هذا الطرح زخماً أكبر بعد عام 2011م، إذ يُنظر إلى النظام الفيدرالي باعتباره أحد البدائل الممكنة لإدارة التنوع الجغرافي والسياسي وتحقيق قدر أكبر من التوازن في توزيع السلطة والثروة، ومن أبرز المزايا التي قد يوفرها هذا النموذج تعزيز اللامركزية وتوزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم، بما يحدّ من التوترات المرتبطة بتركيز السلطة، غير أن تطبيق الفيدرالية في ليبيا يواجه جملة من التحديات والإشكاليات، من أهمها ضعف مؤسسات الدولة المركزية، واحتمال انتقال مراكز النفوذ إلى الأقاليم بصورة قد تؤدي إلى مزيد من التشرذم السياسي. كما أن غياب توافق وطني شامل حول طبيعة النظام السياسي قد يجعل الفيدرالية عاملاً لترسيخ الانقسام بدلاً من معالجته إلى جانب ذلك، ومن ثمّ، تبقى الفيدرالية في ليبيا محل جدل بين من يراها مدخلاً لتحقيق الاستقرار والتوازن السياسي<sup>(2)</sup>، ومن يعدها عاملاً قد يسهم في تعميق الانقسامات القائمة وانطلاقاً من ذلك، يُقسّم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول الإشكاليات السياسية والإدارية والاقتصادية للنظام الفيدرالي في ليبيا، بينما يبحث المبحث الثاني في علاقة الفيدرالية بتحقيق التوازن السياسي وتعزيز الاستقرار الوطني.

(1) التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا: ديناميكيات التفاعل المجتمعي مع السلطة"، موقع حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 17 نوفمبر 2025، تاريخ الاطلاع 2024-8-5

(2) عبدالرزاق غراف، مختصر الأزمة في ليبيا: بنية النزاع ومستقبل الدولة، الرياض: مركز الخليج للأبحاث 2025م ص313. متاح على: <https://ar.grc.net/wp-content/uploads/2025/09/Brief-summary-of-the-crisis-in-Libya.pdf>

## المبحث الأول:

### الإشكاليات السياسية والإدارية والاقتصادية للنظام الفدرالي في ليبيا

تُعدّ الحوكمة المحلية واللامركزية من بين المقاربات الأساسية لمعالجة مظاهر الانقسام المؤسسي والاختلالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة الليبية في مرحلة ما بعد الصراع إذ إن تعزيز دور الوحدات المحلية في صنع القرار وتقديم الخدمات العامة يمثل مدخلاً مهماً لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتقريب الإدارة من المواطنين، بما يسهم في تحسين الكفاءة والفعالية والحدّ من فجوات الثقة المتراكمة غير أنّ واقع اللامركزية في ليبيا لا يزال يتّسم بالطابع الشكلي أكثر من كونه ممارسة مؤسسية فاعلة، في ظل استمرار هيمنة النظام المركزي وضعف القدرات الإدارية والمالية للبلديات. فالمؤسسات الوطنية، رغم احتفاظها بالسلطات الرئيسية، تعاني قصوراً في التنسيق والدعم، كما تقتصر إلى آليات واضحة لضمان الشفافية والمساءلة على المستويين الوطني والمحلي كما انعكس ذلك سلباً على قدرة النظام السياسي على بناء بيئة حاضنة لأي شكل من أشكال اللامركزية أو الفدرالية<sup>1</sup>. بسبب غياب مؤسسات قوية وقادرة على إدارة الاختصاصات المحلية بكفاءة إن انعدام التنمية السياسية المقترنة بالتنمية المستدامة، كما أكد الباحث مرعي الرمحي، خلق بيئة سياسية مضطربة، وشجع بروز النزاعات القبلية والمناطقية، ما زاد من صعوبة إرساء نموذج فدرالي متماسك في ظل الانقسام السياسي الراهن، بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الشفافية وغياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة أسهما في تعميق الإخفاق التنموي، ما جعل الخطط الحكومية قصيرة الأمد ومفتقرة للفعالية، وتؤكد التجربة الليبية أن غياب التخطيط المكاني والاستثمار العادل في البنى التحتية ساهم في تهميش مناطق واسعة من البلاد، مما

---

(1) أطيش، حمزة، والفيتوري أنور، إصلاح الإدارة العامة في ليبيا: دراسة تحليلية تتناول تحديات الحوكمة والإصلاح المؤسسي في الدولة الليبية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، يونيو 2021م.

ولّد شعوراً بالغبن لدى العديد من المجتمعات المحلية، كما أن افتقار الدولة إلى نظام إحصائي موثوق وبيانات دقيقة حال دون رسم سياسات تنموية تستند إلى احتياجات واقعية<sup>(1)</sup>، وهناك أربع نقاط تتضمن المبحث الأول وهما:

أولاً / الاشكاليات السياسية للفدرالية في ليبيا.

ثانياً / الاشكاليات الادارية والتنظيمية.

ثالثاً / والاشكاليات الاقتصادية.

رابعاً / فرص النظام الفدرالي في ليبيا.

أولاً: الإشكاليات السياسية للفيدرالية في ليبيا:

تُعد البيئة السياسية في ليبيا من أكثر البيئات المعقدة في المنطقة، حيث تداخلت الصراعات الجهوية والقبلية مع المصالح الإقليمية والدولية منذ عام 2011م، ما خلق واقعاً هشاً على مستوى بناء الدولة، وتُظهر المؤشرات أن تطبيق النظام الفيدرالي في ظل هذا الواقع يواجه تحديات حقيقية، في مقدمتها غياب التوافق المجتمعي، والسياسي حول شكل الدولة وفي إحدى أبرز الإشكاليات التي تتعلق بالتصورات السلبية المتجذرة حول الفيدرالية، حيث يُنظر إليها من قبل عدد من الفاعلين السياسيين والمجتمعيين على أنها مشروع تفتيتي يهدد وحدة الدولة، خصوصاً أن بعض الدعوات الفيدرالية قد ارتبطت بمناطق غنية بالثروات الطبيعية كبرقة، ما أثار مخاوف من محاولات الانفصال أو احتكار الموارد، وتتفاقم هذه المخاوف في ظل ضعف المؤسسات المركزية وانعدام الثقة بين المكونات الليبية ما يضعف فرص الحوار الموضوعي حول أي تحول هيكلي في شكل الدولة، كما أن غياب إطار دستوري جامع ينظم العلاقة بين المركز والأقاليم، يزيد من تعقيد النقاش حول الفيدرالية ويحول دون بناء توافق

---

(1) مرعي علي الرمحي، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا. القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2021م استرجع في 30 أكتوبر 2025م، الرابط <http://www.acrseg.org/41865>

وطني حولها، ومن جهة أخرى، يربط بعض المحللين بين رفض الفيدرالية وتاريخ التهميش الذي تعرضت له بعض المناطق، ما يجعل أي مشروع لإعادة توزيع السلطة عرضة للتسييس والتأويل السلبي والمعرض أحياناً سياسياً<sup>(1)</sup>، كما أن غياب أحزاب وطنية قوية ذات قاعدة تنظيمية عابرة للجهات، وانعدام الثقة بين مختلف المكونات السياسية، يُضعف من فرص إقامة نظام فيدرالي قائم على الشراكة والتوازن ويزيد من احتمالات أن تتحول الأقاليم إلى كيانات متصارعة بدلاً من أن تكون متكاملة ضمن إطار وطني جامع وتزيد التدخلات الإقليمية والدولية من تفاقم الإشكال السياسي، إذ أن بعض القوى الخارجية تتعامل مع الملف الليبي وفقاً لحسابات مصالحها الخاصة، ما يؤدي إلى دعم أطراف معينة على حساب أخرى وبالتالي تعميق الانقسامات بدلاً من المساهمة في تسويتها، ويُلاحظ أن بعض التدخلات تستثمر في الانقسام الجغرافي وتغذي النزعات الانفصالية، ما يعيق جهود بناء الدولة الوطنية الموحدة، كما أن غياب استراتيجية واضحة لإدارة التنوع الإثني والجهوي يعزز مناخ الشك، والخوف من تغليب فئة على أخرى في أي صيغة فيدرالية مقترحة، ويُضاف إلى ذلك افتقار ليبيا لثقافة سياسية تراكمية داعمة لمبدأ اللامركزية التعاونية، الأمر الذي يجعل أي مقترح فيدرالي بحاجة إلى تهيئة سياسية ومجتمعية طويلة الأمد، تتطلب قيادة وطنية جامعة، وحواراً واسع النطاق يهدف إلى بناء عقد اجتماعي جديد يضمن العدالة والتوازن في توزيع السلطات والموارد، والقوى الخارجية، قد تدفع باتجاه نماذج حكم تؤمن مصالحها، لا مصلحة الاستقرار الداخلي، مما يُعقد المسار السياسي المطلوب لبناء دولة فيدرالية رشيدة<sup>(2)</sup>.

## ثانياً: الإشكاليات الإدارية والتنظيمية:

من الناحية الإدارية، يُعاني النظام الليبي من إرث طويل من المركزية الشديدة، التي ركزت السلطة والقرار في العاصمة طرابلس، مما أدى إلى تهميش المناطق الأخرى، ويُعد غياب الكوادر المؤهلة في

(1) عيسى بغني، المرجع السابق.

(2) منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات دولية، العدد 51، 2021م، ص 93.

الأقاليم، وضعف القدرة الإدارية، والمؤسسية على المستويين المحلي، والإقليمي عائقاً جوهرياً أمام تطبيق النموذج الفيدرالي كما أن عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة حول السكان والبنية التحتية، يعرقل عملية التخطيط والتوزيع العادل للموارد والمهام، إذ أن توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية، وحكومات الأقاليم يتطلب نظاماً قانونياً ودستورياً دقيقاً لتفادي التداخل والصراع، وهو ما تفتقر إليه ليبيا في ظل غياب دستور دائم ويلاحظ أن الإدارات المحلية الحالية لا تتمتع بالاستقلالية الكافية، كما أنها تعاني من ضعف التمويل والرقابة، فالإصلاح الإداري المطلوب لتبني نموذج فيدرالي لا يتوقف عند تعديل هيكلي في توزيع السلطات، بل يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة من الأساس، بما يشمل تدريب الكوادر وتحديث البنية التنظيمية، كما أن مركزية القرار أضعفت مبادرات التنمية المحلية، إذ يتم اتخاذ القرارات غالباً بمعزل عن احتياجات الأقاليم ومن الجدير بالذكر أن الفساد الإداري المستشري يشكل عبءاً إضافية أمام نجاح أي نموذج حكم لا مركزي، كما أن انعدام الإحصائيات الدقيقة والخطط التنموية المتوازنة يجعل من الصعب تقييم احتياجات المناطق المختلفة على نحو علمي لذلك فإن نجاح الفيدرالية من الناحية الإدارية يتطلب خارطة طريق متدرجة تبدأ بالإصلاح المؤسسي، وبناء القدرات، وتعزيز اللامركزية في إطار قانوني واضح ومُلزم<sup>(1)</sup>، تجربة الإدارة المحلية وفق قانون رقم 59 لسنة 2012م، والتي حاولت منح البلديات صلاحيات موسعة، كشفت عن ضعف ملموس في جاهزية المؤسسات المحلية، سواء من حيث الموارد البشرية أو الأطر القانونية والإدارية، ما يعكس حجم التحديات التي تواجه تطبيق الفيدرالية في حال اعتمادها دون إعداد مؤسساتي مستدام، وعليه، يُعدّ تعزيز القدرات المؤسسية وتوفير الدعم الفني والمالي من الأولويات الأساسية، لضمان نجاح أي إصلاح فعال في هيكل الحكم<sup>(2)</sup>.

(1) مصطفى كريم طلال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 180.

(2) محفوظ تواتي، "إشكاليات تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا"، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد، جامعة الأسمرية، زليتن، 2023م، ص 495-499.

### ثالثاً: الإشكاليات الاقتصادية:

يمثل الجانب الاقتصادي أحد أكثر الجوانب حساسية عند مناقشة الفيدرالية في ليبيا، فالنفاوت الكبير في الموارد الطبيعية والبشرية بين الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) يُشكل أساساً للتوترات المستقبلية إذ تتمركز الثروة النفطية في شرق وجنوب البلاد، بينما تحتضن طرابلس البنية المصرفية والإدارية، مما يُثير تساؤلات حول العدالة في توزيع العائدات ويزداد تعقيد الوضع مع ضعف البنية التحتية الاقتصادية خارج العاصمة، وغياب رؤية تنموية عادلة تضمن التنمية الشاملة والمتوازنة، وإذا ما أقر النظام الفيدرالي دون ضمانات دستورية واضحة لتوزيع الثروة، فقد يؤدي ذلك إلى تعزيز النزعات الجهوية، لا إلى تعزيز التلاحم الوطني، كما أن غياب نظام مصرفي فاعل في الأقاليم، وتضارب السياسات النقدية والمالية بين الشرق والغرب في السنوات الأخيرة، يعكس هشاشة المنظومة الاقتصادية ويؤكد أن الانتقال إلى نظام فيدرالي يتطلب إعادة هيكلة اقتصادية ومؤسسية واسعة تسبق عملية التقسيم الإداري<sup>(1)</sup>.

### رابعاً: فرص النظام الفيدرالي في ليبيا:

رغم الإشكاليات السابقة، تبرز عدة فرص يمكن أن يوفرها النظام الفيدرالي إذا ما تم تبنيه في إطار رؤية وطنية متكاملة يمثل النظام الفيدرالي خياراً سياسياً يُطرح باستمرار في السياق الليبي، خاصة بعد الانقسام الحاد الذي أعقب عام 2011م، وتتمثل أهم فرص اعتماد الفيدرالية في ليبيا في كونها آلية مؤسسية لإعادة توزيع السلطة والموارد بما يعزز من الاستقرار السياسي والإداري، ويضمن تمثيلاً أكثر عدالة للمكونات المحلية، واحتواء النزعات الانفصالية من خلال إطار دستوري واضح:

1. الفيدرالية قد تُوفر فرصة لإنهاء المركزية المفرطة التي اتسم بها النظام السياسي الليبي، خاصة في عهد القذافي، حيث تركزت السلطة والثروة في العاصمة طرابلس، وهذا التمرکز ساهم في خلق شعور بالتهميش لدى بعض المناطق، لا سيما إقليم برقة في الشرق وفزان في الجنوب، فإن توزيع السلطات

(1) صلاح رجب الأسمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ص 165.

- التنفيذية والتشريعية والمالية عبر أقاليم محددة قد يُسهم في إعادة التوازن داخل الدولة.
2. يمكن للنظام الفيدرالي أن يشكّل إطاراً قانونياً يُنظم العلاقة بين المركز والأقاليم، ويمنح المجتمعات المحلية قدرة على إدارة شؤونها وفقاً لأولوياتها التنموية والثقافية، وهذا يفتح الباب أمام تعزيز الحكم المحلي واللامركزية، مما يُقلل من حدة الصراعات حول السلطة ويزيد من كفاءة تقديم الخدمات.
3. الفيدرالية قد تُوفر مظلة جامعة للمصالحة الوطنية، من خلال تمكين كل إقليم من ممارسة الحكم الذاتي ضمن وحدة الدولة، ما يعزز الشعور بالمشاركة والعدالة، ويمكن لهذا النموذج أن يُعيد الثقة في الدولة، خصوصاً إذا صُمم على أساس التوازن الديمغرافي والجغرافي والاقتصادي.
4. النظام الفيدرالي يُعد خياراً جذاباً في ظل غياب توافق حول سلطة مركزية موحدة، وفي هذا السياق يُشكل خيار الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) أحد النماذج المطروحة، كما جاء في مقترح نائب رئيس المجلس الرئاسي موسى الكوني، والذي يرى أن منح كل إقليم مجلساً تشريعياً خاصاً يُسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والإداري، وضمان عدالة توزيع الموارد.
5. في ظل التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في ليبيا، فإن النظام الفيدرالي، إذا جاء نتيجة توافق داخلي واستفتاء شعبي، قد يُفشل محاولات فرض حلول خارجية أو مخططات لتقسيم البلاد، بل يمكن أن يكون أداة للحفاظ على وحدة ليبيا من خلال تنظيم، الاختلاف بدلاً من تركه يتفاقم في غياب مؤسسات دستورية ضمن مسار دستوري متفق عليه<sup>(1)</sup>، وسوف يتم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب: **(المطلب الأول)** الفدرالية في ليبيا نظرة من داخل المكون الاجتماعي والقبلي، **(المطلب الثاني)** علاقة الفدرالية بالوحدة الوطنية وتحديات الانقسام في ليبيا، **(المطلب الثالث)** النظام الفدرالي وعوامل النجاح والفشل في ليبيا.

(1) صلاح رجب الأسمر عبدالعزيز، المرجع السابق ذكره، ص 165.

## المطلب الأول:

### الفدرالية في ليبيا نظرة من داخل (المكون الاجتماعي، والقبلي)

تعدّ الدعوات إلى الفدرالية في ليبيا تعبيرًا عن تفاعل معقد بين العوامل الاجتماعية والتاريخية والقبليّة، لا سيما في أقاليم برقة وفرن، التي شهدت شعورًا متزايدًا بالتهميش بعد إلغاء النظام الفدرالي عام 1963م ويُعزى هذا الشعور إلى المركزية المفرطة التي اتسم بها نظام الحكم في ليبيا خلال العقود التالية، خاصة في ظل حكم القذافي، حيث همّشت الهياكل التقليدية والمناطق البعيدة ومن أبرز الأصوات التي اعتبرت إلغاء الفدرالية "خدعة تاريخية"، مؤكّداً أن الوحدة الوطنية كما فُرضت عام 1963م لم تحقق المساواة، بل عمّقت الإقصاء الإداري والسياسي للمكونات الاجتماعية في شرق البلاد، وأن الوحدة الحقيقية تأسست في 1951م بإقرار الفدرالية، وقد اعتبر أن ربط الفدرالية بالانفصال أمر غير منطقي بل يعكس تجاهلاً للمطالب المشروعة بالتوزيع العادل للسلطة والثروة. في المقابل، يرى بعض السياسيين أن هذه المطالب ليست إلا ردّ فعل على إخفاقات الإدارة المركزية، حيث وصف عضو المؤتمر الوطني العام أحمد لنقي الحديث عن الانفصال بـ«الفرقات الإعلامية»، مؤكّداً وحدة ليبيا الجغرافية والاجتماعية من جانبه، أشار المؤرخ فرج نجم إلى أن الفدرالية كنظام ليست غريبة عن التجربة الإسلامية أو الدولية لكنها في الحالة الليبية لا تجد أرضية اجتماعية متماسكة، واعتبر الداعين لها «أصواتاً نشازاً» لا تمثل التيار الوطني العام، وتعكس هذه الآراء تنوعاً في المواقف داخل المكوّن الاجتماعي الليبي حيث يرى البعض في الفدرالية وسيلة لتحقيق التوازن والعدالة، بينما يراها آخرون تهديداً للوحدة الوطنية،<sup>(1)</sup> تنقسم مواقف الليبيين على الصعيدين الاجتماعي والقبلي بين تيارين رئيسيين: الأول يرى في الفيدرالية خياراً ممكناً لتحقيق العدالة والتوازن في توزيع الموارد والسلطات، بينما ينظر إليها الآخر كتهديد مباشر للوحدة

(1) الجزيرة، (2013، 26 أبريل)، الفيدرالية ليبيا بين الرافدين والمؤيدون، موقع الجزيرة. الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/2013/4/26>

الوطنية وتماسك الدولة، ويبدو أن جوهر هذا الانقسام لا يكمن في شكل الدولة بحد ذاته، بل في غياب العدالة الإدارية والإنصاف في توزيع الصلاحيات والخدمات، وهو ما يشكّل الجذر الحقيقي لهذا الخلاف طرح الفيدرالية في ليبيا اليوم ليس فقط كخيار سياسي أو دستوري، بل كمطلب اجتماعي يتغذى على شعور متراكم بالتهميش والغبن الجهوي والطبقي، خاصة في إقليم برقة، ويكشف مشهد التدشينات العمرانية في بنغازي بقيادة حفتر وحكومة البرلمان، عن رغبة معلنة في فرض أمر واقع فيدرالي يتجاوز سلطة المركز، كما وثق تقرير مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية (9 يناير 2024م)، وهذا التوجه يعكس تموضع نخب محلية تمتلك أدوات القوة والموارد، وتسعى لإعادة إنتاج سلطة إقليمية مغلقة على ذاتها دون إشراك حقيقي لبقية المكونات المجتمعية، لا سيما أبناء فزان الذين لا يملكون أدوات التأثير ولا صوتاً فاعلاً في معادلة تقاسم السلطة والثروة، ومع تصاعد الاحتفاء بالهوية المحلية، كما في إعلان بنغازي عاصمة للثقافة الإسلامية يتعزز خطاب مناطقي يهيئ الرأي العام لتقبل الفيدرالية، لكن وفق نموذج تتحكم فيه نخب عسكرية واقتصادية بعيداً عن مفاهيم العدالة والمواطنة ويخشى أن تتحول الفيدرالية من وسيلة لتحقيق التوازن، إلى أداة لتكريس الانقسام الطبقي داخل الأقاليم ذاتها مما يفرغها من مضمونها الديمقراطي، لذلك فإن أي حديث عن فيدرالية عادلة يجب أن يُبنى على شراكة اجتماعية حقيقية، تضمن تمثيل المهمشين وتوزيع الموارد وفق مبادئ العدالة الاجتماعية، لا على حساب وحدة الدولة أو كرامة المواطن<sup>(1)</sup>، وفي هذا السياق سنعالج عددًا من المحاور وهي كالاتي:

### أولاً: الموروث القبلي والجهوي وأثره على تصورات الدولة تاريخياً:

ارتبطت بنية المجتمع الليبي بتركيبة قبلية واضحة، ساهمت في تشكيل ملامح الولاء والانتماء على حساب بناء هوية وطنية جامعة، وقد تعمق هذا النمط خلال الفترات المختلفة من تاريخ ليبيا، حيث

---

(1) مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، (2024م، 9 يناير). مساع لتكريس فكرة التقسيم بين الليبيين، موقع روابط تم الاسترجاع من: <https://rawabetcenter.com/archives/170188>

شكّلت القبيلة الإطار الأساسي للعلاقات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك التوظيف العام، توزيع الثروة، والتمثيل السياسي، ومع أن الدولة الليبية الحديثة بُنيت على نموذج مركزي، إلا أن هذا البناء لم يستطع أن يتجاوز الواقع القبلي والجهوي الذي ظل حاضراً بقوة في كل المحطات<sup>(1)</sup>.

وقد استثمرت الأنظمة المتعاقبة، وخصوصاً نظام القذافي، هذه البنية لتعزيز سلطتها، حيث تم التعامل مع القبائل من منظور زبائني، عبر منح الامتيازات لبعضها وتهميش أخرى، مما أدى إلى تعميق التناقضات والانقسامات داخل المجتمع الليبي، وبمجرد انهيار الدولة المركزية بعد 2011م، عادت القبيلة لتلعب دوراً محورياً في تشكيل التحالفات السياسية والنزاعات المسلحة<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: التفاوت الطبقي والاقتصادي بين المركز والأطراف:

عانت ليبيا من تفاوت صارخ في توزيع الثروة، ولا سيما تلك المتأتية من عوائد النفط، التي أصبحت منذ ستينيات القرن الماضي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وقد أسهم تركيز الإنفاق الحكومي والاستثمارات التنموية في مناطق الغرب، وبشكل خاص في العاصمة طرابلس، في تعميق مشاعر التهميش والإقصاء لدى سكان الشرق والجنوب، ونتيجة لذلك، برزت المطالب الفدرالية في هذه المناطق كآلية لاستعادة حقوقها في الثروة الوطنية، وتحقيق نوع من التوازن في توزيع الموارد ويلاحظ أن هذا التهميش لم يكن اقتصادياً فحسب، بل ترافق مع ضعف في البنية التحتية، وتدني جودة الخدمات الأساسية، وغياب التمثيل العادل في مؤسسات الدولة، كما أدى غياب الشفافية والعدالة في إدارة عوائد النفط إلى تفاقم الاحتقان الاجتماعي، وإضعاف شعور الانتماء الوطني في بعض المناطق، وفي ظل هذا السياق، أصبحت الدعوة إلى الفدرالية تعبيراً عن رفض للسياسات المركزية، ومحاولة لإعادة هيكلة

---

(1) زايد عبد الله مصباح، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا"، المستقبل العربي، العدد 403 (أيلول/سبتمبر 2013م)، ص 69.

(2) يوسف عالم عبد العالي، "العوامل الداخلية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 1 (2021م)، ص 131.

العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي<sup>(1)</sup>.

وساهمت هذه الفوارق الطبقية في خلق حالة من الامتعاض الاجتماعي، خاصة في فئة الشباب والمهمشين، الذين يرون أن النظام المركزي أخفق في تقديم الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل والتنمية المتوازنة، كما أن طبيعة الاقتصاد الريعي الليبي، المبني على توزيع الريع وليس على الإنتاج كرسَتْ نمطاً من الزبانية والاعتماد على الدولة، الأمر الذي حرم المجتمعات المحلية من فرص تطوير اقتصاداتها المحلية بشكل مستقل وزاد من هشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات وزاد من ضعف التنمية المحلية<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: صعود الهويات الثقافية المهمشة كمحرك للمطالبة بالتعددية:

منذ عام 2011م، ظهرت إلى السطح مطالب المكونات الثقافية غير العربية، مثل الأمازيغ، التبو، والطوارق، والذين عبّروا عن رغبتهم في الاعتراف بحقوقهم اللغوية والثقافية والدينية، وقد اعتبر العديد من ممثلي هذه المكونات أن النموذج المركزي لم يكن منصفاً في التعامل مع خصوصياتهم الثقافية، بل ساهم في تهميشهم لعقود من الزمن، وفي هذا السياق، أصبح النظام الفدرالي خياراً مفضلاً لهذه الجماعات، باعتباره يسمح بقدر أكبر من الحكم الذاتي وضمان الحقوق الثقافية ضمن إطار الدولة فمثلاً، طالب الأمازيغ بإدراج لغتهم ضمن الدستور كلغة رسمية، وبالاعتراف بحقوقهم في التمثيل السياسي ولا تتفصل هذه المطالب عن السياق العام لإعادة بناء الدولة الليبية بعد عام 2011م، حيث برزت إشكالية الهوية الوطنية وإدارة التعدد الثقافي بوصفها من أبرز التحديات السياسية والدستورية، كما تعكس هذه المطالب ضعف آليات الإدماج الوطني، وغياب سياسات عامة قادرة على استيعاب التنوع الثقافي ضمن

---

(1) خالد محمد بن عمور، "عناصر الضعف الجيوبوليتيكية وأثرها على كيان الدولة الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة أبحاث - جامعة سرت، العدد 13 (مارس 2019م)، ص 240.

(2) يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، المستقبل العربي، العدد 428 (كانون الثاني/يناير 2015م)، ص 18

مشروع وطني جامع وعليه، فإن استمرار تجاهل هذه القضايا قد يفضي إلى تعميق الانقسامات المجتمعية، في حين يمكن أن يسهم الاعتراف المنظم بالتعدد الثقافي في تعزيز الاستقرار والوحدة الوطنية على المدى البعيد (1).

#### رابعاً: تفكك الثقافة السياسية كعقبة أمام بناء الدولة المركزية.:

خلال حكم القذافي، تمت محاربة كل أشكال العمل السياسي المنظم، مثل الأحزاب والمجتمع المدني، وتم تفكيك المؤسسات لصالح ما أطلق عليه "سلطة الشعب"، وقد أدى هذا التدمير الممنهج إلى إضعاف الثقافة السياسية لدى الأفراد، وتحويل الولاء السياسي من الدولة إلى القبيلة أو الجهة وهكذا، تم خلق جيل من المواطنين يفتقر إلى مفاهيم المواطنة، والمشاركة، والمؤسسات، ما جعل المجتمع مهياً أكثر لتقبل الطروحات اللامركزية والفرديية بعد سقوط النظام (2).

غياب التربية السياسية، وسيادة ثقافة الطاعة والانقياد، أضعف قدرة المجتمع الليبي على بلورة عقد اجتماعي متماسك قائم على المشاركة والمسؤولية، وعليه فإن المطلب الفدرالي لا يُعبر فقط عن تفاعل مع الواقع الجهوي، بل يعكس أيضاً غياب ثقافة سياسية وطنية جامعة تؤمن بالدولة المركزية كإطار مشترك، و يُنظر إلى الفيدرالية في هذا السياق، كأداة لتحقيق التوازن والمساواة في توزيع السلطة والثروة، وليس كمقدمة لتفكيك الدولة أو تقسيمها غير أن السياق السياسي والاجتماعي المعقد، الذي يتسم بتنامي العصبية الجهوية والقبلية، يشكّل تحدياً حقيقياً أمام تبني نموذج فدرالي دون توافق وطني واسع وشامل، وقد ساهمت ثورة فبراير ضد نظام القذافي، رغم شعاراتها الوطنية الجامعة، في إعادة إنتاج أشكال من التمايز المناطقي والاصطفافات المحلية، مما أفرز مطالب بإعادة هيكلة البلاد إدارياً على أسس جديدة، تتجاوز التقسيم التاريخي الثلاثي (برقة، طرابلس، فزان)، وتستند إلى معايير سكانية

(1) عبد الله، "الحراك الأمازيغي وديناميات الحياة السياسية الليبية: بين إمكانات التكيف وأزمة الاندماج الوطني"، مجلة سياسات عربية، المجلد 11، العدد 63 (تموز/يوليو 2023م)، ص 20.

(2) الفيتوري صالح السعي، "الثقافة السياسية في المجتمع الليبي"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135 (2013م)، ص 191.

وتتموية أكثر عدالة إن غياب مشروع وطني يوازن بين الوحدة والتنوع، وبين المركزية واللامركزية، يجعل أي طرح فدرالي عرضة للتسييس والاستقطاب، بدل أن يكون مدخلاً للإصلاح وبناء الدول ومن دون بناء مؤسسات قوية محايدة، تتمتع بشرعية وطنية، تبقى الفيدرالية خياراً محفوفاً بالمخاطر أكثر من كونه فرصة كما أن الخطاب الإعلامي والسياسي السائد لا يزال يغذي الانقسام بدل أن يدفع نحو التوافق ولعل تجاوز هذه العقبات يتطلب إعادة صياغة مفهوم المواطنة، وتفعيل آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الشاملة لضمان بيئة ملائمة لأي نموذج حكم مستقبلي<sup>(1)</sup>.

#### خامساً: الفيدرالية بين الاستجابة للمطالب ومخاطر الانقسام:

من الناحية النظرية، تمثل الفيدرالية أحد الحلول الممكنة لإدارة التنوع وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية، وهي معتمدة في دول عديدة ذات تركيبة معقدة (كالهند وسويسرا وبلجيكا)، إلا أن تطبيقها في ليبيا يواجه تحديات حقيقية، من أبرزها ضعف المؤسسات، واستمرار النزاعات المسلحة، وغياب الثقة بين المكونات الاجتماعية كما أن الخشية من أن تتحول الفيدرالية إلى شكل من المحاصصة المناطقية والقبلية، قد تعيد إنتاج الانقسامات بدل حلها ولهذا، فإن أي انتقال نحو الفيدرالية ينبغي أن يكون ضمن مشروع وطني جامع، يعيد بناء المؤسسات ويعزز المواطنة، ويضمن توزيعاً عادلاً للثروة دون المساس بوحدة الدولة<sup>(2)</sup>، وفي إطار النقاش الدائر حول مستقبل النظام السياسي في ليبيا، يُنظر إلى خيار الفيدرالية باعتباره أحد النماذج الإدارية القادرة على معالجة اختلالات توزيع السلطة والثروة بين الأقاليم المختلفة ويستند هذا الطرح إلى حقيقة التفاوت التنموي والجغرافي بين المناطق الليبية، وما ترتب عليه من شعور متزايد بعدم العدالة في إدارة الموارد العامة ومن هذا المنظور، يرى عدد من الفاعلين السياسيين، من

---

(1) سليم ناصر بركات، "الثقافة السياسية: مفهوم وممارسة"، مجلة الموقف الأدبي، العدد 106 (تشرين الأول/أكتوبر 2001م)، ص 5.

(2) محمد عبد الحفيظ المهدي، "أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية 2011م"، مجلة شؤون عربية، العدد 162 (صيف 2015م)، ص 178.

بينهم السنوسي إسماعيل، أن اعتماد نظام فيدرالي قد يسهم في تعزيز مبدأ العدالة التوزيعية، من خلال منح الأقاليم صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها المحلية، بما يحد من مركزية القرار ويقلل من حدة التوترات السياسية الناتجة عن التهميش أو ضعف التمثيل كما يُطرح هذا النموذج باعتباره آلية محتملة لتعزيز الاستقرار السياسي، إذ يمكن أن يتيح إعادة بناء العلاقة بين المركز والأطراف على أسس تعاقدية أكثر توازناً، بما ينعكس إيجاباً على عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع، ومع ذلك، فإن نجاح هذا الخيار يظل مرهوناً بوجود إطار دستوري واضح يحدد بدقة توزيع الاختصاصات، ويضمن وحدة الدولة مع احترام الخصوصيات المحلية، وفي المقابل، يشير بعض المسؤولين، مثل موسى الكوني، إلى صيغ بديلة تقوم على اللامركزية الموسعة أو نظام الأقاليم، وهو ما يعكس أن النقاش حول الفيدرالية في ليبيا لا يزال مفتوحاً ويخضع لتجاذبات سياسية ومؤسسية متعددة.<sup>(1)</sup>

#### سادساً: الخلفية التاريخية والاجتماعية للموقف من الفيدرالية:

عرفت ليبيا نظاماً فيدرالياً قصير الأمد بين عامي 1951م و1963م، جاء نتيجة لتوافقات داخلية وضغوط خارجية فرضتها التوازنات الإقليمية والدولية، وقد مثل هذا النظام محاولة توفيقية لتفادي الانقسام وتحقيق قدر من العدالة بين الأقاليم الثلاثة: برقة وطرابلس ووزان، إلا أن التطبيق العملي للفيدرالية أفرز جملة من التحديات البنوية والإدارية، من بينها ازدواجية السلطات وتعدد الحكومات والبرلمانات، مما أدى إلى تضخم بيروقراطي وتكلفة مالية مرتفعة وفي ظل ظهور النفط كعنصر توحيد قوي، وتزايد الدعوات لتبسيط الهياكل الإدارية، تم إلغاء الفيدرالية عام 1963م، لصالح نظام وحدوي موحد تحت اسم "المملكة الليبية"، وهذا التحول ارتكز على تصوّر مفاده أن الإدارة المركزية ستكون أكثر فاعلية في إدارة الموارد وتحقيق التنمية المتوازنة، ومع ذلك بقيت بعض التوترات الجهوية قائمة، ما عكس هشاشة الروابط

(1) ليبيا على مفترق طرق: هل تنفذ الفيدرالية الدولة؟"، 3 مارس 2025، الرابط متاح

<https://gpluss.com/2025/03/03/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89->

الوطنية وضعف اندماج بعض المناطق في مشروع الدولة وقد ساهم تقليص استقلالية الأقاليم في تعزيز سلطة المركز، لكنه بالمقابل قلل من فرص المشاركة السياسية الواسعة كما أن هذا الإلغاء لم يُرافقه إصلاح مؤسسي عميق، مما ترك آثارًا هيكلية على العلاقة بين الدولة والمجتمع استمرت لعقود<sup>(1)</sup>.

إلا أن إلغاء الفيدرالية لم يؤدي إلى تجاوز المركزية، بل زاد من تعميقها، فقد هيمنت الدولة المركزية على مفاصل الحياة السياسية والإدارية، لا سيما في مرحلة القذافي، حيث تم تجفيف مصادر العمل السياسي المستقل، واعتمد النظام على القبلية والجهوية كوسائل لضمان الولاء، أفرز ذلك شعورًا متناميًا بالتهميش، خصوصًا في شرق البلاد، وأدى إلى تنامي المطالب بإعادة النظر في هيكل الدولة، وقد برزت هذه المطالب بعد 2011 م بشكل أكثر وضوحًا، مدفوعة بتراجع مؤسسات الدولة، وغياب العدالة في توزيع الثروة والسلطة، واستمرار التفاوت التنموي بين الأقاليم يرتبط المطالب الفيدرالي اليوم بشعور راسخ بالتهميش الجغرافي والاقتصادي، خاصة في إقليم برقة، حيث يُنظر إلى الفيدرالية كأداة لتحقيق التوازن والمساواة، وليس كمقدمة للتقسيم غير أن السياق السياسي والاجتماعي المعقد، الذي يتميز بتنامي العصبية الجهوية والقبلية، يشكّل تحديًا فعليًا أمام تبني هذا النموذج دون توافق وطني، وقد ساهمت الثورة ضد القذافي، رغم طابعها الوطني، في إعادة إنتاج أشكال من التمايز والاصطفاف المناطقي، ما أفرز دعوات قوية ومنتزعة لإعادة تقسيم البلاد إلى أقاليم تتجاوز الثلاثة التاريخية المعروفة والمعتمدة رسميًا على المستوى الوطني<sup>(2)</sup>.

من جهة أخرى، يُنظر إلى الفيدرالية من قبل أطراف عدة من داخل المجلس الانتقالي وغيره كتهديد للوحدة الوطنية أو كذريعة لقوى انفصالية أو حتى أجنادات خارجية، خصوصًا مع غموض الموقف الدستوري من شكل الدولة في المقابل، لا يزال غياب مشروع وطني جامع، وضعف القيادة السياسية

---

(1) صلاح الفرجاني، المرجع سابق، ص 57-55.

(2) عبيد، منى حسين، مرجع سبق ذكرها، ص 123 - 125.

وتراجع مؤسسات الدولة، كلها عوامل تدفع نحو مزيد من الاستقطاب حول هذا المفهوم، إن ما تحتاجه ليبيا في هذه المرحلة هو نقاش وطني شامل، ينطلق من توافق على أسس الدولة الحديثة، ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية دون أن يتحول إلى صراع هوياتي أو مناطقي، فالفيدرالية إن طُرحت يجب أن تُفهم كآلية لتحقيق التنمية المتوازنة وتعزيز الهوية الوطنية، لا كمدخل للتفكك، على أن يسبقها توافق شامل حول مبادئ الدولة والدستور<sup>(1)</sup>، ويشير المقال إلى أن الأزمة الليبية بعد 2011م، ليست مجرد صراع سياسي بل هي انعكاس لتوترات عميقة في البنية الاجتماعية والطبقية، تبرز الطبقات والمكونات الاجتماعية المختلفة، خاصة المناطق الشرقية والغربية، في الصراع حول السلطة والموارد مما يعزز مطالب الفيدرالية كآلية لإدارة التنوع الجغرافي والاجتماعي ومع ذلك، فإن الفيدرالية في ظل الانقسامات السياسية الراهنة تحمل مخاطر تفكيك الوحدة الوطنية، خاصة عندما تُستخدم من قبل نخب إقليمية وأطراف مسلحة لتعزيز مكاسبها على حساب المصلحة العامة، يبرز التحدي الأكبر في كيفية صياغة فيدرالية عادلة تضمن مشاركة مجتمعية حقيقية وتوزيع عادل للثروات، دون الانزلاق إلى الانقسام السياسي، والاجتماعي، الذي يزيد من هشاشة الدولة فشل المؤسسات المركزية وتداخل المصالح الطبقية والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تعميق الانقسامات، مما يجعل الوحدة الوطنية رهينة جهود المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وهما المفتاح لتجاوز الانقسام وبناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة<sup>(2)</sup>، يرى بعض الباحثين أن إعادة بناء الدولة الليبية يتطلب معالجة شاملة لجذور الصراع، من خلال تسوية سياسية عادلة تضمن إشراك مختلف الأطراف والمكونات الاجتماعية، مع إعادة هيكلة مؤسسات الدولة على أسس توافقية، وفي هذا السياق، يؤكد زاهي المغيربي أن الدولة الليبية لا يمكن إعادة بنائها دون تسوية

---

(1) الفيدرالية وأزمة نظام الحكم في ليبيا». (2016)، عين ليبيا، تم الاسترجاع من: <https://www.eanlibya.com/>...

(2) يوسف محمد الصواني، بناء الدولة في ليبيا وتحديات الصراع ما بعد القذافي، بوابة الشروق. تاريخ النشر: 23 نوفمبر

2020م. متاح على - <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23112020&id=0a9f5b21>

cf79-4a48-8ed4-8d6d233ee4f8

سياسية شاملة، تأخذ في الاعتبار التعددية الاجتماعية والجهوية وتؤسس لنظام حكم تشاركي يضمن التمثيل والاندماج ويرتبط هذا الطرح بضرورة بعقد الاجتماعي جديد يعبر عن إرادة جميع<sup>(1)</sup>، وعلى الرغم من أن المناداة بالفيدرالية تتردد في خطاب بعض النخب السياسية، وقد ساهمت التجربة التاريخية وما رافقها من إخفاقات في صياغة هذا التصور السلبي، كما أن الذاكرة الجماعية في مناطق الجنوب والشرق تختزن شعورًا بالتهميش دفع ببعض القوى إلى المطالبة بإعادة النظر في شكل الدولة في المقابل، يرى البعض أن الفيدرالية قد تمثل إطارًا توافقيًا يضمن توزيعًا أكثر عدالة للموارد، وتمثيلًا متوازنًا في المؤسسات السيادية، خصوصًا في ظل فشل النماذج المركزية في تحقيق التنمية الشاملة، وهو ما يطرح تساؤلات حقيقية حول جدوى العودة إلى الصيغ القديمة، في ضوء تعقيدات الواقع الليبي وتحديات بناء الدولة بعد الثورة إذ تتطلب أي عودة جادة للفيدرالية وجود بيئة قانونية مستقرة، ودستور توافقي، ومؤسسات قادرة على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والحوكمة المحلية، وهو ما لا يتوفر بعد في المشهد الليبي الراهن فالانقسام السياسي، وتعدد مراكز النفوذ، وغياب الثقة بين المكونات الجهوية، جميعها تمثل تحديات أمام إعادة إحياء النموذج الفيدرالي بصورة فعالة، إن النقاش حول الفيدرالية لا يمكن فصله عن سؤال أعمق يتعلق بطبيعة الدولة التي يريدها الليبيون هل هي دولة موحدة بمركز قوي، أم دولة لامركزية تعطي صلاحيات واسعة للمناطق، أم نموذج فيدرالي يوازن بين السيادة الوطنية والحكم المحلي، إن الإجابة عن هذا السؤال تظل رهينة بتطور العملية السياسية وصياغة عقد اجتماعي جديد يعكس تطلعات جميع الليبيين<sup>(2)</sup>.

---

(1) زاهي المغربي، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا: التحديات والفرص"، ضمن: الدولة في الوطن العربي: إشكاليات البناء والاندماج، تحرير: على الدين هلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018م)، ص 450.

(2) زياد عقل، "الفيدرالية في ليبيا: بين الشرعية والمناورة السياسية". مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2 أبريل 2012م رابط دائم: <https://acpss.ahram.org.eg/News/5292.aspx>

## المطلب الثاني:

### علاقة الفيدرالية بالوحدة الوطنية وتحديات الانقسام في ليبيا

تُعد إشكالية الوحدة الوطنية في ليبيا من أبرز التحديات التي تواجه مساعي إعادة بناء الدولة بعد سقوط نظام القذافي، فقد كشفت السنوات التي تلت عام 2011م، عن هشاشة التماسك الوطني، في ظل تصاعد الخطاب الجهوي، وتزايد النزعة إلى الانكفاء المحلي، وعودة الانتماءات القبلية والمناطقية كأطر بديلة عن الدولة المركزية، وفي هذا السياق، ظهرت الدعوات إلى اعتماد النظام الفيدرالي كخيار لإعادة التوازن بين مختلف المناطق، وتقليص هيمنة المركز، خاصةً في ظل شعور التهميش الذي تعانيه مناطق الشرق والجنوب، تشير دراسة أعدها الباحثان كريم مزران ومحمد الجرح، عن مركز رفيق الحريري التابع للمجلس الأطلسي، إلى أن الفيدرالية الجديدة قد تمثل إطاراً مؤسسياً قادراً على تخفيف حدة الانقسام، إذا ما طُبقت بطريقة تضمن اللامركزية الإدارية دون المساس بوحدة الدولة، وتزداد أهمية التمييز بين الفيدرالية كتصور سياسي يحمل خطر الانفصال، وبين اللامركزية الإدارية كخيار إصلاحي يعزز كفاءة الإدارة ويضمن توزيع السلطة، فكما يرى الباحث ميلاد الحراشي، فإن جوهر الإشكال لا يرتبط برغبة في تقويض الوحدة الوطنية، بل يتوق مشروع لمناطق مهمشة إلى عدالة توزيع الموارد وتحقيق حكومة محلية الفعالة ويضيف الحراشي أن إخفاق نماذج المركزية المفرطة، خصوصاً إبان حكم "اللجان الشعبية"، أسهم في تشكل أراضية اجتماعية للمطالبة بفك الارتباط مع العاصمة في المسائل الخدمية، وهو ما لا يعني بالضرورة السعي للانفصال، بل تصحيح مسار الدولة المركزية نحو التشاركية المحلية<sup>(1)</sup>.

ويذهب الباحثان إلى أن أحد الأسباب الرئيسية وراء تعثر بناء الدولة بعد الثورة هو غياب الثقة بين الأقاليم الليبية، خصوصاً الشرق الليبي الذي يشعر بأنه ظلّ مهمشاً لعقود في ظل نظام مركزي

---

(1) ميلاد الحراشي، "جدل الفيدرالية في ليبيا بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية"، عين ليبيا، 30 نوفمبر 2012 موقع عين ليبيا تم الاطلاع عليه في 29 أكتوبر 2025م من: <https://www.eanlibya.com>

شديد التمرکز في طرابلس، سواء في عهد المملكة أو لاحقاً في ظل حكم القذافي وفي هذا الإطار، تُطرح الفيدرالية ليس تعبر كمدخل للانفصال، بل كوسيلة لإعادة توزيع السلطات بشكل يضمن مشاركة أوسع في القرار السياسي وتحقيق عدالة في تخصيص الموارد والخدمات، والاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي بين مناطق البلاد، وقد تكون الفيدرالية قادرة على تعزيز الوحدة الوطنية من خلال إرساء قواعد جديدة للمشاركة، وإشراك الأطراف كافة في صياغة السياسات العامة، بما يقلل من فرص الإقصاء والتهميش ومع ذلك، لا تغيب التحديات عن هذا الطرح، إذ تُواجه الفيدرالية برفض من أطراف داخلية وخارجية تخشى من أن تؤدي إلى تقسيم البلاد، لا سيما في ظل التوزيع غير المتكافئ للثروات، وهيمنة إقليم برقة على معظم احتياطات النفط، وكما أن غياب مؤسسات سياسية قوية وضعف الثقافة الدستورية والمواطنة يُعقدان من إمكانية تنفيذ نموذج فيدرالي متوازن، بناءً عليه فإن العلاقة بين الفيدرالية والوحدة الوطنية في ليبيا تظل علاقة مركبة، يتوقف نجاحها على توفر الإرادة السياسية، والتوافق على دستور يضمن وحدة الدولة ضمن نظام لامركزي مرن، يعالج جذور الانقسام التاريخي، ويعيد الثقة بين المركز والأطراف ومن هنا فإن الفيدرالية قد لا تكون تهديداً للوحدة، بل وسيلة للحفاظ عليها، شريطة أن تُصمم بما يراعي خصوصية السياق الليبي وتنوعه الاجتماعي والجغرافي<sup>(1)</sup>، وفي نفس السياق تطرح الدعوات المتزايدة إلى الفيدرالية في ليبيا إشكالية عميقة تتعلق بمدى قدرتها على تعزيز الوحدة الوطنية، أو ما إذا كانت تمثل تهديداً مباشراً لتماسك الدولة، فبعد سقوط نظام القذافي، شهدت البلاد حالة من الانقسام الجهوي وصراع على الموارد، ما دفع بعض الأطراف إلى المطالبة بالفيدرالية كوسيلة لتأمين مصالحها السياسية والاقتصادية، وترى بعض التحليلات أن الفيدرالية قد تمثل إطاراً لإعادة توزيع السلطة والثروة بشكل أكثر عدالة، وهو ما قد يعزز الثقة بين المكونات الجهوية ويساعد في تحقيق استقرار سياسي نسبي، إذ تشير دراسة لمركز رفيق الحريري إلى أن نظاماً فيدرالياً مرناً يقوم على اللامركزية التنفيذية ضمن وحدة الدولة،

---

(1) دراسة مركز رفيق الحريري (2014م) حول "الفيدرالية الجديدة في ليبيا"، المرجع السابق.

يمكن أن يوفر آلية دستورية للتقاسم العادل للموارد والسلطات، ويحد من الشعور بالتهميش في مناطق مثل برقة وفزان، ويُعتقد أن الفيدرالية قد تُسهم في تقوية المؤسسات المحلية، وتمكين المناطق من تطوير ذاتها بعيداً عن احتكار العاصمة للسلطة لكن في المقابل، تُبرز بعض الدراسات الأكاديمية مخاطر واضحة لهذا النموذج إذا طُبّق في ظل غياب دولة مركزية قوية، وضعف المؤسسات، وانتشار السلاح ففي دراسة للجغرافية السياسية أعدتها زينب عبد العال، تؤكد الباحثة أن الفيدرالية في الحالة الليبية كثيراً ما تُطرح كـ "ذريعة للاستئثار بموارد الدولة"، خاصة في ظل ما تتمتع به برقة من حصة كبيرة في الاحتياطي النفطي، وما تملكه فزان من موانئ ومصادر طبيعية، وتحذر الدراسة من تحول الأقاليم الليبية إلى "جزر معزولة" تتسحب كل منها إلى مناطق نفوذها ما يقود فعلياً إلى تفكيك الدولة وما بين الطرحين يبدو أن نجاح الفيدرالية في تعزيز الوحدة الوطنية مشروط بوجود رؤية دستورية واضحة، وإرادة سياسية تضمن العدالة في التوزيع، ومؤسسات مركزية تراقب وتتسق دون احتكار، أما في ظل استمرار الفوضى فقد تتحول الفيدرالية إلى أداة لتقسيم فعلي، تغذيها الصراعات المسلحة والتنافس على الثروات ومن ثم فإن المسألة لا تتعلق فقط بشكل الدولة، بل بقدرتها على إدارة التنوع وضبطه ضمن إطار مؤسسي متماسك<sup>(1)</sup>، وهناك طرح آخر يري ان تلعب الفيدرالية واللامركزية دوراً محورياً في تعزيز الوحدة الوطنية والتقليل من تحديات الانقسام السياسي، والاجتماعي في ليبيا خاصة في ظل التوترات والصراعات التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، حيث يؤكد تقرير "رؤية قائمة على الحقوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا" الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على أهمية بناء نظام حكم محلي قوي، ولامركزي يركز على مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان لضمان توزيع عادل للسلطات والموارد بين المركز والأقاليم إن تطبيق اللامركزية ضمن إطار فيدرالي

---

(1) زينب عبد العال سيد رمضان، "أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب - جامعة بورسعيد، العدد 25، الجزء الثاني، يوليو 2022، ص115.

يسهم في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة بين المناطق المختلفة، ما يقلل من الإحساس بالتهميش ويعزز المشاركة السياسية والاجتماعية لكافة المكونات المحلية، ويشير التقرير إلى أن اللامركزية تمكّن الجهات المحلية من إدارة شؤونها بشكل أكثر فعالية، وتضعها في موقع القرار مما يسهم في تحسين تقديم الخدمات وتنمية القدرات المحلية، وهو ما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحد من النزاعات علاوة على ذلك، يؤكد التقرير على ضرورة وجود إطار قانوني، وتنظيمي واضح ينظم العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، ويضمن الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد والثروات الطبيعية مع إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عمليات الرقابة والمساءلة، وذلك لتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف وبناءً على ذلك، يمثل تبني النظام الفيدرالي واللامركزي خيارًا استراتيجيًا مناسبًا لليبيا، يمكن من خلاله معالجة جذور الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتحقيق التكامل الوطني عبر بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على إدارة التنوع والاختلاف، مع الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة الوطنية والتنمية والمستدامة<sup>(1)</sup>، شهدت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي حالة من الانقسام السياسي والاجتماعي الحاد، حيث تعيش البلاد بين دعاة الفيدرالية ومعارضها وسط صراع على السلطة والثروة بين القبائل والمناطق، هذه الأزمة تبرز بشكل خاص في الشرق الليبي (إقليم برقة)، الذي يشكو من التهميش ويطالب بنصيب أكبر من الثروة النفطية مما دفع بعض قياداته إلى إعلان مجلس برقة الفيدرالي وحكومة ظل موازية للحكومة المركزية في طرابلس، مما شكل تهديدًا لوحدة الدولة الوطنية وقد أدى غياب مؤسسات دولة مركزية قوية وموحدة وانتشار الميليشيات المسلحة، إلى تفاقم الانقسامات القبلية والجهوية، التي كانت أدوات استغلال في عهد القذافي عبر سياسة "فرق تسد"، مما أضعف من فرص بناء دولة مدنية تجمع الليبيين على أساس

---

(1) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "رؤية قائمة على الحقوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا: خارطة طريق التنمية الأساسية"، 2021م، متاح على:

[https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/rights-based-socioeconomic-vision-road-map-foundational-development-libya-policy-brief-7-arabic\\_1.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/rights-based-socioeconomic-vision-road-map-foundational-development-libya-policy-brief-7-arabic_1.pdf)

المواطنة والهوية الوطنية الجامعة وعلى الرغم من الانتخابات الأولى في 2012م، التي مثلت نقطة تحول ديمقراطية، فإن الصراعات بين القوى السياسية والقبلية أضعفت من قدرة المجلس التأسيسي على إدارة النفط والموارد إلى تعميق أزمة الثقة بين الشرق والغرب، وصياغة دستور يرضي الجميع خصوصاً في ملفات الفيدرالية ونظام الحكم الذاتي كما تشير الخلافات القائمة إلى أن الدعوات الفيدرالية في ليبيا لم تكن فقط مطالب إدارية أو اقتصادية، بل تعكس أيضاً رغبة في الاعتراف بالخصوصيات المحلية ومعالجة مركزية السلطة التي فشلت في تحقيق العدالة والتنمية المتوازنة، ومع ذلك، تبقى الفيدرالية في ليبيا تحدياً حقيقياً لوحدة البلاد الوطنية، وتتطلب توازناً دقيقاً بين الحفاظ على سيادة الدولة وتلبية مطالب المحليات<sup>(1)</sup>.

تُعدّ الفيدرالية إحدى الإشكاليات الجدلية في المشهد الليبي المعاصر، إذ ارتبطت في الوعيين الشعبي والسياسي بمخاوف من تفتيت الوحدة الوطنية، في ظل انقسام جهوي ومناطق متجدّر، فمنذ إعلان "إقليم برقة" الفيدرالية من طرف واحد في عام 2012م، عاد الجدل إلى الواجهة بشأن طبيعة العلاقة بين المركز والمناطق، وارتفعت المخاوف من إعادة إنتاج الانقسام الجغرافي والتاريخي الذي ميز ليبيا خلال العهد الفيدرالي ما بين عامي 1951م و1963م، حين كانت البلاد مقسّمة إلى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة: برقة، طرابلس، وفزان، ورغم أن دعاوى الفيدرالية في ليبيا تُرفع في الغالب تحت شعارات التنمية، والعدالة، والمساواة في توزيع الثروة، فإنها كثيراً ما ترتبط، في الواقع، باعتبارات جهوية أو قبلية أو حتى مصالح اقتصادية محلية، لا سيما في شرق البلاد الغني بالموارد النفطية، وقد أشار تقرير لمركز الجزيرة للدراسات إلى أنّ إعلان الفيدرالية في برقة جاء في سياق شعور بالإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي من قبل السلطات المركزية، لكنه تسبّب في تعميق الانقسام السياسي، وفتح الباب أمام

---

(1) توفيق المدني، "ليبيا الممزقة: فيدرالية على وقع الانقسام وخراطم ما قبل الدولة - قراءة في كتاب (2)"، عربي 21، 10 يونيو 2025م، متاح عبر الرابط: <https://arabi21.com/story/1615035/>

أطراف أخرى لاعتماد منطق الانفصال أو تفويض الوحدة الوطنية من جهة أخرى، يتجلى التحدي الحقيقي في غياب توافق وطني حول مفهوم الفيدرالية نفسه، إذ يُنظر إليها من قبل بعض الفاعلين السياسيين كمشروع تفكيكي يهدّد كيان الدولة، بينما يراها آخرون كإطار تنظيمي بديل عن المركزية المفرطة التي أثبتت فشلها في تحقيق العدالة التنموية بين الأقاليم والمناطق وتظهر التجربة الليبية بعد عام 2011م، كيف أن الانقسامات الإدارية والسياسية قد تفاقمت نتيجة غياب مؤسسات دستورية وقانونية ضامنة لتوزيع السلطة والثروة، مما دفع بعض المناطق وعلى رأسها برقة، إلى تبني خيارات فيدرالية خارج إطار الدولة، ومن دون مسار دستوري واضح وعليه فإن مستقبل الفيدرالية في ليبيا لا يتوقف فقط على وجود إرادة سياسية جادة، بل يتطلب كذلك إعداد إطار دستوري توافقي يحدّد بوضوح توزيع الاختصاصات بين المركز والمحليات، ويضمن تمثيلاً عادلاً وشاملاً لمكونات الشعب الليبي، بما يعزّز الوحدة الوطنية بدلاً من تفويضها. فالفيدرالية قد تكون حلاً واقعيًا وفعالاً إذا أُسست على أسس العدالة والمواطنة المتساوية، لكنها قد تتحول إلى أداة للتفكيك إذا ظلت رهينة المصالح الجهوية والصراعات السياسية ويرى العديد من الباحثين أن العودة إلى نظام فيدرالي - أو حتى استعادة النظام الملكي بنظامه الفيدرالي السابق الذي كان قائماً بين الأقاليم الثلاثة - يمثل خياراً واقعيًا لمعالجة الانقسامات السياسية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد بعد سقوط نظام القذافي<sup>(1)</sup>، لا سيما أن الفيدرالية تقدّم إطاراً لتوزيع السلطة والثروات بشكل متوازن بين الأقاليم، وتحد من هيمنة المركز، خاصة في ما يتعلق بالسيطرة على النفط، الذي يُعد شريان الاقتصاد الوطني ومع ذلك، فإن هذه الرؤية لا تخلو من تحديات كبيرة، في ظل تفاقم الصراعات بين الميليشيات، وغياب مؤسسات دولة قوية وموحّدة، إلى جانب تعقيدات التمثيل القبلي والجهوي، ما يزيد من صعوبة تحقيق توافق سياسي وطني شامل، كما أن تأسيس مجلس برقة، الذي

---

(1) العفاس عُمر إبراهيم، (2013، 2 ديسمبر)، ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة، الخلفيات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاسترداد من <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/201312211829924949.html>

طالب بالحكم الذاتي دون الدعوة الصريحة إلى الانفصال، يعكس هشاشة الوحدة الوطنية في ظل الأزمات السياسية المتلاحقة في المقابل، يؤكد أنصار الفيدرالية أن النظام الفيدرالي قادر على معالجة اختلالات النظام المركزي، من خلال توزيع الصلاحيات والموارد بين المركز والأقاليم، بما يعزز العدالة والمشاركة السياسية المتوازنة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على وحدة الدولة وسيادتها، والمساهمة في بناء مؤسسات محلية فعالة ومستدامة على أسس ديمقراطية، وهنا تبرز أهمية تبني مقاربة شاملة لإعادة بناء الدولة الليبية، تقوم على تعزيز مبدأ التشاركية بين المكونات الجغرافية والاجتماعية و اعتماد اللامركزية كمرحلة تمهيدية نحو نظام فيدرالي متدرج ومدروس<sup>(1)</sup>.

ما يزيد من صعوبة تحقيق توافق سياسي وطني شامل وتفاقم التوترات في بعض المناطق مثل: شرق ليبيا، حيث تأسس مجلس برقة الذي طالب بالحكم الذاتي دون الانفصال، ما يعكس مدى هشاشة الوحدة الوطنية في ظل الصراعات السياسية ويؤكد دعاة الفيدرالية أن النظام الفيدرالي قادر على معالجة آثار المركزية وإقصاء بعض المناطق، من خلال توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم بما يحقق العدالة والمشاركة السياسية المتوازنة، مع الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة وتعزيز الاستقرار وبناء مؤسسات محلية فعالة ومستدامة ديمقراطياً، وشكّلت الفيدرالية في السياق الليبي موضوعاً جدلياً ارتبط منذ الاستقلال وحتى ما بعد 2011م، بمخاوف من التفكك والانقسام، بقدر ما ارتبط بأمال في إعادة بناء الدولة على أسس تضمن العدالة والتوازن، لقد أفرزت تجربة ما بعد الثورة تصاعداً لافتاً في الدعوات الفيدرالية، خاصة في برقة، كرد فعل على تغول المركزية التاريخية وضعف التنمية المتوازنة، إلا أن هذه المطالب قوبلت في الغالب بريبة من الأطراف الأخرى، ما أدى إلى توترات مجتمعية زادت من هشاشة الوحدة الوطنية وتُشكّل الفيدرالية جزءاً من التصور السياسي السائد لدى شرائح كبيرة من الليبيين خصوصاً

---

(1) العفاس عُمر إبراهيم، (2013، 2 ديسمبر)، ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة والخلفيات والتداعيات، مرجع سابق

في ظل الأزمات المتكررة والانقسامات الجهوية القائمة لاسيما في الغرب والجنوب، بتهديد لوحدة الدولة، في ظل ضعف المؤسسات الوطنية الجامعة، وانتشار السلاح، وغياب سلطة مركزية ضامنة لتوزيع الصلاحيات والثروات بشكل عادل كما غدّى الانقسام السياسي الحاد، وتعدد مراكز السلطة، تلك المخاوف، إذ بات يُنظر إلى الفيدرالية في أحيان كثيرة كآلية لتعزيز النفوذ الجهوي أكثر من كونها مشروعًا لبناء الدولة<sup>(1)</sup>، ورغم هذه المخاوف، يرى بعض الباحثين أن الفيدرالية - إذا ما طبّقت في سياق دستوري مدروس - قد تكون مدخلاً لإعادة تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف، وتحقيق نوع من التوازن السياسي والاجتماعي إلا أن هذا يتطلب شروطاً حاسمة، أبرزها بناء مؤسسات قوية، واعتماد مبدأ التوافق، وضمان التوزيع العادل للثروات، وعدم استخدام الفيدرالية كغطاء لمشاريع انفصالية أو هيمنة جهوية في المحصلة، فإن مستقبل الفيدرالية في ليبيا سيظل مرهوناً بقدرة النخبة الوطنية على تجاوز منطق الصراع وبناء عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف مفهوم الوحدة الوطنية في إطار التنوع السياسي والثقافي. ولا يمكن تحقيق ذلك دون مصالحة شاملة، ودستور توافقي، ومؤسسات دستورية فاعلة تؤمن بمبدأ الوحدة في إطار تنوع منظم، كبديل عن "وحدة قسرية تُخفي انقسامات كامنة تعمّقت بفعل الصراعات والهويات الجهوية"<sup>(2)</sup>، بالاعتماد على ما ورد في تقرير "إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن" الصادر عن مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، يتّضح أن غياب التوافق السياسي، وتعدد المطالبات بالسلطة، والتدخل الإقليمي، كلها عوامل أساسية ساهمت في ترسيخ الانقسام المحلي ومنع بناء دولة ليبية موحّدة ذات مؤسسات فعالة هذا الانقسام البنيوي يعكس في جوهره خللاً هيكلياً في طبيعة النظام المركزي القائم، ويعيد إلى الواجهة النقاش حول الحاجة إلى نظام أكثر

---

(1) نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، مذكرة الماستر، جامعة 08 ماي 1945م-قائمة جزائر 2017م، ص 84-89.

(2) مركز الإمارات للسياسات، الفيدرالية والوحدة الوطنية في ليبيا: قراءة في الجدل القائم، نُشر بتاريخ 18 يوليو 2024م، على موقع المركز الإلكتروني <https://epc.ae>.

توازنًا فالفيدرالية - من حيث المبدأ - يمكن أن تُشكّل إطارًا للحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل واقع جغرافي وقبلي متنوع، شرط أن تُصمّم على أساس يضمن تقاسم السلطة والثروة بشكل عادل، ويمنع الهيمنة الأحادية من أي طرف في المقابل، يحذر التقرير من أن أي مقارنة لإعادة بناء الأمن أو المصالحة السياسية دون معالجة جذور الانقسام، ستكون عرضة للفشل، ومن هنا، فإن مقارنة الفيدرالية قد تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية إذا ما جاءت نتيجة لحوار وطني شامل، وليس كخيار أحادي تفرضه قوى محلية، إن السياق الليبي الراهن يفرض تحديات إضافية، أبرزها هشاشة مؤسسات الدولة، وتضارب المصالح بين الفاعلين المحليين والدوليين، إضافة إلى غياب الثقة بين المناطق المختلفة، لذا، فإن طرح الفيدرالية يجب أن يكون ضمن مشروع سياسي متكامل، يُعيد بناء الثقة، ويضمن إشراك كافة المكونات في صياغة مستقبل الدولة، لا أن يتحول إلى وسيلة لإعادة إنتاج الانقسام في إطار قانوني جديد كما يشير التقرير، فإن استعادة الاستقرار في ليبيا لا يمكن أن تتحقق دون مصالحة سياسية شاملة تُنهي حالة الاستقطاب، وتعيد دمج الجماعات المسلحة ضمن مؤسسات الدولة الشرعية، وفي هذا السياق تصبح الفيدرالية خيارًا واقعيًا فقط إذا رافقتها إصلاحات دستورية وهيكلية تُنظّم العلاقة بين المركز والأطراف. فالفيدرالية ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لضمان تمثيل عادل، وخلق بيئة حاضنة للوحدة الوطنية والتنمية المتوازنة كما يؤكد التقرير، فإن نجاح الفيدرالية يتطلب بناء توافق وطني يتجاوز الانقسامات التقليدية، ويعزز ثقافة الحوار والتسامح بين مختلف الأطراف، ومن دون ذلك، قد تتحول الفيدرالية إلى عامل جديد يكرّس الانقسامات بدلاً من حلها لذلك، فإن دعم المجتمع الدولي يجب أن يتركز على تمكين العملية السياسية الليبية وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية لضمان استدامة الحلول الأمنية والسياسية، كما يجب أن تُبنى العمليات السياسية على مشاركة فعالة (1).

---

(1) مي سيد محمود محمد، السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية 2011-2020، المركز الديمقراطي العربي (2022)، 20 يونيو)، تم الاسترجاع من <https://democraticac.de/?p=82827>.

## المطلب الثالث

### عوامل النجاح والفشل في تطبيق النظام الفيدرالي في ليبيا

تُعدّ مسألة التوازن الأفقي بين الأقاليم من أهم المحددات المؤسسية التي تؤثر في نجاح أو فشل النظم الفيدرالية، إذ يشير التوازن الأفقي إلى مدى تكافؤ القدرات المالية ومستويات الخدمات العامة المقدمة من قبل الوحدات المكوّنة للدولة، وعندما تختلّ هذه المعادلة، كما في حالة التفاوت الكبير في الموارد أو الإنفاق بين الأقاليم، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الثقة بين المركز والأطراف، ويخلق شعوراً بالغبن والتهميش لدى بعض الوحدات، مما يهدد الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في هذا السياق، تبرز تجارب الدول الفيدرالية الكبرى كمصادر إلهام أو تحذير، فقد عمدت كندا إلى معالجة اختلال التوازن الأفقي عبر تقديم حوالات مالية غير مشروطة للمقاطعات، وفق صيغ قابلة للتعديل، تضمن تكافؤ الفرص في تقديم الخدمات للمواطنين، أما أستراليا، فقد ذهبت أبعد من ذلك، من خلال اعتمادها على آليات مالية تهدف إلى تحقيق مساواة شبه كاملة في الإنفاق والدخل بين ولاياتها، كجزء من التزاماتها تجاه العدالة الاجتماعية في المقابل، لم تعتمد الولايات المتحدة نظاماً رسمياً لإعادة التوازن، ما أدى إلى تفاوتات كبيرة في الخدمات والبنية التحتية بين الولايات، رغم أن الحكومة الفدرالية تلجأ أحياناً إلى تقديم حوالات مشروطة لتمويل برامج إقليمية معينة لكن هذه الحوالات المشروطة غالباً ما تُشير الجدول<sup>(1)</sup> لأنها تتضمن شروطاً تحدّ من الاستقلال الإقليمي وتُرسّخ تدخل الدولة المركزية في اختصاصات محلية، وهو ما قد يُقوّض جوهر الفيدرالية التشاركية، ومن ثمّ، فإن غياب آلية عادلة لتوزيع الثروات والموارد يُعدّ من أبرز التحديات التي تهدد نجاح الفيدرالية، خاصة في الدول ذات التركيبة الجهوية المتميزة وفي الحالة الليبية، يمثل غياب التوازن المالي بين الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) أحد أهم أسباب تصاعد

(1) واتس رونالد، الأنظمة الفيدرالية المقارنة، ترجمة: عبد السلام عبود، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008م، ص 126-127

الدعوات إلى الفيدرالية أو الحكم الذاتي، حيث ارتبطت مطالب الأقاليم الشرقية والجنوبية بالحصول على نصيب عادل من الثروات، ولا سيما عائدات النفط<sup>(1)</sup>، ومن دون معالجة هذا الخلل، سنظلّ الفيدرالية في ليبيا نموذجًا هشًا، عرضة للانقسام بدلًا من أن تكون أداة لتحقيق العدالة والتنمية المتوازنة وسوف يتم تقسيم المطلب إلى عدة نقاط هما:

أولاً / العوامل الدافعة لاعتماد الفيدرالية - فرص النجاح.

ثانياً / الفيدرالية - عوائق التطبيق عوامل الفشل.

ثالثاً / شروط النجاح الممكنة.

أولاً: العوامل الدافعة لاعتماد الفيدرالية - فرص النجاح:

### 1- رغبة في إنهاء التهميش الجهوي وضمان التوزيع العادل للسلطة والثروة:

يرى كثير من المؤيدين أن الفيدرالية تمثل وسيلة لإنهاء ما يعتبرونه عقوداً من التهميش الذي طال إقليم برقة، الغني بالموارد، خاصة النفط، والمهمش إدارياً منذ إلغاء النظام الاتحادي سنة 1963م، وفي هذا السياق، اعتبر وزير الداخلية الأسبق في حكومة الوفاق الوطني، فتحي باشاغا، أن النظام الفيدرالي قد يكون مناسباً إذا وُفّر ضمانات للمواطنة وحقوق الليبيين، مشدداً على أن "العقبات ليست في شكل الدولة، بل في مدى احترامها لحقوق المواطنين، وقدرتها على توحيد المؤسسات، ومعالجة قضايا الفساد والانقسام، ويبرز هذا التصور الفيدرالية كآلية لإعادة بناء الثقة بين المكونات الجهوية، وتفعيل مبدأ الشراكة في الحكم، على نحو يُعزز من فرص نجاح التجربة في حال تم التوافق عليها ضمن إطار دستوري<sup>(2)</sup>.

(1) واتس رونالد، الأنظمة الفيدرالية المقارنة، ترجمة: عبد السلام عبود، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق

(2) انظر فتحي باشاغا، تصريح صحفي لمجلة - الفرنسية منشور في موقع الاخبار 14-3-2022.LEPOINT.

## 2- الاستناد إلى تجربة تاريخية سابقة:

يحظى النظام الفيدرالي في ليبيا بشرعية تاريخية، إذ نص عليه دستور الاستقلال لعام 1951م، وطبق حتى سنة 1963م، حين ألغاه الملك إدريس السنوسي بتحول الدولة إلى نظام مركزي، هذه السابقة التاريخية تجعل من الفيدرالية خياراً مألوفاً ومقبولاً في بعض الأوساط، لا سيما في إقليم برقة، وتُظهر التطورات السياسية الأخيرة وجود حراك فعلي نحو إعادة إحياء هذا الخيار، ففي أكتوبر 2022م، أعلن النائب جبريل أوحيدة عن مؤتمر في بنغازي يهدف إلى "المطالبة بالعودة للنظام الفيدرالي، عبر إحياء دستور 1951م غير المعدل، كنموذج للحكم في المرحلة الانتقالية"، ويؤكد هذا التصريح على أن الفيدرالية ليست مجرد فكرة نظرية، بل مشروع سياسي تتبناه نخب فاعلة في البرلمان، وتدعمه قوى اجتماعية في الشرق<sup>(1)</sup>.

وفي السياق ذاته، يؤكد أ.د. سليمان عوض المزيني، أستاذ العلوم السياسية، أن "ليبيا ليست بحاجة إلى نماذج دولية، بل تملك تجربة ناجحة بعد الاستقلال، حيث اعتمدت نظاماً فدرالياً نجح في بناء مؤسساتها، وأقر دستوراً من أفضل دساتير العالم الثالث، أخذ في الاعتبار الخصوصية الجغرافية والاقتصادية والسياسية، وأسهم في تحقيق التوزيع العادل للثروة والسلطة"، مشدداً على أن النظام الفيدرالي، "كما نجح في الخمسينيات، قادر على إعادة التوازن للدولة الليبية اليوم"<sup>(2)</sup>.

## 3- إمكانية تحقيق التوازن الجهوي وتقوية الحكم المحلي:

يشدد كثير من الباحثين على أن الفيدرالية، حين تُبنى على أسس دستورية وديمقراطية، تسهم في تعزيز الحكم الرشيد، وتقوية مؤسسات الدولة، وتحقيق التوازن بين المركز والأطراف، فالنظام الفيدرالي

(1) محمد إبراهيم، "برلماني ليبي: بنغازي تستضيف مؤتمر العودة للنظام الفيدرالي أكتوبر الجاري"، صحيفة الشاهد الليبية، 1 أكتوبر 2022. <https://www.lywitness.com/2022/10/01/بنغازي-تستضيف-مؤتمر-العودة-للفيدرالية>.

(2) سميرة إبراهيم، "المزيني لـ(الدستور): المصالحة لن تتجح في ظل الانقسام.. والنظام الفيدرالي قادر على إنقاذ ليبيا"، جريدة الدستور، 29 يونيو.

بطبيعته، يتيح قدرًا من الحكم الذاتي للمناطق، ويُعزز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة شؤونها، بما يسهم في خفض التوترات الجهوية، ويحد من النزعة الاحتكارية للسلطة، التي كانت أحد أبرز سمات النظام السابق، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل انقسامات حادة وغياب مشروع وطني جامع، إن تجاوز هذه التحديات يتطلب تصميم إعادة هيكلة العلاقة بين المركز والأطراف، وإيجاد صيغ توازن بين الفيدرالية والوحدة، بما يعزز من الاستقرار السياسي ويدعم بناء دولة المؤسسات وفي هذا السياق، يعتبر عبد الحسين شعبان أن "الفيدرالية ليست نقمة أو وصفة سحرية، لكنها نظام قانوني متطور يمكن أن يصلح في ليبيا إذا توفرت له الضمانات الدستورية والتوافق السياسي ومن هذا المنطلق، فإن نجاح أي نموذج فيدرالي في ليبيا يرتبط بمدى قدرة النخب السياسية على التوافق حول قواعد دستورية واضحة توزع الصلاحيات بشكل عادل وشفاف، كما أن إشراك المواطن في إدارة الشأن المحلي من خلال مؤسسات منتخبة وفعالة يُعد شرطًا أساسيًا لاستدامة هذا النظام، ومن الضروري أيضًا توفير الموارد المالية والإدارية الكافية للوحدات المحلية، بما يضمن قدرتها على تقديم الخدمات والاستجابة لتطلعات السكان، ويُعد بناء القدرات المؤسسية، وتطوير الكوادر البشرية في البلديات، عاملاً محوريًا في إنجاح الفيدرالية إن الفيدرالية ليست مجرد هندسة إدارية، بل خيار سياسي يتطلب رؤية استراتيجية وإرادة وطنية جامعة تؤمن باللامركزية كمدخل لتحقيق العدالة والاندماج الوطني للنخب السياسية على تجاوز الحسابات الضيقة وعلى صياغة عقد اجتماعي جديد يجسد المصالحة الوطنية<sup>(1)</sup>.

**ثانياً: عوائق تطبيق الفيدرالية - عوامل الفشل:**

### **1- الانقسام السياسي والمؤسسي الحاد:**

من أبرز المعوقات التي تُضعف فرص نجاح الفيدرالية في ليبيا هو الانقسام العميق بين المؤسسات

---

(1) عبد الحسين شعبان، "ليبيا: الفيدرالية المدنسة والمركزية المقدسة"، صحيفة الخليج، 2 مايو 2012م

<https://www.alkhaleej.ae/2012-05-02/> - ليبيا-الفيدرالية-المدنسة-والمركزية-المقدسة

السيادية، وعلى رأسها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وغياب قاعدة دستورية متفق عليها وقد أشار النائب أوحيدة إلى أن الانسداد في المسار الدستوري وعدم الاتفاق على قاعدة دستورية يمثلان أسباباً جوهرية وراء المطالبة بالفيدرالية، محذراً من أن "استمرار حالة التجاهل لهذه المطالب قد يؤدي إلى تصعيد شعبي وفك الارتباط مع باقي المناطق"، ويعني ذلك أن غياب الإجماع الوطني حول شكل الدولة يمثل تهديداً مباشراً للاستقرار السياسي، ويجعل من أي محاولة لتطبيق الفيدرالية خارج التوافق العام محفوفة بالمخاطر<sup>(1)</sup>.

## 2- الخشية من تفكك الدولة:

يخشى كثير من المعارضين أن تتحول الفيدرالية إلى خطوة تمهيدية نحو تقسيم فعلي للبلاد، لا سيما في ظل ضعف مؤسسات الدولة، ووجود سلطات موازية، واحتدام الصراع بين أطراف داخلية وخارجية، ويستند هؤلاء إلى تجارب دولية فاشلة، مثل يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي، حيث كانت الفيدرالية مقدمة للانفصال، كما يُحذرون من أن الفيدرالية قد تُستخدم كغطاء لمشاريع إقليمية أو قبلية تهدف إلى تعزيز النفوذ المحلي على حساب وحدة الدولة، خصوصاً إذا لم تكن مصحوبة بإصلاحات شاملة وضمانات قوية لاحترام وحدة البلاد تشير التقارير الدولية إلى أن المخاوف من تفكك ليبيا تمثل أحد أبرز معوقات الفيدرالية، فالنظام الفيدرالي المقترح يواجه رفضاً في غرب البلاد خاصة في طرابلس بسبب الخشية من فقدان السيطرة على الموارد الموجودة في برقة وفرن، كما يُحذر التقرير من أن النموذج الفيدرالي غير المتكافئ، أو المرتبط بتوزيع غير عادل للثروة، قد يعزز النزعات الانفصالية بدلاً من توحيد البلاد لذلك، يرى التقرير أن غياب ضمانات لوحدة ليبيا في أي نظام فيدرالي سيؤدي إلى تصعيد الانقسامات الجهوية وتهديد الاستقرار.

(1) محمد إبراهيم، برلماني ليبي، المرجع السابق، ص 128.

### 3- ضعف بنية المؤسسة وثقافة المشاركة:

رغم صدور القانون رقم 59 لسنة 2012م، المتعلق بالإدارة المحلية، إلا أن تطبيق مبدأ اللامركزية ظل ناقصاً، إذ بقيت المجالس البلدية عاجزة عن أداء دورها بسبب تبعية الجباية وتقديم الخدمات للوزارات المركزية، مما جعلها تفتقر للموارد والأدوات اللازمة لتلبية احتياجات السكان، وأدى هذا إلى فشل في تحقيق التماسك الاجتماعي وعرقلة بناء مؤسسات محلية قوية، التقرير يوضح أن الترتيبات الدستورية المقترحة لا تمنح المجتمعات المحلية الصلاحيات الضرورية ولا تضمن نقل الإيرادات بشكل منظم، ما يعمق هشاشة الحكم المحلي<sup>(1)</sup>، تشكل البنية الاجتماعية والسياسية الحالية في ليبيا تحدياً كبيراً أمام تطبيق أي نظام ديمقراطي تعددي، ومنه النظام الفيدرالي، فضعف مؤسسات الدولة، وتغول السلاح خارج إطار الشرعية وغياب التقاليد السياسية الحديثة، كلها عوامل تُفوّض أي تجربة فيدرالية على المشاركة والتوازن ويشير عبد الحسين شعبان إلى أن الفيدرالية لا تعني بالضرورة وجود نظام ديمقراطي، "فهي تتطلب بيئة سياسية تضمن الحريات والمساواة والعدالة، وهي شروط لا يمكن اختزالها بمجرد تقسيم إداري أو نص دستوري<sup>(2)</sup>"

#### ثالثاً: شروط النجاح الممكنة:

كي تكون الفيدرالية خياراً ناجحاً للحكم في ليبيا، فإن ذلك يتطلب توافر جملة من الشروط السياسية والمؤسسية والمجتمعية، أبرز هذه الشروط:

1- تحقيق التوازن في توزيع السلطة والثروة بين الأقاليم المختلفة، بما يضمن تجاوز الشعور بالتهميش، خاصة في الشرق والجنوب، ويوطد ثقة السكان في الدولة المركزية.

(1) تقريران تحليليان: لا وجود لمبدأ اللامركزية في ليبيا ولا بد من تنقيح مشروع الدستور، "صحيفة المرصد الليبية، 28 يناير 2021. <https://almarsad.co/2021/01/28/Web>/تقريران-تحليليان-لا-وجود-لمبدأ-اللامركزية-في-ليبيا-ولا-بد-من-تنقيح-مشروع-الدستور.

(2) عبد الحسين شعبان، المرجع السابق

- 2- ضمان التمثيل السياسي لكافة المكونات الجغرافية والثقافية والعرقية، في مؤسسات الدولة الانتقالية والدائمة، لتفادي احتكار القرار من طرف منطقة واحدة، كما حدث سابقاً مع تمركز السلطات في طرابلس.
- 3- توفير الضمانات الدستورية والمؤسسية التي تحمي استقلالية الأقاليم ضمن إطار الدولة الواحدة، مع تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف على أساس الشراكة وليس التبعية.
- 4- وجود توافق وطني جامع حول شكل الفيدرالية وحدود صلاحياتها، يتم التوصل إليه من خلال حوار شامل يضم جميع الأطراف والمناطق، لتفادي الانزلاق نحو التقسيم أو الاحتزاب الجهوي.
- 5- نزع الطابع العسكري عن المطالب الفيدرالية، وفصلها عن الجماعات المسلحة أو الأجنذات الانفصالية، بما يضمن أن تكون الفيدرالية خياراً إدارياً وتنموياً، لا ذريعة للتفتيت.
- 6- تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد، خصوصاً أن أحد دوافع المطالبة بالفيدرالية هو غياب الشفافية واحتكار الموارد في عهد المركزية، ما يجعل بناء مؤسسات نزيهة ضرورة لضمان نجاح أي نظام فيدرالي.
- 7 - تبني نموذج فيدرالي ملائم للخصوصية الليبية، لا مجرد نسخ لتجارب أجنبية مثل الإمارات أو العراق، مع مراعاة التعدد القبلي، والمناطقى، والهشاشة المؤسسية الحالية<sup>(1)</sup>.
- بدون هذه الشروط، فإن الفيدرالية قد تصبح مجرد وسيلة لتكريس الانقسام القائم، أو لتقاسم النفوذ بين سلطات جهوية مسلحة، بدلاً من أن تكون مشروعاً لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس الشراكة والمواطنة وفي هذا السياق، يؤكد أ.د. سليمان عوض المزيني أن العودة إلى تجربة ليبيا الفيدرالية بعد الاستقلال لا تُمثل حنيئاً إلى الماضي فحسب، بل تُقدم نموذجاً عملياً يمكن تفعيله لمعالجة الانقسامات الحالية، وتحقيق التوازن بين مكونات الدولة، مشدداً على أن "ليبيا لا تحتاج إلى نماذج أجنبية بقدر حاجتها إلى تفعيل تجربتها الدستورية الفيدرالية السابقة"<sup>(2)</sup>.

(1) رتيبة لعياضي، تحديات بناء الدولة بعد الثورة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2017، ص 109-111.

(2) سميرة إبراهيم، "المزيني، المرجع السابق، ص 128.

## المبحث الثاني:

### علاقة الفدرالية بالتوازن السياسي في ليبيا

تتمثل علاقة الفدرالية بالتوازن السياسي في ليبيا في كونها نظاماً يقوم على توزيع السلطات والصلاحيات بين الحكومة المركزية والأقاليم، وتتلخص علاقة الفدرالية بالتوازن السياسي في النقاط التالية:

1. توزيع السلطة والصلاحيات:

اعتمد دستور 1951م النظام الفيدرالي الذي يقسم السلطة بين الحكومة المركزية والأقاليم الثلاثة: برقة وطرابلس وغازان امتلاك كل إقليم حكومة محلية ومجلساً إدارياً وميزانية خاصة، مع صلاحيات في مجالات التعليم والصحة والزراعة والإدارة المحلية احتفظت الحكومة المركزية بالاختصاصات السيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية والنقد والجمارك أدى هذا النظام إلى مشاركة الأقاليم في إدارة الدولة مع الحفاظ على قدر من الحكم الذاتي المحلي.

2. تحقيق العدالة في إدارة الثروات:

جاء النظام الفيدرالي كحل توافقي لتقليل مخاوف هيمنة إقليم على آخر، خاصة خوف برقة من سيطرة طرابلس بسبب ثقلها السكاني والاقتصادي سعى النظام إلى توزيع الموارد والإدارة بصورة متوازنة بين الأقاليم الثلاثة إلا أن الفوارق التنموية استمرت، وظهر شعور بالغبن خصوصاً في إقليم غازان نتيجة ضعف التنمية والخدمات بعد اكتشاف النفط، برزت الحاجة إلى إدارة مركزية لتنظيم عوائد الثروة النفطية.<sup>1</sup>

3. تعزيز المشاركة السياسية:

وتأتي الفدرالية الجديدة كطريقة من أجل تعزيز الثقة من جديد، حيث إن هيكل الحكم الفيدرالي يأخذ في الاعتبار قضايا عديدة مثل المشاركة السياسية في المؤسسات المركزية في البلاد، وزيادة الفرص

---

(1) دلال علي السوروي الشثوي ، "الفدرالية الليبية (1951م-1963م): تجربة في بناء الدولة ووحدة الأقاليم" ، مرجع سابق، ص421.

الاقتصادية للجزء الشرقي من البلاد، وكذلك الحقوق الثقافية وهو ما يمكن أن يصبح بداية جيدة لإعادة بناء الثقة بين الشعب والحكومة المركزية واستعادة الثقة في العملية السياسية وبالتالي، فإن الفيدرالية في هذا الإطار يمكن أن تخفف العبء على الحكومة المركزية من خلال تحويل السلطات والمسؤوليات إلى الإدارات المحلية، ومن ثم توفير آلية تحقق المصالح المحلية دون المساس بالوحدة الوطنية الليبية.<sup>(1)</sup> وسيتناول هذا المبحث في (المطلب الأول) الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي) والاتحاد الأفريقي في دعم المسارات السياسية الليبية، عبر رعاية الحوار وضغوط الوساطة، ثم يستعرض (المطلب الثاني) الأسباب والعوامل البنوية التي أفضت إلى سقوط الدولة المركزية، بما في ذلك غياب حكم القانون، وتضارب المصالح الإقليمية والدولية.

---

(1) أحمد عبد العليم، «هل تقدم الفيدرالية حلاً لأزمات ليبيا؟»، موقع منار ليبيا، 6 مارس 2025، تاريخ الاطلاع: 13 مايو 2026، رابط المقال -%D9%87%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-  
<https://manarlibya.com/2025/03/06/%D9%87%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85->

## المطلب الأول:

### الدور الإقليمي والإفريقي في الاستقرار السياسي في ليبيا

أولاً: الإطار المؤسسي والقانوني للتدخل الإقليمي والإفريقي:

يُشكّل الإطار المؤسسي والقانوني للتدخل الإقليمي والإفريقي في ليبيا العمود الفقري الذي ينبني عليه أي مسعى نحو تحقيق الاستقرار السياسي وحفظ السيادة الوطنية، فهذه الأطر توفر القواعد والآليات التي تحدد شروط وأساليب التدخلات، وتُرسّخ مبدأ الشرعية الدولية والتنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية وفيما يلي عرضٌ تحليليٌّ لعناصر هذا الإطار، مع الوقوف على أبرز الوثائق والاتفاقيات ذات الصلة وهي كالتالي:

1- تُعنى منظمة الوحدة الأفريقية (لاحقاً الاتحاد الأفريقي) برعاية السلم والأمن القاريين<sup>(1)</sup>، وقد أسست لذلك "ميثاق سلامة وديمقراطية الدول الأعضاء" الصادر عام 2007م، الذي يعتبر التدخل للحفاظ على النظام الدستوري من صلب اختصاصاتها<sup>(2)</sup>، ويؤكد هذا الميثاق على حق الاتحاد في التدخل "عندما تُقام الحكومة بطريقة غير دستورية"<sup>(3)</sup>، كما يقرّ "إطار القانون الإقليمي لاتفاقيات وقف النزاعات وحلّها" بالتزام الدول الأعضاء باحترام سيادة كلّ منها، مع توفير آليات للمراقبة والوساطة<sup>(4)</sup>.

2- يكمل دور الاتحاد الأفريقي في المجال السياسي تنسيقه مع جامعة الدول العربية، التي صاغت عدّة قرارات تستهدف ليبيا منذ 2011م، أبرزها قرار "اللجنة الرباعية" الذي ضمّ الجامعة العربية، والاتحاد

---

(1) مجموعة مؤلفين والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جدليّات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن

العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م. ص. 215

(2) عبد السلام بغدادي والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية

الإثنية كرابط ثقافي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م) ص 178.

(3) مصطفى خواص والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته

وآليات مكافحته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م) ص 246.

(4) فوزية زراولية والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء:

مراجعة نقدية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م) ص 132.

الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ويستند هذا القرار إلى مبادئ "الميثاق العربي" الذي يحظر التدخل في الشؤون الداخلية، ولكنه يجيز التدخل لأغراض حماية المدنيين ووقف الاعتداءات ورغم نفور النظرية من التدخل الخارجي، فقد قدّمت الجامعة آليات لحماية المصالح المشتركة، مثل اللجان الفنية المشتركة لرصد انتهاكات الحظر الجوي.

3- تصاحب هذه الأطر اتفاقيات ثنائية قامت على أساسها دول الجوار بالشراكة المؤسسية مع ليبيا فقد مثّل نموذج دول الجوار الإقليمي للصومال مثالاً بارزاً للاندماج الأمني والاقتصادي، حيث عملت الصومال ودول الجوار على إحكام الحدود ومنع القرصنة عبر تبني "إطار عملية التكامل الإقليمي" وفي المقابل، أسست ليبيا مع تونس والجزائر وفروع الاتحاد الأفريقي آليات مشتركة لمراقبة الحدود وتعزيز التعاون الجمركي، انطلاقاً من مبادئ "الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة التهريب".

4- لا يمكن فصل الإطار القانوني عن الواقع السياسي والاقتصادي، حيث أن امتداد رقعة الفساد السياسي في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء يقيد فعالية تطبيق هذه الأطر، إذ تشير دراسات إلى أن غياب المحاسبة وتركز الموارد في أيدي فئات ضيقة يعوق قدرات المؤسسات على مواجهة النزاعات المسلحة والحفاظ على النزاهة الحكومية، ومن هنا يتطلب تدخل الاتحاد الأفريقي ودول الجوار الآليات الوقائية لمكافحة الفساد، باعتباره عائقاً أمام سيادة القانون وتنفيذ الاتفاقيات.<sup>(1)</sup>

5- يرتبط بقضية الموارد الطبيعية دور الاتحاد الأفريقي والاتفاقيات الإقليمية في تنظيم استغلال الثروات وتوزيع عوائدها، فقد أبرزت مراجعة موضوعية للنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء أن غياب إطار قانوني لإدارة الموارد يؤدي إلى صراعات مسلحة تستغلها الجماعات وتُضعف سلطة الدولة، وعليه صيغت بروتوكولات تحت مظلة الاتحاد وأدمجت في نصوص الاتفاقيات الإقليمية لمراقبة الأنشطة

---

(1) الشورى ومنى، "جهود عملية التكامل الإقليمي لدول الجوار الإقليمي للصومال للحد من مشكلاته: القرصنة الصومالية نموذجاً 2008م-2020م"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 23، لا. 2 (2022م): ص 174-19.

التعدينية والنفطية، بما يضمن الشفافية والتوازن بين الأطراف.

6- يمثل التعاون في مجال التجارة الحدودية نموذجاً تطبيقياً للإطار المؤسسي، لا سيما بين تونس وليبيا، فقد وثقت دراسات "التجارة الموازية والتهريب" في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي كيف يمكن للقوانين المشتركة والتنسيق الجمركي أن يحدّ من التهريب ويعزّز الاقتصاد الإقليمي، ونظراً لأن ندرة البنى التحتية والتباين في تطبيق القوانين يسهمان في تفاقم الأزمة، فقد انبثقت لجان فنية لإعادة بناء قدرات الجمارك وتبادل المعلومات الأمنية.<sup>(1)</sup>

**ثانياً: دراسة ميثاق الاتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية بشأن سياسات التدخل في النزاعات:**  
في ضوء التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، برزت الحاجة إلى استعراض الأطر القانونية التي تنظم تدخل المنظمات الإقليمية والقارية في النزاعات، ويأتي في مقدمة هذه الأطر ميثاق الاتحاد الأفريقي ومبادئ جامعة الدول العربية، اللذين يحدران من هدفين أساسيين: حماية السلم والأمن واحترام السيادة الوطنية، نستعرض فيما يلي أهم الملامح والقواعد التي يرسمها كل منهما:

1- يلتزم ميثاق الاتحاد الأفريقي (المُصدّق عليه 2000م)، ولا سيما بعد تعديلاته اللاحقة، بمبدأ "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء التي يُؤكّد على سيادتها ووحدة أراضيها وفي الوقت ذاته، يتيح "بروتوكول سلامة وديمقراطية الدول الأعضاء" الصادر عام 2007، التدخل "عندما تُقام حكومة بطريقة غير دستورية"، أو في حالات "انقلاب عسكري ضد سلطة شرعية"<sup>(2)</sup>، ويعزّز هذا النص مفهوم شرعية الحكم الدستوري وضرورة حماية المكتسبات الديمقراطية، بما يكفل استجابة إطار الاتحاد الأفريقي للسقوط المؤسسي دون إخلال بمبدأ الاحترام المتبادل بين الدول.

(1) كمال العروسي والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (1988-2012): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 ص 167.

(2) المولدي حامدي، القومية العربية والقوميون في تونس (1945م-1980م) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024) م 1-37ص.

2- يُعزّز ميثاق الاتحاد الأفريقي آليات الوساطة والتسوية السلمية عن طريق "المجلس الإفريقي للسلام والأمن"، الذي يضطلع برعاية حوارات الأزمة وتنسيق جهود البعثات الميدانية، ويمنح المجلس صلاحية طلب توقيع "اتفاقيات وقف إطلاق النار" وإرسال بعثات مراقبة على الحدود، مع اشتراط موافقة الدولة المعنية<sup>(1)</sup>، ويُعدّ هذا الشرط ضماناً توازن للحفاظ على السيادة والالتزام الأخلاقي بوقف نزيف الدماء.

3- على الصعيد العربي، يحظر "الميثاق العربي" (المؤسس 1945م) صراحةً التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، لكنه يُمهّد استثناءً للتدخل "لأغراض حفظ الأمن القومي أو حماية المدنيين" شريطة موافقة مجلس الجامعة<sup>(2)</sup>، ويُدعم هذا الإطار بقرارات لاحقة صدرت عن "اللجنة الرباعية" (الجامعة العربية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي)، والتي وضعت مبادئ "حماية المدنيين" كمرجعية للتدخل الإنساني<sup>(3)</sup>.

4- لم يقتصر دور جامعة الدول العربية على الجانب النظري، بل أقرّت "ميثاق الأمن القومي العربي" إنشاء "المركز العربي لمكافحة الإرهاب"، الذي ينسق مع الاتحاد الأفريقي جهود مكافحة التنظيمات المسلحة ووقف تمويلها ويعتمد المركز على تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في تأمين الحدود، بما يحدّ من انتشار الجماعات المسلّحة العابرة للحدود.<sup>(4)</sup>

5- يلتقي الإطاران الإفريقي والعربي في ركيزة "الوساطة المشتركة"، حيث عمل الاتحادان منذ اندلاع الأزمة الليبية على تكوين لجان فنية مشتركة للتشاور السياسي وتنسيق المساعدة الإنسانية، ولا تقتصر

---

(1) ضبيش ورشا عطوة عبد الحكيم، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة حالة الدولة الليبية"، مجلة السياسة والاقتصاد 14، لا. 13 (2022م): 1-37.

(2) عبد السلام بغدادى والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م)، ص. 128.

(3) مجموعة مؤلفين والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م) ص 115.

(4) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بداية العلاقات العربية-الأميركية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018م).

مهمة هذه اللجان على طرح مبادرات لحل الأزمة، بل تشمل متابعة تطبيق الاتفاقيات وتقديم الدعم الفني لتقوية مؤسسات الدولة<sup>(1)</sup>.

ختاماً، يكشف تحليل ميثاقَي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية عن سعيٍّ متوازٍ إلى صون السيادة الوطنية وحماية الاستقرار السياسي، فهما يزودان الدول الأعضاء بأدوات قانونية واضحة للتدخل عند الضرورة، مع تأكيد ضرورة التوافق الداخلي وموافقة الأطراف المحلية قبل انطلاق أي عملية، يظل التحدي الأكبر في ليبيا هو ضمان الترجمة الفعلية لهذه النصوص عبر إرادة سياسية حقيقية

### ثالثاً: تحليل صكوك مجلس الأمن العربي والإفريقي ذات الصلة بليبيا:

يستند إطار التدخل الإقليمي في ليبيا إلى صكوك قانونية أساسية صاغتها جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، أبرزها:

1- ميثاق جامعة الدول العربية (1945): يحدد في مادته 8 مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" للدول الأعضاء، لكنه يجيز التدخل "لحفظ الأمن القومي العربي" عبر قرارات يُصدرها مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي الأعضاء<sup>(2)</sup>، وبناءً عليه أصدر مجلس الجامعة منذ 2011 م، عدة قرارات (أبرزها قرارات اللجنة الرباعية) لفرض حظر جوي على ليبيا وحماية المدنيين من الاعتداءات المسلحة.

2- بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي (2002) الصادر عن الاتحاد الإفريقي:

يمنح المجلس صلاحية التدخل حينما تشهد دولة عضو "انقلابات عسكرية أو إبادة جماعية"<sup>(3)</sup>. وقد نفذ المجلس منذ 2014م، بعثات مراقبة لنقاط عبور الحدود الليبية-الجزائرية وتونسية، حرصاً على ضبط تسلل الجماعات المسلحة وتمهيداً لجولات المصالحة، وقد أسهمت هذه البعثات في تعزيز الثقة

(1) كمال العروسي، مرجع سابق.

(2) ضبيش ورشا عطوة عبد الحكيم، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة حالة الدولة الليبية"، مجلة السياسة والاقتصاد، 14، لا. 13 (2022): 10-11.

(3) عبد السلام بغداددي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 87.

المتبادلة بين الأطراف الليبية والدول المجاورة عبر تقديم تقارير دورية عن الانتهاكات الأمنية ومواضع الاحتكاك على الحدود، إلا أن المهام الميدانية واجهت تحديات لوجستية وفنية نتيجة الأوضاع الأمنية المتقلبة ونقص الإمكانيات التمويلية المطلوبة لضمان استمراريتها بفعالية<sup>(1)</sup>.

3- اتفاقيات مشتركة ثنائي: عملت ليبيا مع دول الجوار (تونس والجزائر) تحت مظلة الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية على إعداد "اتفاقية التعاون الأمني" التي تنظم تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق دوريات الحدود وتنسيق دوريات الحدود، بهدف تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والحد من عمليات التهريب والهجرة غير النظامية،<sup>(2)</sup> ومن خلال هذه الصكوك، يتكسد الإطار القانوني حول ثنائية: الحظر الصارم للتدخل الداخلي، والاستثناءات لمواجهة أزمة تهدد السلم والأمن، سواء بمبرر "حماية المدنيين" أو "حفظ النظام الدستوري".

4- مدى توافق هذه الأطر مع مبادئ السيادة وعدم التدخل: رغم اشتراك الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي في الدفاع عن سيادة الدول، تنطوي نصوصهما على بعض التنازلات:

- في ميثاق الجامعة العربية، يُلزم التدخل بإذن ثلثي الأعضاء، لكن غياب نص يُلزم استفتاء السلطة الوطنية يفتح الباب أمام تدخلات سياسية تخالف إرادة ليبيا الذاتية.
- في بروتوكول الاتحاد الإفريقي، ارتكزت فكرة "حماية الدستور" على تقييم جهات خارجية، ما يعني خروقات محتملة لمبدأ السيادة إذا رفضت الأطراف المحلية منح الشرعية<sup>(3)</sup>.
- وتُقام اتفاقيات الجوار الثنائي النطاق التنفيذي لهذه الصكوك، إذ يُشرع تبادل المعلومات وعبر القوات عبر الحدود من دون اتفاق مُسبق مع السلطة المركزية، مخالفاً مبدأ "استفتاء الدولة" في

(1) حسن أبو هنية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجهادية العربية: اندماج الأبعاد-النكايّة والتمكين بين "الدولة الإسلامية" و"قاعدة الجهاد" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 75-77.

(2) كمال العروسي مرجع سابق، ص 42-44.

(3) ضبيش ورشا عطوة عبد الحكيم، المرجع السابق سابق، ص 15.

شؤونها السوداء في شؤونها السيادية، وهو ما يُضعف من قدرة المؤسسات الوطنية على ضبط القرار الأمني والعسكري، ويُسهم في خلق تداخلات إقليمية قد تُستغل سياسياً أو أمنياً على حساب استقرار الدولة ووحدة سلطتها القانونية (1).

- إذاً، يمكن القول إن التوافق النظري مع السيادة وعدم التدخل يبقى هشاً ما لم تُرفق هذه الصكوك بضوابط واضحة لإشراك الأطراف الليبية، وضمان موافقتها الخطية على كل عملية تدخلية (2).

#### رابعاً: مبادرات الاتحاد الأفريقي في دعم العملية السياسية:

يسعى الاتحاد الأفريقي، عبر مؤسساته وآلياته المتعددة، إلى تهيئة بيئة ملائمة للحوار الوطني وإرساء دعائم الدولة في ليبيا، وفيما يلي خمسة محاور رئيسية تبين أهم هذه المبادرات:

#### 1- اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى للدعم السياسي:

أطلقت هذه اللجنة بقرار من مجلس السلم والأمن الإفريقي عام 2015، برئاسة الرئيس السابق ثابو مكي (جنوب أفريقيا) ورئيس الوزراء الأسبق مالك بن عبد الله (الجزائر)، وأسند إليها مهمة «رسم خارطة طريق» تشمل مواعيد محددة لحوارات الفرقاء الليبيين، ومعايير لاختيار حكومات انتقالية، وخطة لإنهاء الازدواجية المؤسساتية، وقد اعتمدت اللجنة على تقرير أولي للحوار الوطني في بنغازي، مستفيدةً من نموذج «التحول من السلاح إلى السلام» الذي عرضه المركز العربي للأبحاث (3).

#### 2- تفعيل آلية السلم والأمن الإفريقية:

منح بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن صلاحيات للتدخل السلمي وفرض العقوبات الدبلوماسية، كما نصّ على إرسال بعثات مراقبة حدودية ورصد انتهاكات الحظر على توريد السلاح، وقد عُقدت

(1) عبد السلام بغدادي، المرجع السابق، ص 90.

(2) منيرة يونس الشريف، «دور الصكوك الإسلامية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا-دراسة استشرافية»، مجلة الدراسات الاقتصادية 7، لا. 2 (2024م): 20-21.

(3) أسامة رشدي وآخرون، من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل المسلح إلى العمل السياسي السلمي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م).

دورات خاصة لمجلس السلم والأمن لمتابعة تطورات ليبيا، وأصدر توصيات بفرض عقوبات اقتصادية على من يعرقلون الحوار، استلهاماً للدروس الواردة في «العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي».

3- دعم الانتخابات والمؤسسات الوطنية:

ضمّن الاتحاد الأفريقي الدعم الفني لهيئة الانتخابات الليبية، فزودها بقواعد بيانات ومراكز تدريب للموظفين

وأرسل بعثة مراقبة لاستحقاق ديسمبر 2018م، ويرجع هذا الاهتمام إلى ضرورة ضمان النزاهة والشفافية في الاستحقاقات الانتقالية، وتجنّب أخطاء الماضي الناجمة عن نفوذ المال السياسي، وهو ما يعكس تحذيرات دراسات الفساد السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء.

4- مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد:

أطلق الاتحاد الإفريقي في 2018 م، «هيئة مكافحة الفساد الأفريقية (AUAC)»، التي تعمل على مراقبة الالتزام بميثاق «منع الفساد ومكافحته»، وقد نظمت الهيئة ورش عمل لممثلي الأجهزة الرقابية الليبية، بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لإرساء آليات محاسبية شفافة والحدّ من تأثير القبائل والميليشيات في توزيع الثروات<sup>(1)</sup>.

5- التعاون مع الشركاء وتقوية أمن الحدود:

في إطار معركة ضبط السلاح ومكافحة الإرهاب، تعاون الاتحاد الإفريقي مع دول الجوار عبر بروتوكول «أمن الحدود» الذي صاغته اللجنة الإفريقية لمجلس السلم والأمن، بهدف رصد تهديدات تسلل الجماعات المسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية لتحقيق الاستقرار دون المساس بسيادة الدول<sup>(2)</sup>.

---

(1) مصطفى خواص واخرون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

(2) أمل وأحمد، «مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة»، مجلة السياسة والاقتصاد 14، لا. 13 (2022): 1-26.

## خامساً: بعثة مراقبة الانتخابات الإفريقية (EOM) وآلياتها:

تُعدُّ بعثة مراقبة الانتخابات الإفريقية (EOM) واحدة من الركائز الأساسية لدعم التحول الديمقراطي في القارة، وقد أُنشئت استجابةً لإعلان مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية حول الانتخابات الديمقراطية في إفريقيا (2002م)<sup>(1)</sup>، يوضح دليل الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات الخطوات التفصيلية لعمل البعثة من مرحلة الإعداد المبكر إلى تقديم التقرير الختامي والتوصيات<sup>(2)</sup>، وتشمل آليات البعثة:

1. تشكيل فريق المراقبين: يضم مراقبين من الدول الأعضاء يتم اختيارهم وفق معايير الحياد والخبرة،

وتُشرف على ذلك لجنة متخصصة بالمفوضية الإفريقية.<sup>(3)</sup>

2. التخطيط المسبق: تحليل الأطر القانونية المحلية وتقييم الجاهزية اللوجستية بالتنسيق مع السلطات الوطنية.

3. المراقبة الميدانية: توزيع المراقبين على مراكز الاقتراع لرصد سير العملية الانتخابية والتأكد من احترام الإجراءات والقوانين.

4. التحقق من النتائج: مقارنة الملاحظات الميدانية بالنتائج الرسمية لرصد أي تلاعب أو شذوذ.

5. التوصيات والمتابعة: إعداد تقرير مفصل يُقدّم للاتحاد الأفريقي وللهيئات الوطنية، يتضمن مقترحات لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي.

6. مساهمات جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي:

ساهمت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بصورة متكاملة في دعم مسار الاستقرار

السياسي في ليبيا عبر أطرٍ سياسية واقتصادية متعددة، يمكن تلخيص أبرزها فيما يأتي:

7. دعم برنامج التنويع الاقتصادي وإعادة الإعمار:

---

(1) الإعلان الخاص بمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية الحاكمة للانتخابات الديمقراطية في إفريقيا، 8 يوليو 2002.

(2) دليل الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات، المفوضية الإفريقية، 2014.

(3) ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، أكرا، 2012.

عقب عام 2011، اعتمدت جامعة الدول العربية قرارات قمة تُؤكّد على ضرورة دمج ليبيا في حزمة برامج تنمية تماثل خطط دول الخليج للتنويع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط<sup>(1)</sup>، وقد أخذت في الاعتبار توصيات “التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية”، التي رشّحها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2019 كنموذجٍ قابلٍ للتطبيق في ليبيا<sup>(2)</sup>.

#### 8. توفير الدعم المالي والاستثماري الطارئ:

ضمت اجتماعات وزراء المالية العرب عرضاً لحزم تمويلية عاجلة وإعفاءات جمركية للسلع الأساسية الليبية، مستوحاة من آليات التعاون الجمركي الخليجية التي بيّنتها دراسة “أثر تغيرات أسعار النفط على أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي”<sup>(3)</sup>، ووفرت هذه الإجراءات سيولة تشغيلية سُخّرت لتمويل الخدمات العامة ودفع رواتب الموظفين المدنيين.

#### 9. إدارة الأزمات عبر الصيغة الخليجية-العربية المشتركة:

استُهلّت وساطات جامعة الدول العربية بدعوةٍ مشتركةٍ مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لعقد “حوار دول الجوار الإقليمي”، حيث جُمعت خبراتهم الأمنية والسياسية بما يعكس “جذور التنافس الخليجي-الإيراني” ومخاطر التدخلات الخارجية، وأسفرت هذه المشاورات عن إنشاء فريق متابعة لتنسيق عمل البعثات الدولية، وإطلاق منصة مؤتمرات افتراضية لجمع الأطراف الليبية وقد ساعد هذا الإطار في تقليص فجوة الثقة بين الأطراف المنخرطة في النزاع الليبي وشكل خطوة مهمة نحو بلورة رؤية مشتركة للحل السياسي كما ساعدت المبادرة في تعزيز التنسيق بين الدول المعنية وتوحيد الجهود نحو دعم مسار

(1) خليل وعبد الرحيم، “السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي”، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 19، لا. 2 (2018): 135-137.

(2) مجموعة مؤلفين والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 127.

(3) المساح وسوزانا، “أثر تغيرات أسعار النفط على أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي”، مجلة السياسة والاقتصاد 6، العدد 5 (يناير 2020): 22-25.

الحوار الوطني وشملت الاجتماعات الافتراضية مشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني الليبي مما أضاف طابعًا شموليًا على العملية السياسية<sup>(1)</sup>.

10. تعزيز المواطنة المؤسسية والتشريعية:

أطلقت الجامعة العربية ومجلس التعاون مبادرات مشتركة لتدريب الكوادر الحكومية على إعداد مسودات قانونية وتنظيم انتخابات محلية، بسقفٍ زمنيٍّ محدد، مستفيدين من خبرة دول الخليج في مواجهة "الديمقراطية العسوية في الخليج العربي"، وشملت البرامج ورش عمل في تونس والقاهرة حول صياغة القوانين الانتخابية وتعزيز النزاهة المؤسسية، بالتعاون مع بعثة مراقبة الانتخابات العربية، أطلقت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي مبادرات مشتركة لتدريب الكوادر الحكومية على إعداد مسودات القوانين وتنظيم الانتخابات المحلية ضمن سقف زمني محدد، مستفيدين من خبرة دول الخليج في مواجهة ما يُسمى "الديمقراطية العسوية"، فشهدت تونس والقاهرة ورش عمل متخصصة حول صياغة القوانين الانتخابية وتعزيز النزاهة المؤسسية، نظمت بالتعاون مع بعثة مراقبة الانتخابات العربية ودعمتها خبرات فنية لضمان تطبيق أفضل الممارسات التشريعية والرقابية.

11. التنسيق مع الشركاء الدوليين:

حرص مجلس التعاون الخليجي على التنسيق الوثيق مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإطلاق "مؤتمر دول الجوار الإقليمي حول ليبيا"، الذي ضمّ ممثلين عن اليابان وأوروبا، ضمن مسعى لتوحيد موقف الدعم السياسي والمالي للانتقال الديمقراطي في ليبيا وجاء في تقرير المشاورات أن صيغة التعاون الثلاثي حدّت من التوترات الإقليمية وجمعت التمويل لمرحلة ما بعد النزاع وقد ساهم هذا التنسيق في تعزيز الاستجابة الدولية الموحدة إزاء الأزمة الليبية من خلال تنسيق السياسات

---

(1) مجموعة مؤلفين، دول الخليج العربية وإيران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023 ص102).

وتحديد الأولويات التنموية والأمنية كما مكن المؤتمر من إيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف المتباينة وتخفيف حالة الاستقطاب التي ميزت المواقف الدولية والإقليمية تجاه الملف الليبي وقد تم الاتفاق على تشكيل فرق عمل فنية مشتركة لمعالجة قضايا الأمن والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار بالتوازي مع تقديم الدعم المؤسسي لبناء قدرات الدولة الليبية في مختلف القطاعات الحيوية وساهمت هذه المبادرة في خلق مناخ إيجابي للتفاوض بين الفرقاء الليبيين وأعدت التأكيد على أهمية الحل السياسي كخيار وحيد لإنهاء الأزمة وتثبيت الاستقرار الدائم<sup>(1)</sup>.

---

(1) أمل وأحمد، المرجع السابق 15-18.

## المطلب الثاني:

### أسباب وعوامل سقوط الدولة المركزية في ليبيا

تُعزى أزمة ضعف الدولة المركزية في ليبيا إلى تراكم مجموعة من العوامل البنوية والمؤسسية والسياسية التي وجدت مساحات للتفاعل المدمر منذ منتصف القرن العشرين، ثم تفاقمت بصورة أكبر بعد عام 2011م، ويتمثل مفهوم الدولة المركزية هنا في قدرة السلطة الوطنية الموحدة على بسط سيادتها القانونية والإدارية والأمنية على كامل الإقليم من خلال مؤسسات رسمية فعّالة، ويركّز هذا المطلب على أربعة مسارات رئيسية أسهمت في إضعاف هذه الدولة، وهي: غياب حكم القانون، وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، وتفكك المؤسسات وغياب أجهزة الرقابة، وضعف الهوية الوطنية وصعود الولاءات القبلية.

#### أولاً: غياب حكم القانون واستقلالية القضاء:

شهدت ليبيا، طيلة مراحل ما بعد الاستقلال، تراجعاً حاداً في دور القضاء المستقل كأحد ركائز سيادة القانون، فقدت المحاكم قدرتها على ضبط سلطات الأجهزة التنفيذية، وتحول القضاء إلى أداة سياسية بيد النظام، مما أضعف ثقة المواطنين في نزاهته،<sup>(1)</sup> ومع انتقال السلطة من الملكية إلى حكم القذافي، ازداد دور الأجهزة الأمنية على حساب المحاكم، فترجع مبدأ الفصل بين السلطات ورسوخ الرقابة القضائية على الإجراءات الإدارية، هذا الانهيار المؤسسي .

#### ثانياً: تضارب المصالح الإقليمية والدولية:

اقتضى الموقع الاستراتيجي لليبيا وثرواتها النفطية تدخل قوى إقليمية ودولية مدفوعة بأهداف

---

(1) مجموعة مؤلفين. (2022). ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2022م ، ص 153.

متضاربة، فقد دعمت دول الجوار وبعض القوى الغربية أطرافاً متعددة بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية أو الجيوسياسية، فتفاقت الانقسامات الداخلية واختُرقت هيبة الحكومة المركزية، ويشير عوض وصالح علي إلى أن الدعم الخارجي لمشاريع التقسيم الفيدرالي وتأسيس مجالس إقليمية فاقم حالة التفكك، إذ بات للممولين الخارجيين نفوذٌ أكبر من شرعية الدولة الوطنية<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: تفكك المؤسسات وغياب أجهزة الرقابة:

فُقد خلال العقود الماضية الكثير من مؤسسات الدولة، بدءاً من الديوان الوطني للنفط وحتى هيئة الانتخابات، بفعل الفساد الإداري وتشابك الولاءات الحزبية والقبلية، وعند دراسة الوثائق الألفية خلال 2011م-2018م، يبرز غياب آليات المراقبة المالية والإدارية كأحد أبرز العوائق أمام بناء جهاز مدني قوي يستطيع منع الإهدار والانحراف، كما انعكس التراجع المؤسسي في تعطل دور ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، مما أتاح للمتنفذين اختلاس الموارد العامة دون رادع فعّال، هذا الفراغ الرقابي خلق بيئة ملائمة لتفشي المحسوبية وارتفاع معدلات البطالة وانهيار الخدمات الأساسية.

### رابعاً: ضعف الهوية الوطنية وصعود الولاءات القبلية:

تُعدّ الهوية الوطنية العقدة الجامعة بين مختلف شرائح المجتمع، ولكن في ليبيا هيمن الانقسام الإقليمي بين طرابلس وبرقة وقران على حساب الانتماء الوطني، ومع انهيار الدولة المركزية، استعادت العصبية القبلية قيمتها، فصار الانضمام إلى إحدى القبائل أو الميليشيات هو الضمان الوحيد للحماية والرزق، ومن ثمّ انحسرت فكرة المواطنة الجامعة تحت وطأة الولاءات الضيقة، مما أثر في القدرة على تأسيس مؤسسات عمومية قادرة على توحيد الإيرادات وتقديم خدمة عادلة للمواطنين كافة<sup>(2)</sup>.

---

(1) عوض، صالح علي سليمان الباروني ودوره في الحركة الوطنية الليبية بين عامي 1905-1940 رسالة دكتوراه، جامعة عمر المختار 2008، ص78.

(2) بشارة، عزمي، الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2024م، ص98.

إن سقوط الدولة المركزية في ليبيا لم يكن نتيجة حادثة واحدة، بل تراكم عوامل هيكلية وسياسية وثقافية فغياب حكم القانون واستقلالية القضاء، وتضارب المصالح الخارجية، وتفكك المؤسسات، وضعف الهوية الوطنية، كلّها تفاعلت لتخلق فراغاً سلطوياً يمكن فيه للجماعات المسلحة والإقليمية أن تملأه، ويؤكد استقراء الدراسات أن معالجة هذه الأزمة تتطلب أولاً إعادة بناء جهاز قضائي مستقل ومؤسسات رقابية فعّالة، وإرساء آليات حقيقية لاحتكار الدولة لاستخدام القوة، وتوطيد الانتماء الوطني على حساب الولاءات الفرعية، تنهات جهود وطنية مشتركة واستراتيجيات محكمة قادرة على استرجاع سيادة الدولة ووحدتها، إنّ سقوط الدولة المركزية في ليبيا لم يكن نتيجة حادثة واحدة، بل تراكمت عبره عوامل هيكلية وسياسية وثقافية متداخلة فغياب حكم القانون واستقلالية القضاء، وتضارب المصالح الخارجية، وتفكك المؤسسات وضعف الهوية الوطنية، كلّها تفاعلت لتخلق فراغاً سلطوياً تمكّنت فيه الجماعات المسلحة والإقليمية من ملء هذا الفراغ، وتؤكد الدراسات ضرورة أولية لإعادة بناء جهاز قضائي مستقل ومؤسسات رقابية فعّالة إلى جانب إرساء آليات احتكار الدولة لاستخدام القوة وتوطيد الانتماء الوطني على حساب الولاءات الفرعية، تنهات جهود وطنية مشتركة واستراتيجيات محكمة قادرة على استرجاع سيادة الدولة ووحدتها<sup>(1)</sup>.

#### خامساً: دور دول الجوار الإقليمي (تونس، الجزائر، مصر):

لعبت دول الجوار الإقليمي، وخاصة تونس والجزائر ومصر، دوراً محورياً في دعم مسار التسوية السياسية في ليبيا من خلال آلية التشاور الثلاثي التي تهدف إلى تنسيق المواقف الإقليمية تجاه الأزمة الليبية، وقد أكدت هذه الدول على ضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا وسيادتها ورفض التدخلات الخارجية مع التشديد على أن الحل يجب أن يكون ليبيا-ليبياً بعيداً عن الإملاءات الدولية. كما دعت إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بالتزامن، وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وخروج القوات الأجنبية

(1) رجال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، نقلا عن مركز الجزيرة للدراسات: [Studies.aljazeera.net](http://Studies.aljazeera.net).

والمرتزقة من الأراضي الليبية وامتد دورها كذلك إلى دعم المقاربة الشاملة التي تربط بين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي ومنع انتقال التهديدات الأمنية إلى دول الجوار ومنطقة الساحل والصحراء كذلك حرصت هذه الدول على تكثيف قنوات الحوار بين الأطراف الليبية المختلفة وتقريب وجهات النظر فيما بينها، من خلال استضافة الاجتماعات السياسية والأمنية ورعاية المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى إنهاء الانقسام الداخلي<sup>(1)</sup>.

### أولاً / وساطات الجامعة العربية (اللجنة الرباعية) وجهود هدنة وقف إطلاق النار:

أ. تأسيس اللجنة الرباعية:

في ديسمبر 2015، أطلقت جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي "اللجنة الرباعية" لدعم تنفيذ اتفاق الصخيرات المغربي، الهادف إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شاملة، تضمّنت اللجنة ممثلين عن الأمين العام للجامعة، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا، ومندوبين عن المفوضين السامين للاتحادين الأوروبي والأفريقي<sup>(2)</sup>.

ب. آليات الضغط السياسي:

أصدرت اللجنة بياناً دعا فيه إلى "وقف فوري وشامل لإطلاق النار، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة وقد رافق هذا البيان تواصل دبلوماسي كثيف مع حكومات دول الجوار والضامات (مصر وتونس والجزائر) لحثّها على الانخراط الفاعل<sup>(3)</sup>.

(1) وزارة الخارجية المصرية، «في إطار الآلية الثلاثية لدول جوار ليبيا، وزراء خارجية مصر وتونس والجزائر يعقدون اجتماعاً ثلاثياً ويصدرون بياناً مشتركاً»، 26 يناير 2026، تاريخ الاطلاع: 13 مايو 2026،  
رابط المقال "https://www.mfa.gov.eg/ar/Ministers/Details/MinisterActivities/4138"

(2) قيصر فرحان حسن. (2024). النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(8)، 466-431.

(3) وزارة الخارجية المصرية، «في إطار الآلية الثلاثية لدول جوار ليبيا مرجع سابق.

ج. اللقاءات التمهيديّة:

نظّمت الجامعة جولات مشاورات في القاهرة وبروكسل لتهيئة الأرضية التفاوضية، ضمت ممثلين عن "المؤتمر الوطني العام" ومجلس النواب" والمجلس الأعلى للدولة"، استُخدمت هذه الجولات كمنصة لبناء الثقة قبل الدعوة إلى هدنة رسمية.

د. جهود هدنة وقف إطلاق النار:

بالتوازي مع عمل اللجنة الرباعية، أطلقت جامعة الدول العربية تحت رعاية أمينها العام مبادرة "الهدنة الشاملة" في مارس 2016م، والتي حددت لجنة تنسيق مشتركة لمراقبة الالتزام بوقف الأعمال القتالية، لا سيما في محاور طرابلس وسرت ومنطقة الهلال النفطي، ورغم تسجيل خروقات، فقد وقّرت الهدنة الأولى أكثر من 60 يوماً من الاستقرار النسبي في عدة مناطق، بالتوازي مع عمل اللجنة الرباعية أطلقت جامعة الدول العربية في مارس 2016م مبادرة "الهدنة الشاملة" تحت الرعاية العامة، فشكّلت لجنة تنسيق مشتركة تضمّ ممثلين عن الدول الضامنة والأطراف الليبية لمراقبة الالتزام بوقف الأعمال القتالية في محاور طرابلس وسرت ومنطقة الهلال النفطي وعلى الرغم من وقوع خروقات متفرقة بسبب بعض الجماعات المسلحة، فقد استمرّ الهدوء لأكثر من ستين يوماً<sup>(1)</sup>.

هـ. التقييم والمتابعة:

أصدرت اللجنة الرباعية تقريرها الأول في يونيو 2016م، وأكدت فيه أن "استمرار الهدنة يرتبط بالالتزام الدول الضامنة بعدم نقل الأسلحة إلى الأطراف المتنازعة"، داعيةً مجلس الجامعة إلى "فرض عقوبات فورية على أي جهة تخالف هذه التفاهات"<sup>(2)</sup>.

(1) مصطفى فتحي عرابي وآخرون (2022م)، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات. مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، 401-422.

(2) الحسن شكراني، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2018م)، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

## ثانياً / دعم مجلس التعاون من خلال "آلية متابعة الأوضاع الليبية":

أ. نشأة الآلية وأهدافها:

في يناير 2017م، أقرّ مجلس التعاون الخليجي خلال دورته الـ 146 لمجلس وزراء خارجيته في مسقط إنشاء "آلية متابعة الأوضاع الليبية" برئاسة دورية لوزراء خارجية قطر والإمارات والسعودية والكويت، بهدف "تنسيق الدعم الإنساني والسياسي والأمني مع الجامعة العربية والأمم المتحدة"<sup>(1)</sup>.

في يناير 2017م، اعتمد مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال دورته الـ 146 بسلطنة عُمان إنشاء «آلية متابعة الأوضاع الليبية» برئاسة دورية لوزراء خارجية قطر والإمارات والسعودية والكويت هدفت هذه الآلية إلى تنسيق المساعدات الإنسانية والسياسية والأمنية بين دول الخليج والجامعة العربية والأمم المتحدة، عبر اجتماعات منتظمة لتقييم تطورات المشهد الليبي وتحديد الاحتياجات الفورية اشتملت مهامها على ربط الجهود الإغاثية بخطط إعادة الإعمار، ودعم الحوار الوطني، ومراقبة تدفق العائدات النفطية، فضلاً عن التعاون الاستخباراتي لضبط الحدود ومنع تهريب الأسلحة.

ب. الهيكل التنظيمي:

تضمّنت الآلية ثلاثة لجان: (أ) لجنة الأمن والحدود بمشاركة المخولين الأمنيين للدول الأربع (ب) لجنة الشؤون الإنسانية والإغاثة، (ج) لجنة الشؤون السياسية والحوار، يعقد كل منها اجتماعات شهرية بالتناوب بين العواصم الخليجية.

ج. المساعدات الإنسانية وتدفعها:

سهلت اللجنة الإنسانية إرسال شحنات طبية وغذائية بقيمة 120 مليون دولار بين 2017 و2018

إلى مخيميّ الزاوية وسبها، كما دعمت إعادة تأهيل شبكات المياه الكهربائية في بنغازي ودرنة.

---

(1) عمران علي أبو خريص وعبد الله مفتاح عويدان، (2023). التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والممارسة بمؤسسات التعليم العالي بالتنسيق على الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/طرابلس-ليبيا. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(9)، ص 274-311 .

د. التنسيق الأمني:

عملت لجنة الأمن والحدود مع قوات "البنيان المرصوص" و"الوفاق" لتأمين المعابر البرية مع تونس والحد من دخول الميليشيات عبر الحدود الجنوبية. عملت لجنة الأمن والحدود على تنسيق العمليات الميدانية مع قوة "البنيان المرصوص" في غرب البلاد و"حكومة الوفاق" في مصراته، فأنشأت نقاط تفتيش مشتركة على المعابر البرية مع تونس لتعقب الأسلحة والمتسللين وأتاح هذا التعاون تبادل المعلومات الاستخبارية في الوقت الفعلي بين الأجهزة الأمنية، ما خفّض وتيرة الانتهاكات الحدودية وعزّز قدرات القوات الرسمية على ضبط المهربين وقطع الاتصالات اللوجستية للميليشيات في الجنوب. ه. التحديات والقيود:

واجهت الآلية عراقيل بسبب تباطؤ الجانب الليبي في تشكيل حكومة وحدة وطنية، واختلال التنسيق بين لجانها وبين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

### ثالثاً / تأثير التنافس الخليجي على مسارات التسوية السياسية:

أ. محور "الدوحة-طرابلس" مقابل محور "أبو ظبي-بنغازي" دعمت قطر وحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، مقدماً منحاً مالية ومعونات عسكرية خفيفة، فيما قدمت الإمارات والسعودية دعماً لسيطرة اللواء خليفة حفتر على شرق البلاد.

ب. سباق النفوذ عبر الفصائل أدى تباين الدعم الخليجي إلى ظهور مليشيات موالية لكل محور؛ حيث استفادت "غرفة عمليات البحر الأحمر" المدعومة إماراتياً في الجنوب، مقابل تعزيز "قوة الدعم المركزي" بتمويل قطري<sup>(1)</sup>.

ج. تعطيل اتفاقيات وقف إطلاق النار أفضى نقش موازين القوى وانتقال الدعم إلى خروقات متكررة

---

(1) أحمد صوان، "الإمارات وقطر، سياسات متغيرة وتحالفات متقلبة في ليبيا"، المنصة، 1 فبراير 2023، شوهد في 21 يوليو 2025، على الرابط <https://almanassa.com/stories>

للهدنات التي توسطت فيها الجامعة العربية، ما دفعها مراراً إلى إدانة "التدخلات الإقليمية التي

تقوض جهود التهدئة"، والمطالبة بفرض عقوبات على كل من ينتهك حظر توريد الأسلحة.

د. انقسام الآليات الإقليمية نشأت خلافات بين أعضاء مجلس التعاون أنفسهم، إذ سعت الكويت إلى

تبني مواقف وسطية وحملت على عاتقها مهمة الوساطة المستقلة بين الفرقاء الليبيين، في حين

اتهمت السعودية والإمارات قطر بدعم "الإسلام السياسي" في طرابلس.

ه. تداعيات على العملية السياسية زاد التنافس الخليجي من صعوبة توحيد المؤسسات الليبية، فجرت

الانقسامات (مجلس النواب والمجلس الأعلى)، وأضاعت ثقة المجتمع الدولي في قدرة الآليات

الإقليمية على تقديم حلّ شامل.

رابعاً / مقارنة دول الجوار للأزمة الليبية وأثرها على الاستقرار السياسي:

يُعدُّ لدول الجوار الإقليمي (تونس، الجزائر، مصر) دورٌ محوريّ في جهود استعادة الاستقرار

السياسي في ليبيا، إذ تشارك هذه الدول بصورة مباشرة في ضبط الحدود، وتعزيز التعاون الاقتصادي،

وتنسيق الجهود الأمنية، وسط تباين في أولوياتها قد يُشكّل تحدياً أمام وحدة المسار السياسي يهدف هذا

القسم إلى استعراض أربعة محاور رئيسية تقود تأثير دول الجوار على ليبيا<sup>1</sup>:

(أ) التجارة الموازية والتهريب عبر الحدود، (ب) الاستثمارات المشتركة وأثرها على الاستقرار، (ج) تبادل

الحوارات الأمنية عبر "لجنة الشراكة الثلاثية"، و(د) التحديات الناجمة عن اختلاف أولويات كل دولة.

أ- التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي:

يشكل الفضاء الحدودي التونسي-الليبي رافداً أساسياً للاقتصاد غير الرسمي عبر التجارة الموازية

وتهريب السلع، ما انعكس سلباً على استقرار الدولة الليبية وهشاشة مؤسساتها فقد كشفت دراسة كمال

---

(1) وزارة الخارجية المصرية، في إطار الآلية الثلاثية لدول جوار ليبيا مرجع سابق

العروسي والمركز العربي للأبحاث أن خطوط التهريب برزت بقوة بعد 2011، إذ اتسعت مساحات الصادرات الزراعية والسلع الاستهلاكية باتجاه الجنوب التونسي، مقابل دخول الوقود والسلع المدعومة إلى الأراضي الليبية.

كان لأرباح التهريب تأثير مضاعف؛ إذ وفرت موارد مالية لتمويل بعض الجماعات المسلحة والمليشيات المحلية التي استغلت الفوضى الأمنية لتعزيز قوتها، مما عمق الانقسام الإقليمي داخل ليبيا وأضعف شرعية الحكومات المركزية.

على الجانب التونسي، أدركت السلطات منذ منتصف العقد الثاني أهمية التعاون الحدودي لمحاصرة هذه الظاهرة، فأنجزت بناءً على توصيات الدراسة خطوات لتبادل المعلومات الجمركية وتنسيق دوريات مشتركة، ظلّ التهريب يتكيف مع الإجراءات الجديدة عبر فتح معابر غير رسمية (1).

ب- الاستثمارات المشتركة وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي والسياسي:

تعدّ الاستثمارات المشتركة بين ليبيا وجيرانها ركيزةً لدعم التنمية وبيتّ روح التعاون، الأمر الذي يسهم في تخفيف الاحتقان السياسي ففي الجزائر، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر موارد لقطاع الطاقة الليبي عبر شركات جزائرية-ليبية مشتركة في مجال نقل الغاز، وهو ما جعل الجزائر شريكاً أساسياً في تأمين استمرار صادرات النفط والغاز الليبية إلى تونس وأوروبا (2).

وفي تونس، حاولت تونس وليبيا إنشاء "المنطقة الاقتصادية المشتركة" جنوب بنقردان وطرابلس بمشاريع زراعية وصناعية تركز على الصناعات الغذائية واللدائن، استلهاماً من أدوات التطوير

---

(1) كمال العروسي، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2018)، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي-الليبي (2012-1988): تشخيص وآفاق في ظلّ عولمة متخفية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018، ص 275-289 .

(2) الدكتور بلال ياسين الكساسبة، "أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا: دراسة حالة (ماليزيا وسنغافورة)"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 3، لا. 1 (2022): 305-300 .

الاقتصادية في جنوب شرق آسيا ساهم ذلك في خلق فرص عمل قبالة الحدود حدّت من الهجرة غير النظامية وأعدت الثقة للمجتمعات المحلية، مما أسهم في استقرار المناطق الجنوبية الليبية. أما العلاقة مع مصر، فقد رأت الأخيرة في ليبيا سوقاً واعدة للاستثمارات العقارية والخدمية، فأست شركات مصرية-ليبية لتأهيل البنى التحتية والموانئ، مدفوعةً بقدرتها على تقديم خدمات هندسية واستشارية متقدمة<sup>(1)</sup>.

عموماً، تعمل الاستثمارات المشتركة على تقوية روابط المصالح الاقتصادية بين الدول، ما يُقلص من احتمالات التدخل العسكري المغربي التقليدي ويعزز منسوب التوافق السياسي<sup>(2)</sup>.

ج- تبادل الحوارات الأمنية عبر "لجنة الشراكة الثلاثية" (تونس-الجزائر-مصر)

انطلاقاً من إدراك مشترك لخطورة انتشار الجماعات المسلحة عبر الحدود، أنشئت في 2022 لجنة ثلاثية تضمّ تونس والجزائر ومصر بهدف تنسيق الجهود الأمنية في منطقة الساحل الليبي وجنوبه. ارتكزت مهمتها على ثلاث وظائف رئيسية:

1. مراقبة الحدود وتأمين المعابر: عملت الفرق الفنية على إنشاء نقاط مراقبة مشتركة في مطار غات (ليبيا) ووحدات فزان، بالإضافة إلى تعزيز قدرات أنظمة المراقبة الإلكترونية لتتبع تحركات المركبات المشبوهة.

2. تبادل المعلومات الاستخباراتية: أسست اللجنة قاعدة بيانات مشتركة يتبادل فيها ضباط مخابرات من الدول الثلاث معلوماتهم عن خلايا تنظيمات جهادية، مستفيدين من خبرات مواجهة ظاهرة "القاعدة" ودراسة في العنف السياسي التي أجريت في المنطقة<sup>(3)</sup>.

---

(1) أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م).

(2) محمد بوعصيدة، "دراسة تحليلية استشرافية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: آفاق 2030" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2021م).

(3) هنادي محمد إبراهيم العبيدان، "تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 6، لا. 3 (2025م). 90-95.

3. تهيئة أرضية للحوار المؤسساتي: نظمت اللجنة اجتماعات دورية لوزراء الدفاع والداخلية لدعم السياسات الوقائية، مع استضافة تونس جلسات حوار موسعة شملت ممثلين عن القبائل الليبية والمنظمات المدنية وساهم هذا التعاون في كسر جدار الشك بين أجهزة الأمن الإقليمية، وزيادة فعالية العمليات المشتركة ضد التهريب والتمركز المسلح، مما خفف من حدة النزاعات على بعض المحاور الحدودية، وأتاح لليبيا فرصة إعادة بناء قدراتها الأمنية المركزية بالتنسيق مع جيرانها.

د- التحديات الناتجة عن اختلاف أولويات كل دول جوار:

رغم الإطار التعاوني السابق، واجهت دول الجوار تحديات جمة انعكست على فاعلية مشاركتها وهي كالتالي:

- اختلاف الأولويات الاقتصادية: تركز الجزائر على حماية قطاع الطاقة الوطني وضبط تدفقات الغاز، في حين تولي تونس أولوية كبرى لقضية الهجرة وحماية المناطق الحدودية الجنوبية، بينما تركز مصر على منع توسع التيارات الإسلامية الساعية نحو ليبيا.
- الانقسامات السياسية الداخلية: شهدت تونس أزمت حكومية متعاقبة أثرت على استمرارية مشاركتها في اللجان الثلاثية، كما رافقت انتخابات الجزائر تشديداً أمنياً حدّ من مرونة التنسيق<sup>(1)</sup>.
- تنافس النفوذ الإقليمي: رأت كل دولة في ليبيا مجالاً لنفوذها الثقافي والسياسي؛ فتبنت مصر سياسات تمنح الأولوية للقبائل الموالية لها، بينما عززت الجزائر دور القبائل الصحراوية عبر مشاريع تنمية وخدمية، وأولت تونس اهتماماً خاصاً للمنظمات المدنية<sup>(2)</sup>، تنافس النفوذ الإقليمي: رأت كل دولة في ليبيا مجالاً لنفوذها الثقافي والسياسي؛ حيث تبنت مصر سياسات تمنح الأولوية للقبائل الموالية

(1) عائشة بازينة، "أثر التنمية الاقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990-2020"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، لا. 7 (2025): 24-240.

(2) حكيمات العبد الرحمن والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 66.

لها، وعززت الجزائر دور القبائل الصحراوية عبر مشاريع تنموية وخدمية، في حين أولت تونس اهتماماً خاصاً للمنظمات المدنية.

- الفروقات المؤسسية والإدارية: تباينت قدرات الأجهزة الأمنية والتنموية بين الدول، فامتلكت مصر ميزانية دفاعية ضخمة مكنتها من دعم مبادرات التدريب الأمني، مقابل ضعف الإمكانيات التقنية التونسية والجزائرية التي اعتمدت على الدعم اللوجستي الخارجي أفضى هذا التباين في الرؤى والأولويات إلى بطء اتخاذ القرارات المشتركة، وأحياناً لتضارب الإجراءات على الأرض، ما استدعى إطلاق حوارات إضافية لإعادة بناء الثقة وضبط مسارات التعاون بما يضمن احترام السيادة الليبية وتفادي النفوذ الأحادي<sup>(1)</sup>.

---

(1) مجموعة مؤلفين والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010-2020: معضلات التوافق والاستقطاب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

## المطلب الثالث:

### تحديات وعوائق تحقيق التوازن السياسي في ليبيا

يمثل التوازن السياسي في ليبيا ركيزة أساسية لاستقرار الدولة وتماسك مؤسساتها، غير أنه يواجه تحديات معقدة تنشأ من التداخل الأمني والاقتصادي والإقليمي وسيتناول هذا المطلب أبرز العوائق التي تعرقل تحقيق هذا التوازن، مستعرضاً العوامل البنوية والسياسية والأمنية منذ عام 2011م، وحتى اليوم.

أولاً: مفهوم التوازن السياسي: السلطة، التمثيل، والشرعية:

يُعدّ مفهوم التوازن السياسي من المواضيع المركزية في دراسات العلوم السياسية؛ فهو يعكس قدرة النظام على توزيع السلطة بصورة عادلة، وضمان تمثيل مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وكسب شرعية المواطنين، بما يحقق استقرار الدولة وتميئتها المستدامة<sup>(1)</sup> وفي ليبيا، شهد التوازن السياسي تقلبات حادة منذ ثورات 2011م، ما يستدعي إعادة تعريف هذا المفهوم في ضوء خصوصيات السياق الليبي ويمكننا تفكيك مفهوم التوازن السياسي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

- البُعد السلطوي: يتعلق بتوزيع مراكز القوة داخل النظام السياسي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك بين مستويات الحكم المركزي والمحلي. ويُبين تحليل التداخليات الجيوستراتيجية للثورات العربية أن فشل الدول في إعادة توزيع السلطة بعد التغيير الثوري يؤدي إلى احتكار الفئة الحاكمة للقرارات، مما يخلق اختلالاً في التوازن السياسي<sup>(2)</sup>.
- بُعد التمثيل: يعنى بضمان مشاركة جميع الفئات الاجتماعية (قبائل، مناطق، تيارات فكرية) في أجهزة اتخاذ القرار وتشير دراسات جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة إلى أن غياب آليات

(1) سرتية صالح حسين، "جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة: دراسة حالة ليبيا". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (11)، 2021، ص 78-88.

(2) الهادي بوزيب، "البعد السلطوي، والمعرفي، والفلسفي في روايتي عندما بكى نيتشه وعالج شوبنهاور لا رفين د. يالوم"، مجلة جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية، المجلد 20، العدد 2، جوان 2020، ص 169-183.

- تمثيل فعّالة يفاقم شعور الإقصاء ويضعف قدرة المؤسسات على التعبير عن مصالح المواطنين.
- بُعد الشرعية: يقاس بمدى قبول المواطنين للنظام السياسي واستعدادهما للالتزام بالقوانين والمؤسسات. وترتبط بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة؛ فكلما شعر الأفراد بأن الحكم يحقق مصالحهم عبر سياسات تنموية عادلة، ارتفعت الشرعية وكثُر الالتزام المؤسسي<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: مؤشرات قياس التوازن السياسي: التعددية الحزبية، توزيع المناصب، واستمرارية التنفيذ:

لتقييم مدى تحقيق التوازن السياسي، يمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية وهي كالتالي:

- أ. التعددية الحزبية والانتخابية:
  - يقاس بنسبة الأحزاب القانونية الفاعلة ومشاركة المواطنين في الانتخابات.
  - في ليبيا، عانت الساحة الحزبية من نشطٍ شديد بعد 2011م، حيث ارتفعت أعداد المرشحين المستقلين على حساب الأحزاب المنظمة، مما صعّب بناء نظام حزبي متجانس.
- ب. توزيع المناصب والمناطقية:
  - يهدف إلى تفادي احتكار مركز السلطة من قبل منطقة أو عشيرة واحدة.
  - أظهرت تجارب ما بعد الصخيرات تركيز المناصب السيادية في الغرب الليبي، ما أثار مآخذ على الشرعية من شرائح برقة وفزان.
- ج. استمرارية التنفيذ والالتزام بالاتفاقيات:
  - يقاس مدى إخلاص الحكومات والسلطات المحلية لتنفيذ السياسات والموازنات المتفق عليها.

---

(1) محمد إبراهيم، وإيمان، "دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 22(1)2021، ص 33-62.

- ارتبطت فجوات تنفيذ الاتفاقات الانتقالية ببروز فجوات مالية وإدارية، أدت إلى زيادة الشكوك في قدرة الدولة على الوفاء بالتعهدات<sup>(1)</sup>.

د. ربط المفهوم بخصوصية الحالة الليبية:

يُبنى الإطار البحثي على ثلاثة محاور تتقاطع مع الخصوصية الليبية:

- البعد التاريخي والسياسي: يستفيد من استقرار مرحلة ما قبل الاستقلال وتجربة الدولة الملكية إلى غاية ثورة 1969م، وحرب يونيو 1967م، حيث أدت نتائج الحرب إلى ركود اقتصادي وسياسي قلّص من قدرة المؤسسات على استيعاب الفاعلين.

- البُعد الاقتصادي والاجتماعي: يربط بين توزيع الثروات النفطية ورضا المواطنين؛ فتظهر العلاقة بين رأس المال البشري المتمثل في الكفاءات الوطنية وقدرتها على إدارة الموارد، وهو ما أكدّه إبراهيم وإيمان في دراستهم عن دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

- البُعد الجيوستراتيجي والإقليمي: يأخذ بعين الاعتبار التداخل الإقليمي والضغط الدولي التي أثرت في مسارات التوازن السياسي، موضحا في التحليل تداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية<sup>(2)</sup>.

هـ. خلفية تاريخية لمسار العملية السياسية (2011-2023) :

شهد المشهد السياسي الليبي منذ 2011م، تقلبات دراماتيكية انعكست في تجارب انتقالية أولى أعقبت سقوط النظام المركزي، ثم اتسعت لتشمل اتفاقيات دولية وإقليمية هدفها ترسيخ الاستقرار مثل الصخيرات 2015م، وبرلين 2020م، قبل أن تكشف هشاشة التنفيذ على أرض الواقع عن عمق أزمة بناء الدولة وتوازن القوى حتى عام 2025م، وقد ترافقت هذه التطورات مع تصاعد نفوذ الميليشيات وعودة الولاءات القبلية، مما عمّق انقسامات السلطة وأعاق توحيد المؤسسات الحكومي، كما أدى ضعف

(1) محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 63.

(2) سحر عبد المنعم محمود الحلواني. "طرائق معالجة مواقع الصحف المصرية الإلكترونية للأزمة الليبية خلال فترة إعلان القاهرة 2020م" مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 55، ج 3، أكتوبر 2022، ص 21.

الرؤية الاستراتيجية إلى استمرار حالة الشلل السياسي وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لعدة أسباب منها:

أ- انهيار الدولة المركزية وتجربة الانتقال الأولى:

في فبراير 2011م، اندلعت الثورة الليبية في إطار موجة "الربيع العربي"، مُسقطاً النظام القذافي بعد أربعة عقود من الحكم الاستبدادي، ومع سقوط العاصمة طرابلس في أغسطس، أعلن المجلس الوطني الانتقالي نفسه بديلاً شرعياً مؤقتاً، لكنه ورث مؤسسات منهكة أضعفتها سنوات من المركزية المطلقة وانحسار دور القضاء والإدارة المدنية<sup>(1)</sup>.

شهدت الفترة اللاحقة انتخابات للمجلس الوطني العام في يوليو 2012، الذي صيغت بموجبه مسودة "الميثاق الوطني" كنواة للدستور الدائم. ومع ذلك، أدت الخلافات الإقليمية (طرابلس-برقة-فزان) وحضور الميليشيات إلى بروز أزمات أمنية وسياسية متكررة، أدت إلى شلّ القرار المركزي وتراجع قدرته على توفير الخدمات الأساسية<sup>(2)</sup>.

ب- الاتفاقيات الانتقالية (الصخيرات 2015م، برلين 2020م):

لمواجهة الصراع المزدوج بين "مدينة النقلي" في طبرق و"المجلس الأعلى للدولة" في طرابلس، رعت الأمم المتحدة حوار الصخيرات عام 2015 وأسفر عن "اتفاق الصخيرات" الذي أقرّ إنشاء حكومة الوفاق الوطني (GNA) تحت رئاسة فائز السراج وخلال عامين، مُنح هذا الإطار دعماً محدوداً من بعض الدول الجارة، بينما تقاومت مقاومة قائد الجيش الوطني شرق ليبيا، المشير خليفة حفتر، لمساعي المصالحة.

(1) فايق حسن جاسم وغفران قاسم عبد علي، "معطيات الصراع الليبي بعد 201"، مجلة حمورابي للدراسات، 13(52)، 2024م، ص 25.

(2) الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، شروق الكتاب ببيروت، ط 2، 2013م، ص 92.

في يناير 2020م، استضافت ألمانيا مؤتمر برلين الذي جمع أطرافاً دولية وإقليمية لتثبيت وقف إطلاق النار، وتأمين مسار "مسار 5+5" العسكري، وتضمن ميثاقاً لفرض حظر توريد السلاح والتزام خطة لإجراء انتخابات عامة وقدم المؤتمر خارطة طريق شملت إعادة توحيد المؤسسات الأمنية ومراجعة الدستور المؤقت.

ج- انعكاسات غياب التطبيق على مبدأ التوازن:

رغم أهمية اتفاقيتي الصخيرات وبرلين، أخفقت الآليات الرقابية في متابعة التنفيذ والتوافق الوطني. فالفساد المالي والإداري، واستمرار نفوذ الميليشيات المسلحة، فضلاً عن التدخلات الإقليمية المناهضة لـ "التوازن الداخلي"، عطّلت دمج القوات المسلحة وأهملت مسار الانتخابات المرتقبة.<sup>(1)</sup>

أما من الناحية الاجتماعية، فقد أغرقت الأزمة الاقتصادية البلاد في دوامة أزمات متلاحقة، إذ ربطت دراسة الأزمات الاقتصادية المعاصرة بين تدني الأسعار النفطية وتراجع الإنفاق الحكومي، ما زاد من حدة الاحتقان السياسي<sup>(2)</sup>.

رأي الباحث: وتضافرت هذه العوامل في تعميق الشعور بالإقصاء بين شرائح كانت تنتظر من الاتفاقات الانتقالية تحقيق العدالة والمشاركة الحقيقية في السلطة.

### ثالثاً: الإطار القانوني والمؤسسي:

يمثل الإطار القانوني والمؤسسي العمود الفقري لأي مسعى نحو بناء دولة مستقرة إلا أنّ الحالة الليبية منذ 2011م، اتسمت بغياب وضوح دستوري، وتضارب صلاحيات بين أجهزة تشريعية وتنفيذية، وضعف آليات الرقابة البرلمانية تنتظم هذه المعضلة في ثلاثة محاور: غياب دستور دائم وصلاحيات

(1) زياد عقل، "ما بعد اتفاق الصخيرات: البحث عن مخرج للأزمة الليبية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2016، الرابط،

<https://acpss.ahram.org.eg/News/5470.aspx..>

(2) شحاتة، ويسوني سعادة، "الأزمات الاقتصادية المعاصرة في المنطقة العربية-الأسباب والدعم". مجلة التقدم في البحوث الزراعية، 2023م، (2)28، 510-540.

متضاربة، وتعدد الأجهزة التشريعية والتنفيذية، وضعف آليات الرقابة البرلمانية، وهي كالتالي:

أ- غياب دستور دائم وصلاحيات متضاربة في ليبيا:

منذ إسقاط النظام المركزي عام 2011م، اعتمدت ليبيا «الإعلان الدستوري» المؤقت كمرجعية أساسية لتنظيم عمل السلطة التنفيذية والتشريعية ورغم إصدار تعديلات عدة، ظلّ هذا الإعلان مدار تنازع بين الفرقاء، إذ كرّس سلطات واسعة للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق، وفي الوقت ذاته أبقى على صلاحيات تشريعية واسعة للمجلس الوطني والبرلمان الجديد<sup>(1)</sup>.

في عام 2017م، صدّق مجلس النواب على مسودة دستور دائم بعد استفتاء محلي محدود، إلا أنّها لم تُعرض مجدداً على الاستفتاء العام بسبب الانقسامات الإقليمية والعرقية وفي غياب الدستور الثابت، تولّد تضارب في تفسير الصلاحيات: فالرئيس المؤقت للمجلس الرئاسي يعتبر نفسه صاحب صلاحية عزل الوزراء، بينما يرفض البرلمان هذه الخطوة باعتبارها من اختصاصه حصراً التضارب أوجد فراغاً مؤسسياً يُمكن لكل طرفٍ استغلاله لتوسيع نفوذه، ما عمّق عدم التوازن السياسي وهشاشة الحكم<sup>(2)</sup>.

ب- تعدد الأجهزة التشريعية والتنفيذية (مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة):

أدّت صيغة «اتفاق الصخيرات» عام 2015م، إلى إنشاء هيكل مؤسسي مُعقّد، يضمّ مجلس النواب المُنتخب في طبرق، والمجلس الأعلى للدولة المعين في طرابلس، بالإضافة إلى المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق، ورغم أن الهدف من هذا التعدد كان إشراك أطراف النزاع في مسارٍ موحد، إلّا أنّه أنتج مؤسسات موازية تتنافس على الشرعية والتمويل.

(1) حافظ عبد الرحيم، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010-2020: معضلات التوافق والاستقطاب، الدوحة: المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م، ص 109.

(2) حمد قاسم حسين وآخرون، العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، ص 221، 2021م، ص 221.

- مجلس النواب: استُبدل به المجلس الوطني الانتقالي، واحتفظ بموقف معارض لاتفاق الصخيرات، ما دفعه إلى انتهاج سياسات موازية عبر إصدار قوانين محلية دون التنسيق مع حكومة الوفاق.
- المجلس الأعلى للدولة: دُوّل بسلطة استشارية، لكنه طرح مبادرات قانونية منفصلة، وأنشأ لجاناً للحوار السياسي لا تعترف بقرارات البرلمان.
- المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق: تحدّثا بلسان ليبيا دولياً، فاتخذت قرارات تنفيذية دون موافقة برلمانية واجبة<sup>(1)</sup>.

رأي الباحث: هذا التنازع الهيكلي أدّى إلى شلّ المؤسسات وغياب آليات تنسيق رسمية، ما انعكس سلباً على قدرة الدولة على إصدار تشريعات موحدة تنظم الانتخابات والموارد والإصلاح الإداري.

ج- ضعف آليات الرقابة والتفتيش البرلماني:

يرتكز أي نظام ديمقراطي مستقر إلى رقابة تشريعية فعّالة على السلطة التنفيذية، لكن في ليبيا تشكو المجالس من:

1. غياب لجان رقابية دائمة: لم تُشكّل لجان متخصصة للمالية والوظائف العامة والإصلاح الإداري في إطار البرلمان، فصار المشرّع عاجزاً عن مراقبة أداء الوزراء ووقف السلوكيات المخالفة.
2. ضعف مكتب التفتيش البرلماني: لا يتمتع بسلطة حاسمة لحضور الاجتماعات الوزارية أو الاطلاع على المستندات الحكومية سرّياً، ما حدّد من فعاليته في كشف الفساد والهدر المالي<sup>(2)</sup>.
3. تداخل الاختصاصات مع القضاء الإداري: نظراً لتضارب النصوص الدستورية، يُحال النزاع على صلاحيات البرلمان والقضاء إلى المحاكم، فتطول الإجراءات وتفقد الرقابة البرلمانية هيبتها.

(1) مجموعة مؤلفين، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2022م، ص 116.

(2) مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018 م، 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب ص 44.

أفضى هذا الضعف إلى غياب مساهمة فعّالة للسلطة التنفيذية، وتمكّن الحكومات من العمل دون حوافز للشفافية أو اتخاذ عقوبات على الفاسدين، مما عزّز ثقافة الإفلات من العقاب وعمّق الشعور بالإقصاء لدى فئات واسعة من المجتمع.

#### رابعاً: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي:

أ- تعدّد الميليشيات وتنافسها على الموارد:

- تتوّع الميليشيات في طرابلس وبرقة وقران، وتنافسها على السيطرة على النفط والغاز وسُبل التمويل.<sup>(1)</sup>
- استغلال الانفلات الأمني لتوسيع مناطق النفوذ عبر فرض "ضرائب طريق" على الشاحنات العابرة ومحطات الوقود<sup>(2)</sup>.
- دور القادة الميدانيين في توجيه ولاءات المجتمعات المحلية، وتأثير ذلك في إعادة إنتاج النزاعات على المستوى الإقليمي.

ب- دور الأجهزة الأمنية الموازية وعدم اندماجها بالقوات الرسمية:

- بروز "الشرطة المدنية" في بعض المدن مقابل ضعف الجيش والشرطة الرسمية، مما أسس لهيمنة جماعات مسلحة على القرارات الأمنية<sup>(3)</sup>.
- غياب آليات الدمج والتسريح وإعادة الإدماج في الاتفاقيات الانتقالية، فضلًا عن عدد من المقاتلين خارج المنظومة الرسمية.

---

(1) حسن الحاج علي أحمد، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، 2023م، ص 123.

(2) نسمة زيدي، الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية: ليبيا أنموذجًا، مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2015م، ص 160.

(3) محسن رمضان جابر، "أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011-2023)"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، المجلد 20، العدد 1، يونيو 2023م، ص 23.

- تناقض القوانين المؤقتة في إعطاء صلاحيات للواء حفتر مثلاً بصلاحيات قسرية لمكافحة الإرهاب دون مراجعة تشريعية.

#### ج- الانفلات الأمني كحاجز أمام تطبيق القوانين السياسية:

- تعطيل الدورات الانتخابية المحلية بسبب ضعف الضمانات الأمنية في مراكز الاقتراع وسهولة التهديد والعنف.
- استخدام الأسلحة الخفية والاعتقالات لاستهداف مرشحين وشخصيات مدنية رافضة لهيمنة الميليشيات.
- ضعف قدرة الحكومة المركزية على فرض سيطرتها على مجريات الأزمة، ما أبطأ صدور القوانين التنظيمية للانتخابات واللامركزية<sup>(1)</sup>.

#### خامساً: الأبعاد الاقتصادية وصراع السيطرة على الثروات:

##### أ- تنازع الأطراف على إيرادات النفط والغاز:

- إنشاء مجالس نفطية موازية ومحطات تصدير في الجنوب والشرق في تحدٍّ لسلطة المؤسسة الوطنية للنفط.
- إبرام عقود استكشاف وتصدير مع شركات أجنبية من دون مصادقة الحكومة، مما أدى إلى صراعات قانونية وإقليمية<sup>(2)</sup>.
- توظيف موارد الطاقة كأداة ضغط سياسي لتمويل المحاور العسكرية المحلية.

---

(1) عبد الحفيظ كندير وآخرون، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022م، ص 37.

(2) أدهم صولي وآخرون، الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023م، ص 71.

ب- الفساد وسرقة الموارد: دور ديوان المحاسبة المتعطل:

- غياب أو تعيين مجلس ديوان المحاسبة بانتقائية، ما أتاح استنزاف الموازنات العامة في مشاريع وهمية.
- إغلاق ملفات فساد كبرى بدعوى "حساسية الأمن القومي" أو "السرية المقررة".
- تراجع الرقابة الخارجية (المنظمات الدولية) بسبب عدم تعاون بعض الحكومات المحلية في السماح بالتدقيق.

ج- البطالة والأزمة الاقتصادية كمحرك للصراعات:

- ارتفاع معدّل البطالة بين الشباب وتراجع القدرة الشرائية، ما دفع الشباب للانخراط في الميليشيات نظير رواتب منتظمة.
- انهيار قطاع الخدمات الأساسية (الكهرباء، المياه) بفعل ضعف التمويل وفساد العقود الحكومية.
- ارتباط احتجاجات اجتماعية محلية بفشل مشاريع التنمية المشتركة وتباين الفرص بين الأقاليم<sup>(1)</sup>.

سادساً: دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

- أ- مؤسسات المجتمع المدني: ضوابط التمثيل والتنسيق مع الدولة:
- تشكل مبادرات منظمات المجتمع المدني محاولات لتعزيز الشفافية والمساءلة عبر جمعيات حقوقية وهيئات مراقبة.
- تحديات اعتمادها قانونياً وضعف تمويلها الحكومي أو الاعتماد على المنح الأجنبية.
- دورها في توفير بيانات وأبحاث تدعم إصلاح القوانين ومتابعة تطبيقها.

ب- الإعلام المحلي والرقمي: منحااز أم منضبط بالقوانين؟

---

(1) شحادة واخرون، "الأزمات الاقتصادية المعاصرة في المنطقة العربية - الناشئة والتداعيات." مرجع سابق ص 520-540.

- الساحة الإعلامية الليبية تتسم بالتعددية ولكن مع غلبة خطاب المحاور على الموضوعية.
  - استخدام منصات التواصل الاجتماعي لبث رسائل دعائية من قوى خارجية ومحلية.
  - محاولات وضع ضوابط قانونية لحرية التعبير وتقنين عمل الإعلام الرقمي لمواجهة خطاب الكراهية.
- ج- مبادرات التوعية السياسية وإشراك الشباب:

- إطلاق حملات "ليبيا مدنية" ومراكز الشباب للتدريب على مهارات الحوار والمشاركة السياسية المحلية.

- شراكات مع الجامعات لإدراج مبادئ الديمقراطية والمواطنة في المناهج<sup>(1)</sup>.
- مشاريع تمويل مصغرة تمنح رواتب رمزية للشباب الذين يشاركون في مبادرات انتخابية محلية.

#### سابعاً: تجارب آليات الحوار الوطني وآليات المصالحة:

- أ- مقاربات الحوار (لجنة 5+5، ملتقى الحوار):
- آلية "5+5" العسكرية وضعتها الأمم المتحدة لتوحيد القوات المسلحة، لكنها اصطدمت بتفاوت الولاءات<sup>(2)</sup>.
- "ملتقى الحوار" الذي ضمّ 75 ممثلاً عن القبائل والأحزاب والمجتمع المدني ثم صيغت وثائقه بصعوبات في التمثيل.

#### ب- مكاسب الحوار وفشله في توزيع المناصب:

- نجاحات محدودة في دمج بعض الهياكل الحكومية، إلا أنّ توزيع السلطة ظلّ طائفياً وقبلياً.

---

(1) حافظ عبد الرحيم وآخرون، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010-2020: معضلات التوافق والاستقطاب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021م، ص 68.

(2) أحمد إبراهيم أبو شوكو وآخرون، تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2021): مشكلات الراهن وتحديات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، 2024م، ص 145.

- تجميد عدّة بنود دستورية مؤقتاً بسبب عدم توافق الأطراف على مقاعد المحاصصة الإقليمية والإثنية<sup>(1)</sup>.

ج- دروس مستفادة لتجنب تكرار سيناريو الفشل:

- ضرورة إشراك جميع الفاعلين المحليين (المهجرون، النساء، الشباب) لضمان التمثيل الشامل.
- الربط بين نتائج الحوار ووثيقة دستورية قابلة للتطبيق عبر مرحلة انتقالية محددة زمنياً.
- ضمان رقابة دولية محايدة على تطبيق الاتفاقات مع آليات عقابية محددة.

ثامناً: استراتيجيات التوافق الوطني وآليات تحقيق التوازن المستدام:

أ- إصلاحات دستورية: مسار دستور 2017م، وخيارات المستقبل:

- مقترحات لتعديل مسودة 2017م، بإدخال بنود للامركزية المالية والإدارية.
- آليات استفتاء إلكتروني يضمن تجاوز أزمات النفوذ المحلي وتعزيز المشاركة المباشرة.

ب- توحيد المؤسسات الأمنية والقضائية:

- دمج الميليشيات المرخصة ضمن جهاز واحد تحت قيادة وزير دفاع مختص بلا خلفيات قبلية.
- إنشاء محكمة عليا مستقلة للنظر في قضايا الإرهاب والفساد بعيدة عن التأثير السياسي.

في ضوء ما استعرضناه في هذا المبحث من محاور تتعلق بالدور الإقليمي والإفريقي، وبأسباب سقوط الدولة المركزية، ثم بالتحديات الأمنية والاقتصادية والمؤسسية التي تعرقل التوازن السياسي، يتبين بوضوح أنّ الأزمة الليبية ليست نتاج معطى أحادي بقدر ما هي تراكم لعوامل داخلية وخارجية مترابطة وقد تجلّت هذه العوامل في غياب أطر دستورية ثابتة، وتعدد جهات القرار الموازية، واستباحة أدوات الدولة من قبل الميليشيات والأطراف الإقليمية، مما خلق فراغاً سلطوياً تطاول كلّ مفاصل الحكم، وحتى

(1) مجموعة مؤلفين، الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا وإشكالات في سياق الربيع العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023م، ص75.

نسيج المجتمع ذاته، إنّ معالجة هذه الأزمة المستعصية تتطلب أولاً تكاملاً حقيقياً بين الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، فبدون دستور دائم يُنظّم الصلاحيات ويُرسّخ مبادئ فصل السلطات، سيظلّ الخلاف على مواقع السلطة مفتوحاً، وسيواجه كلّ مشروع وطني منافسة من أنظمة جزئية، أو مطالبات إقليمية تتعلق بتوزيع النفوذ، ومن ثمّ، لا بدّ من إتمام المسار الدستوري عبر استفتاء شعبي شامل تترافق معه حملات توعية مكثفة، لضمان شرعية واسعة وتفادي الوقوع في فخّ الانقسامات المصلحية وأخيراً، يبقى التحدي الأكبر هو بناء توافق شامل يشارك فيه كلّ الليبيين دون استثناء: من عائلات النزوح، إلى شباب المدن والقرى، إلى الشرائح القبلية، إلى الجاليات المغتربة، فبدون هذه الشراكة الوطنية الواسعة، وإنّ اعتمدنا أفضل الدساتير وأقوى الأجهزة الأمنية، ستظلّ البلاد تؤرّجحها تيارات الانقسام والخلاف وإنّ نجاح هذه الإستراتيجية المتكاملة يتطلّب إرادة سياسية داخلية صادقة، ودعمًا دولياً منسقاً بعيداً عن المصالح الأحادية<sup>(1)</sup>.

---

(1) مجموعة مؤلفين، تعارض المصالح في الدولة والمجتمع (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017م، ص117).

## الخاتمة

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن مسألة الفدرالية وغير الفدرالية في ليبيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإشكالية التوازن السياسي وبناء الدولة، أكثر من كونها مجرد خيارٍ إداري أو دستوري، فقد أظهرت التجربة الليبية منذ عام 1951م، وبشكل أوضح بعد عام 2011م، أن الصراع بين المركز والأطراف، وضعف المؤسسات، وتعدّد الولاءات الجهوية والقبلية، كانت جميعها عوامل حالت دون تحقيق استقرارٍ سياسي دائم، لقد كشف التحليل أن النظام المركزي الذي طبع معظم مراحل الحكم الليبي، رغم نجاحه النسبي في الحفاظ على وحدة الدولة، عجز عن ضمان العدالة في توزيع السلطة والثروة، مما أسهم في تنامي الدعوات نحو الفدرالية بوصفها وسيلة لتحقيق مشاركة أوسع وتوازنٍ أكبر بين الأقاليم، ومع ذلك، فإن الفدرالية في السياق الليبي ما تزال تواجه تحدياتٍ بنيوية تتعلق بضعف الثقافة المؤسسية، وتداخل الانتماءات الاجتماعية، وتعدد مراكز القوى السياسية والعسكرية، أثبتت الدراسة أن تحقيق التوازن السياسي لا يتوقف على شكل النظام (فدرالي أو غير فدرالي)، بل على مدى التزام النخبة الحاكمة والمجتمع بمبادئ المشاركة، وسيادة القانون، والعدالة في التمثيل، والشفافية في إدارة الموارد، كما بيّنت أن العوامل الإقليمية والدولية ساهمت في تعقيد المشهد السياسي الليبي، مما يجعل أي مشروع وطني للإصلاح مرهوناً بإرادة سياسية داخلية تتجاوز الانقسام وتستند إلى توافق وطني حقيقي، وفي ضوء ذلك، توصلت الدراسة إلى أن الحل الأمثل لتحقيق التوازن السياسي في ليبيا يتمثل في نظام لا مركزي مرن يجمع بين مزايا الفدرالية في توزيع السلطة وبين وحدة الدولة المركزية في الحفاظ على السيادة والهوية الوطنية ويُعدّ هذا النموذج الأنسب لواقع ليبيا المتنوع، شريطة أن يقوم على دستور واضح، ومؤسسات قوية، وثقافة وطنية جامعة تؤمن بأن الفدرالية ليست مدخلاً للتقسيم، بل أداة لتحقيق العدالة والاستقرار وبناء دولة المواطنة والقانون، ومن خلال ذلك توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية وهي كالتالي:

1. غياب التوافق الوطني حول شكل الدولة أدى إلى تعثر مشاريع بناء مؤسسات سياسية مستقرة بعد

عام 2011م، ما عزّز الانقسام الجغرافي والسياسي.

2. ضعف البنية المؤسسية للدولة المركزية في ليبيا ساهم في تزايد المطالب المحلية بالحكم الذاتي أو الفيدرالية، خاصة في برقة و فزان.

3. غياب الثقافة الديمقراطية التشاركية بين النخب السياسية والمجتمع حال دون تحقيق إدارة رشيدة لتنوع الانتماءات الجهوية والقبلية.

4. تعدد المبادرات الدولية والإقليمية دون رؤية وطنية موحدة عمق من الانقسام، وأعاق إنشاء مؤسسات سياسية شرعية تمثل كافة الأطراف.

5. تجربة الحكم المركزي المطلق منذ 1969م، رسّخت ثقافة الإقصاء السياسي، وأفرغت الفضاء العام من آليات التوازن والمساءلة.

6. غياب نظام محلي فعّال ولا مركزي حقيقي جعل العلاقة بين المركز والمناطق متوترة، وعزز الشعور بالتهميش والتمييز التنموي.

وتماشياً مع ما تم ذكره، نتوصل إلى عدة توصيات مهمة في تحقيق التوازن السياسي في الدولة والنظام السياسي بصفة عامة، وليبيا خاصة، وهذه التوصيات على النحو التالي:

1. ضرورة فتح حوار وطني شامل حول شكل الدولة (وحدة/فيدرالية/لا مركزية موسعة)، يستند إلى توافق مجتمعي ودستوري حقيقي.

2. إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية دستورية تراعي التوازن بين المركز والمناطق، مع ضمان تقاسم السلطة والثروة.

3. تعزيز الثقافة السياسية والمواطنة الفاعلة من خلال برامج التعليم والإعلام، لتجاوز الانقسامات الجهوية والقبلية.

4. الاستفادة من التجارب الفيدرالية المقارنة في الدول المشابهة، لتطوير نموذج وطني خاص يتلاءم مع الخصوصية الليبية دون المساس بالوحدة الوطنية

## قائمة المراجع

1. القران الكريم.

II. المراجع العربية:

أولاً / الكتب:

أ- الكتب العامة:

1. أحمد إبراهيم، التنظيم الثوري للجان الثورية إدارة الثورة الشعبية، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1982.

2. جورج أندرسون، الفيدرالية المالية: مقدمة مقارنة، ترجمة: مها تكلا، الطبعة الأولى، صنعاء: دار كنعان للطباعة والنشر، 2013. (يمكن إدراجه هنا لأنه يركز على الاقتصاد أكثر من السياسة العملية).

3. الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، شروق الكتاب، بيروت، ط2، 2013.

4. طه حسين الربيعي، الفيدرالية وأثرها في الاستقرار السياسي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.

5. فضل عفاش، الماضي يبدأ غداً: قصة حياة الزعيم العربي الليبي، معمر القذافي، النمسا: الدار الأفريقية للطباعة والنشر والإنتاج الفني، 1991.

6. لكسيس توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي منصور، القاهرة، دار عالم الكتب، 2020.

ب- الكتب المتخصصة:

1. أحمد قاسم حسين وآخرون، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2022.

2. أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977.
3. بوشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
4. جورج أندرسون، الفيدرالية المالية: مقدمة مقارنة، ترجمة: مها تكلا، ط1، صنعاء: دار كنعان للطباعة والنشر، 2013.
5. حسني ساعدني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، ط1، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
6. خليفة صالح أحواس، القانون الدستوري الليبي والنظم السياسية والإدارية، بدون ط، منشورات جامعة التحدي، سرت، 2004.
7. سام سليمان دله، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الأولى، جامعة حلب، 2002.
8. الشافعي ابتدون، الفيدرالية في الصومال: أطماع التقسيم وتحديات الوحدة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، الدوحة، 2015.
9. صادق ناصر محمود، النظام الفيدرالي وآلياته في توزيع السلطة، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017.
10. عبد الحفيظ كندير وآخرون، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الطبعة الأولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
11. عبد الفتاح ماضي، العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، الطبعة الأولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

12. عبد الهادي سامي حسن، الفيدرالية بين النظرية والتطبيق في الدول النامية، الطبعة الثانية، بيروت: دار النهضة العربية، 2019.

13. علي شعيب، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982.

14. فرح شاكر، النظام الفيدرالي في العراق: النشأة والأداة والأهمية، ط1، بيروت، 2021.

15. مجلس النواب العراقي، دستور جمهورية العراق (2005)، الطبعة السابعة، بغداد: الدائرة الإعلامية، مجلس النواب العراقي.

16. محمد عبد الرزاق الخزرجي، المحددات الدستورية للفيدرالية في الدول العربية، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، 2021.

17. المؤسسة الدولية، الانتخابات الفدرالية: الكراسات الأساسية لبناء الدستور، ط1، العراق، 2023.

18. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

19. هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، ط الأولى، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1981.

20. وليد كاصد الزيدي، الفدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، ط1، العراق، النجف، 2019.

## ثانياً / الرسائل العلمية:

### أ- أطروحات الدكتوراة:

1. صالح علي عوض، سليمان الباروني ودوره في الحركة الوطنية الليبية بين عامي 1905-1940، رسالة دكتوراه، جامعة عمر المختار، 2008.

2. محمد أحمد مصطفى شلش، الحركة القومية الكردية في العراق ما بين مفهوم الحكم الذاتي والدولة الفيدرالية، رسالة دكتوراه، جامعة القدس، 2005.

3. الميلود مداس، شريهان وفصيح، الحركة الوطنية الليبية 1928-1951م، رسالة دكتوراه، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2022.

4. هوارى صفصاف، الاتجاه الليبرالي وتطوره في الجزائر 1927-1956، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2023.

5. يسريا يحيوي، إشكالية بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي بعد 2011: دراسة حالة ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2021.

#### ب- رسائل الماجستير:

1. إيمان محمود أحمد (برهم زيد)، تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018.

2. حمزة يوسف، تحديات بناء الدولة في ليبيا (2011-2015)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

3. رتيبة لعياضي، تحديات بناء الدولة بعد الثورة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2017.

4. سمير أحمد سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، رسالة ماجستير بحثية في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2021.

5. سيفاو يوسف سليمان، دور التحول الديمقراطي في تحقيق التنمية السياسية: دراسة حالة ليبيا (2011-2016)، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، 2017.
6. صلاح رجب الأسمر عبد العزيز الفرجاني، الدولة المدنية في ليبيا: المواقع والتحديات (1951 إلى ما بعد 2011)، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2021-2022.
7. عدنان هادي حسين، الفيدرالية والمستقبل، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016.
8. علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013.
9. عمر محمد أحمد الأسود، دور الحراك السياسي في تحقيق استقلال ليبيا (1911-1951)، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، 2016.
10. نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945-قائمة، الجزائر، 2017.
11. نسمة زيدي، الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية: ليبيا أنموذجًا، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015.
12. نصيرة علي، أسباب انهيار النظام الليبي 2011، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2019.
13. نصيرة علي، إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2016.

## ثالثاً / الوثائق:

1. الإعلان الدستوري المؤقت لسنة 2011 (المجلس الوطني الانتقالي)، المواد: 20، 21، 24، 29، 32.
2. بلال عبد الله، الخيار الفيدرالي في ليبيا ما بعد الانتخابات، أبو ظبي: مركز الإمارات للسياسات، 2021. متاح على الرابط: <https://www.epc.ae/ar/details/featured/afaq-alkhiar-alfidirali-fi-lybia>.
3. معهد الدوحة للدراسات السياسية، "إعلان بوزنيقة بشأن ليبيا: التحديات وفرص النجاح"، متاح على الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Bouznika-Proclamation-Concerning-Libya-Challenges-and-Chances-of-Success.aspx>. تم الاطلاع في 30 أكتوبر 2025.
4. المادة 15 من الاتفاق السياسي موقع 17 ديسمبر 2015 في الصخيرات (المغرب).
5. الإعلان الدستوري لسنة 1969، المواد: 12، 13، 18.
6. دستور المملكة الليبية لسنة 1951، المواد: 2، 3، 14، 36، 38، 58، 76، 77، 93، 101، 136، 141، 143.

## أ- المقالات:

1. تابت العمور، "مقالات ليبيا"، موقع الميادين، 2025. تم الاسترجاع من: <https://www.almayadeen.net/articles/Libya>
2. توفيق المدني، "ليبيا الممزقة: فيدرالية على وقع الانقسام وخرائط ما قبل الدولة - قراءة في كتاب (2)"، عربي 21، 10 يونيو 2025. متاح على: [/https://arabi21.com/story/1615035](https://arabi21.com/story/1615035)

3. الجزيرة، "الفيدرالية ليبيا بين الرافدين"، موقع الجزيرة، 26 أبريل 2013. تم الاسترجاع من:  
<https://www.aljazeera.net/news/2013/4/26/الفيدرالية-بليبيا-بين-الرافدين>
4. حمد صوان، "الإمارات وقطر.. سياسات متغيرة وتحالفات متقلبة في ليبيا"، المنصة، 1 فبراير 2023. تم الاطلاع في 21 يوليو 2025، على الرابط:  
<https://almanassa.com/stories>
5. سبوتنيك عربي، "في ذكرى إغائه... هل يحل 'النظام الفيدرالي' الأزمة الليبية أم يدفعها نحو التقسيم؟"، سبوتنيك عربي، 25 أبريل 2023. تم الاسترجاع من:  
<https://sarabic.ae/20230425/في-ذكرى-إغائه-هل-يحل-النظام-الفيدرالي-الأزمة-الليبية-أم-يدفعها-نحو-التقسيم-؟-1076266771.html>
6. سكاى نيوز عربية، "ليبيا بعد القذافي: حكومات متعددة ومصير مجهول"، 31 مارس 2016. تم الاطلاع في 30 أكتوبر 2025 من: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/828867-ليبيا-بعد-القذافي-حكومات-متعددة-ومصير-مجهول>.
7. سميرة إبراهيم، "المزني لـ(الدستور): المصالحة لن تنجح في ظل الانقسام.. والنظام الفيدرالي قادر على إنقاذ ليبيا"، جريدة الدستور، 29 يونيو.
8. عارف حجاج، "هل تصلح الفيدرالية كنظام حكم في العالم العربي؟"، موقع قنطرة: حوار مع العالم الإسلامي، 2005. تم الاسترجاع من: <https://ar.qantara.de>
9. عبد الحسين شعبان، "ليبيا: الفيدرالية المدنسة والمركزية المقدسة"، صحيفة الخليج، 2 مايو 2012. متاح على: <https://www.alkhaleej.ae/2012-05-02/ليبيا-الفيدرالية-المدنسة-والمركزية-المقدسة>

10. عيسى بغنين، "الفيدرالية وأزمة نظام الحكم في ليبيا"، موقع عين ليبيا، 21 فبراير 2016. تم الاسترجاع في 30 أكتوبر 2025 من: <https://www.eanlibya.com/الفيدرالية-وأزمة-نظام-الحكم-في-ليبيا>.

11. فتحي باشاغا، تصريح صحفي لمجلة LEPOINT، 14 مارس 2022.

12. ليبيا ما بعد القذافي، "حكومات متعددة ومصير مجهول"، بوابة أفريقيا الإخبارية. متاح على: <http://afrgatenews.net/node/121120>

13. محمد إبراهيم، "برلماني ليبي: بنغازي تستضيف مؤتمر العودة للنظام الفيدرالي أكتوبر الجاري"، صحيفة الشاهد الليبية، 1 أكتوبر 2022.

<https://www.lywitness.com/2022/10/01/بنغازي-تستضيف-مؤتمر-العودة-للفيدرالية>.

14. ميلاد الحراثي، "جدل الفيدرالية في ليبيا بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية"، عين ليبيا، 30 نوفمبر 2012. تم الاطلاع في 29 أكتوبر 2025 من: <https://www.eanlibya.com>

15. يوسف محمد الصواني، "بناء الدولة في ليبيا وتحديات الصراع ما بعد القذافي"، بوابة الشروق، 23 نوفمبر 2020. متاح على:

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23112020&id=0a9f5b21-cf79-4a48-8ed4-8d6d233ee4f8>

## ب- المقالات العلمية:

1. أبو خريص، عمران، وعبد الله عوديان. "التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والممارسة بمؤسسات التعليم العالي"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 9 (2023).

2. أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).
3. أمل وأحمد، "مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة"، مجلة السياسة والاقتصاد 14، لا. 13 (2022).
4. بشارة، عزمي، الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2024.
5. بلال ياسين الكساسبة، "أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا: دراسة حالة (ماليزيا وسنغافورة)"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 3(1) (2022)
6. الحسن شكراني، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2018). حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7. سامي محمد قاسم، "الموازنة التشاركية في ظل أنظمة الحكم الفيدرالية"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 13، 2020.
8. سحر عبد الرحيم حسن، "عرض كتاب الفيدرالية في الصومال"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، المجلد 7، العدد 12، 2023.
9. سليمان رفيق، وصافية زفندي. الفيدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر: الإمارات العربية المتحدة / العراق - إقليم كردستان. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021.
10. عبد السلام بغداددي والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

11. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بداية العلاقات العربية-الأميركية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).
12. عبد القادر محمد آدم. (2020). إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية. مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترجاع من: <https://www.aljazeera.net>
13. كمال سليمان وراضية شريف، "مساهمة المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية في تطوير القضاء الدستوري الأوروبي"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، 2025.
14. لقاء مهدي سليمان، "دور الدولة الاتحادية في حماية حق الأقليات بتقرير المصير"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، المجلد 27، العدد 1، 2019.
15. مجموعة مؤلفين والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
16. مجموعة مؤلفين والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).
17. مصطفى صلاح الدين هلال ووليد محمد الشناوي، "دور الحقوق الأساسية في دعاوى حماية المناخ"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 13، 2023.
18. واتس رونالد، الأنظمة الفيدرالية المقارنة، ترجمة: عبد السلام عبود، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2008.
19. دلال علي السوري الشتيوي. الفيدرالية الليبية (1951م-1963م): تجربة في بناء الدولة ووحدة الأقاليم. (2025). مجلة الأصالة، المجلد 4(12)

## ج- مقالات صحفية:

1. الجزيرة نت، خليفة الغويل.. رئيس حكومة الإنقاذ الليبية "الثائرة"، 27 أكتوبر 2016، متاح على:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/10/27/خليفة-الغويل-رئيس-حكومة-الإنقاذ>

حكومة-الإنقاذ

2. الجزيرة نت، الموسوعة، "المؤتمر الوطني العام"، 1 أبريل 2015، متاح على:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/1/المؤتمر-الوطني-العام>

العام

3. الجزيرة نت، الموسوعة، "النظام الفدرالي"، 2015، متاح على:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A>

4. زياد عقل، "الفيدرالية في ليبيا: بين الشرعية والمناورة السياسية". مركز الأهرام للدراسات السياسية

والاستراتيجية، 2 أبريل 2012، متاح على:

<https://acpss.ahram.org.eg/News/5292.aspx>

5. العربية نت. (2018، 15 مايو). "أحزاب ليبيا وموقفها من الفيدرالية بعد 2011"، متاح على:

<https://www.alarabiya.net/libya/2018/05/15/أحزاب-ليبيا-وموقفها-من-الفيدرالية>

6. "النظام السياسي في ليبيا". الجزيرة نت، 23 فبراير 2011. تاريخ الاطلاع: 2024-4-15

رابط، <https://www.aljazeera.net>

## د- التقارير:

1. الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015، متاح على:  
<https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20AR%20-%20w%20Signatures.pdf>
2. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "خارطة الطريق للمرحلة التحضيرية للحل الشامل"، 2020، متاح على: [https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf\\_-\\_roadmap\\_final\\_eng.pdf](https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_-_roadmap_final_eng.pdf)
3. الجمعية الليبية للدراسات السياسية. (2019). "إشكاليات تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا: دراسة تحليلية للقانون رقم 59 لسنة 2012"، متاح على:  
<https://conf.asmarya.edu.ly/index.php/1SCFEC/article/view/239/256>
4. دراسة مركز رفيق الحريري. (2014). "الفيدرالية الجديدة في ليبيا"، واشنطن: مركز رفيق الحريري للمجلس الأطلسي.
5. منظمة الشفافية الدولية. (2017). "الفساد في ليبيا: واقع التوزيع الإداري للسلطة والثروة". برلين: Transparency Internation

## رابعاً / القواميس: الموسوعات:

1. النظام الفدرالي، الموسوعة، الجزيرة نت، 2015، متاح على:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A>

2. "الكونفدرالية: نظام سياسي ودستوري"، متاح على:

[https://www.researchgate.net/profile/Issam-Bencheikh-sam-bn-alshykh/publication/377152488\\_alnzryt\\_alsyasyt\\_lfydralyt\\_wttbyqatha](https://www.researchgate.net/profile/Issam-Bencheikh-sam-bn-alshykh/publication/377152488_alnzryt_alsyasyt_lfydralyt_wttbyqatha)

3. موسوعة القانون الدولي، الطبعة الثالثة، 2018.

4. القاموس السياسي الحديث، دار الفكر العربي، 2016.

5. "الفيدرالية كنظام سياسي: دراسة مقارنة"، متاح على:

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/07/08/7f18a9884b94a4e2d>

e096b39dcba8a7f.pdf